

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

**الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية لولايات المغرب العثمانية
(الجزائر - تونس - طرابلس الغرب)
من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري
(من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)**

د. ناصر الدين سعيدوني

قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة الكويت

**Economic, Social and Cultural
Situation in Maghreb Ottoman
Provinces**

**(Algeria, Tunisia, Tripolitania)
from 10th to 14th H. Centuries
(16th-19th Centuries)**

جامعة
الكويت

مجلس
النشر العلمي



University
of Kuwait

Academic
Publication Council



ISSN: 1560 - 5248

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٣١٨ - الحولية ٣١

Monograph 318 - Volume 31

١٤٣١هـ/٢٠١٠م (سبتمبر)

1431 A.H/2010 (September)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات
اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم
الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها،
التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم
النفس، العلوم السياسية.

الحولية الحادية والثلاثون
الرسالة الثامنة عشر بعد المئة الثالثة
١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

هيئة التحرير

د. فاطمة إبراهيم آل خليفة

رئيسة هيئة التحرير

أ. د. أحمد الطوخي

قسم التاريخ

أ. د. حسن سيد أحمد أبو العيّن

قسم الجغرافيا

أ. د. علي أحمد الطراح

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

أ. د. محمد عبدالمجيد الطويل

قسم اللغة العربية وآدابها

د. هاني أمين عازر

قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

أ. د. بدر محمد الأنصاري

قسم علم النفس

د. عبدالله مشعل العنزي

قسم العلوم السياسية

د. جاسم سليمان الفهيد

قسم اللغة العربية وآدابها

مها إبراهيم المسعد

مديرة التحرير بالوكالة

الهيئة الاستشارية

أ. د. إبراهيم السعافين

قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. حياة ناصر الحجي

قسم التاريخ - جامعة الكويت

أ. د. أحمد عتمان

قسم الدراسات اليونانية واللاتينية

جامعة القاهرة

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري

قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. ماري تريز عبدالمسيح

قسم اللغة الإنجليزية - جامعة الكويت

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام

قسم الفلسفة - جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

أ. د. حمدي حسن أبو العينين

عميد كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب

قسم الجغرافيا - جامعة عين شمس

أ. د. محمود السيد أبو النيل

قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

- ١ - حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة فصلية علمية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.
- ٢ - تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات متن أي بحث ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة (في المتن دون الهوامش والمراجع).
- ٣ - قواعد تسليم البحوث:
 - أ - يقدم البحث مطبوعاً من ثلاث نسخ، على ورق (A4)، وعلى مسافة واحدة، وبنط (١٤)، مع القرص المرن الخاص به.
 - ب - يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود ١٥٠ كلمة للغة العربية، و٢٠٠ كلمة للغة الإنجليزية.
 - ج - يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
 - د - يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.
 - هـ - تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم بأصولها الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم الشريحة الأصلية للصور الملونة.
 - و - في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية ملونة، يلتزم دفع تكاليفها.
- ٤ - يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعته ما يلي:
 - أولاً - الهوامش:
 - أ - توضع الهوامش في نهاية كل فصل، أو في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
 - ب - ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
 - ج - تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة على النحو التالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رقم الطبعة / رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر / رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبد الخالق، معجم الألفاظ الشخصية، الطبعة الأولى - دولة الكويت، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، ٢٠٠٠م / ص ١٥.
* المرجع السابق، ص ٢٦.

- وفي حالة وجود فاصل هامش مختلف يذكر على النحو التالي:
* أحمد عبد الخالق، معجم الألفاظ الشخصية - ص ٣٥.

ثانياً - المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع ترتيباً ألفبائياً، بحسب الأسماء المشهورة للمؤلفين. ويتبع في إثباتها ما يلي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب «الحيوان»، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ١٩٦٥م.

٥ - شروط قبول الأبحاث في الحوليات:

- أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.
- ب - أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشئت أم لم تنشر.
- ج - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- د - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

هـ - تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور إهداء.

٦ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

<http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS>

E-mail: aass@ku.edu.kw

**الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
لولايات المغرب العثمانية
(الجزائر - تونس - طرابلس الغرب)
من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري
(من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)**

د. ناصر الدين سعيدوني
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة الكويت

المؤلف:

د. ناصر الدين سعيديوني

- دكتوراه دولة في الآداب والعلوم الإنسانية (التاريخ الحديث والمعاصر)، كلية الآداب، جامعة أكس-آن-بروفانس، فرنسا ١٩٨٨م.
- أستاذ مساعد بقسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الكويت.
- سابقاً أستاذ للتاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ - كلية العلوم الإنسانية - جامعة الجزائر.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

- ١ - من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي (تراجم)، بيروت، ١٩٩٩.
- ٢ - أساسيات منهجية التاريخ، الجزائر، ٢٠٠٠.
- ٣ - الجزائر، منطلقات وآفاق (قضايا ومفاهيم تاريخية)، بيروت، ٢٠٠٠.
- ٤ - ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، بيروت، ٢٠٠٠.
- ٥ - عصر الأمير عبدالقادر الجزائري، الكويت، ٢٠٠٠.
- ٦ - دراسات في الملكية والوقف والجباية (الفترة الحديثة)، بيروت، ٢٠٠١.
- ٧ - دراسات أندلسية: مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، بيروت، ٢٠٠٣.
- ٨ - قانون أسواق مدينة الجزائر (١٦٩٥ - ١٧٠٥)، تحقيق وتقديم للمخطوط، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٩ - الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني (ق. ١٧ إلى ١٩م)، باللغة الفرنسية، الكويت، ٢٠٠٧.
- ١٠ - رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (١٧٣٢)، بيروت، ٢٠٠٨.

ثانياً - الأبحاث:

- ١ - المدرسة التاريخية الأوروبية في ق. ١٦م (مجلة دراسات إنسانية، الجزائر، عدد ١ - ٢٠٠١/٢).
- ٢ - نحو مقاربة جديدة لتاريخ العرب الحديث: مفاهيم وتصورات (مجلة الخليج للتاريخ والآثار، عدد ٢/٢٠٠٦).
- ٣ - مفهوم الحرب في عصر النهضة الأوروبية (مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ٣٦، عدد ٢/٢٠٠٧).
- ٤ - باريس نتاج عبقرية المكان وفاعلية الإنسان (مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ٣٨، عدد ٣/٢٠١٠).

المحتوى

١١	- ملخص
١٣	- تقديم
١٧	- الفصل الأول - الحياة الاقتصادية:
١٧	- ملكية الأرض وطريقة الإنتاج
٢٠	- نظام الجباية
٢٩	- الإنتاج الزراعي
٣٣	- الصنائع والإنتاج الحرفي
٣٨	- المبادلات التجارية
٤٥	- الفصل الثاني - مجتمع ولايات المغرب العثمانية:
٤٥	- العوامل المتحركة في بنية مجتمع ولايات المغرب العثمانية
٥١	- فئات المدن وجماعات الريف
٦٠	- جماعات الريف
٦١	- نوعية العلاقة بين السلطة المركزية وسكان ولايات المغرب العثمانية .
٦٩	- الفصل الثالث - التعليم والثقافة:
٦٩	- المؤسسات التعليمية
٧٢	- المساهمة العلمية والأدبية
٧٧	- مكانة رجال الدين في المدن والريف
٨٣	- نوعية الحياة وطبيعة النشاط الفني
٨٩	- الخاتمة
٩٣	- الهوامش والإحالات
١١١	- ثبت بالمصادر والمراجع المعتمدة
١٢٣	- الخرائط والأشكال والصور

المخلص

تطمح هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الحياة اليومية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر - تونس - طرابلس الغرب) أثناء العهد العثماني (القرن العشر - الرابع عشر للهجرة / السادس عشر - التاسع عشر للميلاد)، من خلال عرض تاريخي شامل ومبسط، يتجاوز التاريخ الإقليمي لكل قطر، ليقدم صورة متكاملة للنشاط الاقتصادي والحركة الاجتماعية، على اعتبار أن هذه الولايات العثمانية بيئة بشرية متجانسة وفضاء ثقافي واحد وبنية اجتماعية متكاملة في نشاطاتها ومتشابهة في أوضاعها.

لقد فرضت علينا النظرة الإجمالية للتاريخ الداخلي لولايات المغرب العثمانية التركيز في دراستنا هذه على العوامل المؤثرة والمميزات الخاصة للنشاط الاقتصادي، من حيث نظام الملكية والجباية وأسلوب الإنتاج ونوعيته وطبيعة المبادلات التجارية، وما يرتبط بها من نشاط بحري، كما أوجبت علينا هذه المقاربة تحديد ملامح الوضع الاجتماعي من حيث كونه تركيبة بشرية تقوم على طوائف المدن وجماعات الريف وتتفاعل من خلال موازين القوى التي تنظم العلاقة بين الجماعات المحلية والسلطة المركزية، هذا دون أن نغفل التعرض للحياة الثقافية وما تتميز به من توجه روحي وإسهام معرفي صاغه وتحكم فيه القائمون على المؤسسة التعليمية والدينية من علماء وفقهاء ومرابطين. كل ذلك بالرجوع إلى أهم المصادر والمراجع المتعلقة بالعهد العثماني من تاريخ المغرب العربي.

تقديم

عرف المغرب العربي في مطلع العصور الحديثة (القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي) فترة عصيبة وعاش أحداثاً خطيرة نتجت عن الانقسام الداخلي وما صاحبه من اضطراب اجتماعي وتراجع اقتصادي وانكماش ديموغرافي وتراجع الحواضر، وتحول قسم من السكان إلى حياة البداوة، فاستقلت الأقاليم الداخلية وبعض المدن الساحلية بشؤونها ولم تعد سلطة الدول الإقليمية تتجاوز العواصم والجهات القريبة منها، وظهر للعيان عجز دولة الحفصيين بتونس (٦٢٥- ٩٨٢/١٢٨٧-١٥٧٤) ودولة الزيانيين بتلمسان (٦٣٣-٧٣٧/١٢٣٦-١٥٥٤) ودولة المرينيين بفاس (٦٢٨-٩٥٦/١٢٥٨-١٥٥٠) عن وضع حد لحالة الانهيار هذه أو التصدي لطرد الأسبان الذين بدأوا في التوسع بسواحل المغرب بعد أن وضعوا نهاية للوجود الإسلامي بالأندلس وقضوا على آخر دولة به (بنو الأحمر) بالاستيلاء على غرناطة (٨٩٨ هـ / ١٤٩٢م)، فخضع لسلطتهم الكثير من المراكز والمدن الساحلية: مليلة ١٤٩٧ والمرسى الكبير ١٥٠٥ وحجر بادس ١٥٠٨ وهران ١٥٠٩ وبجاية وطرابلس الغرب ١٥١٠ والجزائر ١٥١٢ وهين ١٥١٣ وتونس ١٥٣٥، ولم يوضع حد لهذا الوضع الخطير الذي كان يتهدد بلاد المغرب العربي إلا بفضل تجنيد الفقهاء والمرابطين للسكان، للتصدي للتوسع الإسباني بالسواحل، وقد أدى ذلك إلى ظهور دولة السعديين بالمغرب الأقصى (١٥٠٩-١٦٤١) وإلى نجاح الأخوين بربروسة (عروج وخير الدين) في تصفية المراكز الإسبانية في كل من الجزائر وطرابلس الغرب وتونس وباسترجاع حصن البنيون بالجزائر ١٥٢٩ وطرابلس الغرب ١٥٥١ وحجر بادس ١٥٥٣ وبجاية ١٥٥٥ وتونس ١٥٧٤.

وبذلك أصبحت كل من الجزائر وتونس وطرابلس جبهة جهاد متقدم للدولة العثمانية في تحديها للهيمنة الإسبانية على غرب المتوسط، وهذا ما أكسبها وضعاً متميزاً عن باقي الأقاليم العثمانية بتنظيماته الإدارية والعسكرية وعلاقاتها الخاصة

مع مركز السلطة العثمانية (إستانبول) وحضوره الدولي بفعل الجهاد البحري سواء في الجزائر تحت حكم باي لارباي (١٥١٨-١٥٨٨) والباشوات (١٥٨٨-١٦٥٩) ثم الأغوات (١٦٥٩-١٦٧١) أو في تونس أثناء تولي الباي لاربايات (١٥٧٤-١٥٩١) والدايات (١٥٩١-١٦١٣) ومن بعدهم البايات المراديون (١٦١٣-١٧٠٢) في الوقت الذي حكم فيه طرابلس الغرب ولاية عثمانيون من رؤساء البحر وقادة الجيش (١٥٥١-١٧١١م).

ومع ضعف الدولة العثمانية داخلياً وعجزها عن مواجهة الدول الأوروبية خارجياً مع نهاية القرن السابع عشر، وظهر حكم محلي قوي في أغلب الولايات العثمانية أثناء القرن الثامن عشر، مما ساعد ولايات الجزائر وتونس وطرابلس على تحقيق استقلال فعلي عن مركز الدولة العثمانية، فلم يعد يربطها في الواقع سوى وازع ديني ورابط المصلحة المتبادلة، الأمر الذي أدى إلى تبلور الكيانات السياسية لكل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب تحت حكم الدايات الباشوات بالجزائر (١٧١٠-١٨٣٠) والبايات الحسينيون بتونس (١٧٠٥-١٨٨٢) وآل القرماني بطرابلس الغرب (١٧١١-١٨٣٥).

على أن عجز هذه الكيانات المغربية عن رعاية مصالح السكان والرفعي الاقتصادي والتصدي لضغط الدول الأوروبية جعلها تعيش أزمة ازدادت حدة بتراجع النشاط البحري، وانتهاج الحكام سياسة جبائية ثقيلة أدت إلى ازدياد بؤس سكان المدن والريف مما دفعهم إلى القيام بالعديد من حركات التمرد والعصيان، ولم يستهل القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي حتى عجزت الكيانات العثمانية في شمال أفريقيا عن التطور داخلياً والتفاعل دولياً، فازدادت الأوضاع سوءاً مع تراجع النشاط البحري وانتهاج الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا وفرنسا سياسة عدائية تهدف إلى تكريس الهيمنة الأوروبية على البحر الأبيض المتوسط والتمهيد للاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية بحجة القضاء على القرصنة وإطلاق الأسرى المسيحيين وإلغاء الإتوات (الهدايا الإلزامية) وقد دخلت هذه السياسة الأوروبية حيز التطبيق مع

قرارات مؤتمر فيينا (١٨١٥) وإيكس لاشبيل (١٨١٨) وهو ما مكن فرنسا من الاستيلاء على الجزائر، وخول لها بعد ذلك فرض حمايتها على تونس ١٨٨١ ولم يحل دون استيلاء إيطاليا أخيراً على طرابلس الغرب وليبيا رغم عودة الحكم العثماني المباشر لهما بين عامي (١٨٣٥-١٩١١).

وفي إطار هذه الأوضاع الدولية والظروف التاريخية التي عرفتها ولايات المغرب العثمانية منذ انضمامها إلى الدولة العثمانية، حتى خضوعها للهيمنة الأوروبية (ق١٦-١٩م) يصبح تعرف الأوضاع الداخلية أمراً ضرورياً لفهم التطورات وتحليل الأحداث، وهذا ما نحاول التطرق إليه في هذه النظرة الإجمالية للحياة الداخلية بمختلف أوجهها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الفنية.

الفصل الأول الحياة الاقتصادية

أدى التطور الإداري لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس)، إلى بعث نشاط اقتصادي محلي، نتناوله من خلال التطرق إلى طبيعة الملكية ونظام الجباية ونوعية الإنتاج الزراعي والحرفي، ونوعية المبادلات التجارية والنشاط البحري.

١ - ملكية الأرض وطريقة الإنتاج:

تندرج الملكيات الزراعية ببلاد المغرب ضمن إطار الأحكام الإسلامية المتعلقة بتنظيم الأرض واستغلالها والتي لم تخضع لتغييرات جذرية في العهد العثماني، إذ أبقى حكام الجزائر وتونس وطرابلس على الأوضاع السائدة، ولم يحاولوا تغييرها إلا عند الضرورة، فاقترصرت جهودهم على إخضاعها للمطالب المخزنية^(١)، مما أبقى على أصناف الملكيات على حالها شأنها في ذلك شأن أنواع الأراضي الزراعية بالإمبراطورية العثمانية^(٢).

- فهناك الملكيات الخاصة المعروفة بأراضي الملك المستغلة مباشرة من أصحابها، وهي تنصف بعدم الاستقرار وصغر المساحة لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، وأغلبها يقع بالقرب من المدن في ملكية ضباط الحامية العثمانية والأعيان، وبعض الميسورين من أتراك وكراغلة^(٣) وأندلسيين وحضر، كما هو الحال بفحوص طرابلس وصفاقس وسوسة وتونس وعنابة وقسنطينة والجزائر ومازونة وتلمسان، وقد كانت هذه الفحوص^(٤) في الغالب تستغل بواسطة المستأجرين في إنتاج الخضر والفواكه والحبوب التي كان سكان المدن في حاجة إليها، هذا ويوجد قسم من هذه الملكيات الخاصة بالمناطق الجبلية بحيث تخضع في استغلالها إلى التنظيم القبلي والعادات المتوارثة، كما هو الحال في بعض ملكيات جبل نفوسة، وفي بعض مناطق شمال قسنطينة والأوراس

وجرجرة والتيطري وبني مناصر والونشريس وطرارة وغيرها، وهي في الغالب تستغل في إنتاج الخضر والفواكه لتوافر الماء في بطون الأودية في هذه المناطق الجبلية^(٥).

- الملكيات المشاعة وأراضي القبيلة: تعرف بالعرش في الجزائر، وأراضي عربي بتونس، فيغلب عليها الطابع البدوي والتنظيم القبلي، إذ تستغل جماعياً حسب حاجة وقدرة أفراد القبيلة، وتحت مراقبة شيخ الدوار، الذي يحرص على ترك مجال مشترك للرعي ولجمع الخشب، ويتدخل بمساعدة أعيان القبيلة في إعادة توزيع الأرض عند شغورها أو ترك العمل بها، هذا وغالباً ما تستغل الملكيات المشاعة في إنتاج الحبوب باعتماد أسلوب الزراعة الواسعة الذي يقتضي ترك جزء من الأرض بوراً لتتجدد خصوبتها، كما هو الحال بنواحي الجبل الأخضر ببرقة وسهل جفارة جنوب طرابلس وأراضي عربي بالوسط التونسي وأطراف بايليك قسنطينة وجنوب التيطري ودواخل وهران^(٦).

- ملكيات الدولة: تعرف محلياً بأراضي المخزن أو البايлик، وهي الأراضي التي وقعت حيازتها من طرف الحكام بالشراء أو وضع اليد في حالة الشغور أو عند المصادرة وإجلاء السكان المقيمين بها، وقد عرف هذا النوع من الملكيات توسعاً ملحوظاً منذ أواسط القرن الحادي عشر الهجري (منتصف القرن السابع عشر الميلادي) مع تزايد الاهتمام بالدواخل وتطبيق سياسة جباية ثقيلة من قبل الدايات المرابطين (مراد قورسو ١٠٢٢-١٠٤١ هـ / ١٦١٣-١٦٣١ م) ومحمد باشا ١٠٤١-١٠٧٧ هـ / ١٦٣١-١٦٦٦ م) بتونس والدايات في كل من طرابلس والجزائر، مما أدى إلى تحول أراضي القبائل الخاضعة المعروفة بالرعية إلى ملكيات الدولة لا سيما تلك التي تقع بالقرب من طرق المواصلات الرئيسية أو توجد عند أطرافها مراكز الحراسة ومواطن فرسان المخزن (الصباحية)، وقد تميز هذا النوع من الملكيات بخصوبة تربته وإنتاجه الوفير من الحبوب مثل نواحي طرابلس وجهات الشمال الشرقي التونسي وحوض مجردة وسهول عنابة ونواحي قسنطينة وحوض سبواو والشلف وسهول متيجة ووهران وغريس، حيث كان متولو تلك الجهات (قياد الأوطان) يستخدمون العمال المستأجرين (الخماسة) ويسخرون جماعات الرعية

الخاضعة، وقد يضعون قسماً منها تحت تصرف الموالين للحكام أو المتعاونين معهم من شيوخ الزوايا (المرابطين) وزعماء القبائل وعشائر المخزن الملتزمين بخدمة الحكام وإمدادهم بالفرسان^(٧).

- أراضي الوقف: وهي المحبسة على مقاصد خيرية والموضوعة باعتبارها وقفاً خيرياً تحت إشراف الوكلاء والنظار التابعين للمؤسسات الدينية التي تعود إليها الأراضي الموقوفة مثل مؤسسة الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) والجامع الأعظم (المسجد الرئيسي لأتباع المذهب المالكي) وسبل الخيرات (مساجد الحنفية) والمرابطين والأشراف وأهل الأندلس واليتامى والجند والعيون والسواقي، أو الأراضي التي ظلت في أيدي أصحابها باعتبارها وقفاً أهلياً أو ذرياً تستغل عن طريق الكراء المؤبد المعروف بالعناء في الجزائر أو الإنزال والجزء بتونس وطرابلس، هذا وقد دعم الوقف طريقة الاستغلال الزراعي غير المباشرة والتي حالت دون تطور الملكية وانتقالها، لكون المنتفع بالحبس لا يملك حق التصرف فيه لأنه يعود للمرجع الذي حبس عليه، وإنما يحق له فقط استغلاله أو كراؤه، وقد عرف هذا النوع من الملكيات الزراعية توسعاً ملحوظاً مع بداية القرن الثاني عشر للهجرة (نهاية القرن السابع عشر الميلادي) لتردي الأحوال الاجتماعية وانتشار الطرق الدينية ولحالة الفوضى والاضطراب، فأصبحت أراضي الوقف تؤلف الجزء الأكبر من الملكيات بأطراف مدن الجزائر وتونس وحتى طرابلس وقسنطينة وتلمسان، كما انتشرت بالأرياف، ووظف ريعها على الأضرحة والمزارات والزوايا، فكانت بذلك عاملاً مساعداً على المحافظة على أملاك بعض الأسر ومصدراً دائماً للإنفاق على الخدمات الاجتماعية والثقافية. ونظراً للأحكام الشرعية المتعلقة بها، والتي تحول دون إجراءات المصادرة ووضع اليد من طرف الحكام، فإن السكان أقبلوا على وقف أراضيهم على مختلف المؤسسات الخيرية، وهذا ما جعل الأراضي الموقوفة على مؤسسة الحرمين الشريفين تشتمل على أغلب البساتين بفحوص الجزائر حسب معلومات القنصل الفرنسي فاليار (Vallière) (١١٩٥هـ/ ١٧٣١م)^(٨). وقد بلغت مع نهاية الحكم العثماني بالجزائر (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م) اعتماداً على إحصائيات الفرنسيين ما لا يقل عن ٦٠٠ ملكية بين

بساتين ومزرعة، أي ما يزيد عن نصف إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة المجاورة لمدينة الجزائر^(٩). وفي الساحل التونسي أثبت إحصاء عام ١٢٥٦ هـ/ ١٨٤٠ م، أن أشجار الزيتون الموقوفة على المساجد والأضرحة ناهزت ٤٦٥١ من مجموع ١٦٠١٦ شجرة كانت تشتمل عليها تلك المنطقة^(١٠).

٢ - نظام الجباية:

ارتبط هذا النظام بالملكيات الزراعية وتحكم إلى حد كبير في طريقة استغلال الأرض وفي تطور النشاط الزراعي والحرفي وحتى التجاري. فقد خضعت الملكيات لفريضة العشور عن المحاصيل والزكاة عن المواشي، فالعشور تحدد قيمته حسب عدد الجابديات أو المشيات، إذ يفرض مبدئياً على كل جابدة أو مشية صاع من القمح وآخر من الشعير^(١١)، مع إضافة حمولتين من التبن ومقدار من الزبدة في بعض النواحي، وهذا ما مكن خزينة كل ولاية من الحصول على مداخيل معتبرة من الحبوب، فمقاطعة التيطري بولاية الجزائر مثلاً كان يوظف عليها من العشور في أوائل القرن التاسع عشر ٢٠٧٦٢ صاعاً من القمح ومثلها من الشعير^(١٢). ومنطقة طرابلس والجبل كانت أعشارها تقدر في الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) (١٢٣٥ هـ/ ١٨٢٠ م) بما لا يقل عن ١٥٠٠٠٠ قرشا^(١٣).

أما بعض الملكيات المشاعة فقد خضعت لعدة مطالب مالية اختلفت تسمياتها باختلاف الجهات مثل الغرامة والمعونة والخطية والمجبى، وهي تؤخذ عينياً من المحاصيل أو تدفع نقداً حسب الظروف، وفي بعض الأحوال يطلب من قبائل الرعية الخاضعة بالأراضي المشاعة مساهمات إضافية لفائدة القياد والشيوخ والحكام مثل العادة والضيعة وخيل الرعية وحق البرنوس ومهر باشا والبشارة والدنوش والقانون وغيرها. وقد بلغت هذه العوائد (المطالب) المتنوعة وغير القارة مبالغ كبيرة في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) مع زيادة الضغط المالي على جهاز الإدارة لولايات المغرب العثمانية في استخلاص الضريبة على سكان الأرياف، لاسيما

في عهد أحمد القراماني بطرابلس (١١٢٣-١١٥٨ هـ/ ١٧١١-١٧٤٥م) وحمودة باشا بتونس (١١٩٦-١٢٢٩ هـ/ ١٧٣٢-١٨١٤م) و الداي محمد عثمان بالجزائر (١١٧٩-١٢٠٥ هـ/ ١٧٦٦-١٧٩١م)، فبلغت المطالب المخزنية على سبيل المثال بناحية قسنطينة وحدها ما يقدر بـ ٣٥٧٠٠ ريال بوجو^(١٤).

هذا، وقد تميزت أراضي الدولة " البايليك " بنظام ضريبي خاص إذ كان يؤخذ عليها كراء سنوي محدد يعرف بالحكور مع بعض المطالب العينية إذا أجرت الأرض، ويوظف عليها العشور ورسوم سنوية زهيدة إذا أعطيت أو منحت كإقطاعات لنوبي النفوذ والمكانة مقابل الخدمات، وعوض الجرايات^(١٥) وذلك تأكيداً للملكية الدولة، وحتى لا تتحول الحياة إلى المنتفع بها، هذا وقد يكتفي الحكام بأخذ جزء من المحصول إذا استغلت أراضي الدولة مباشرة باستخدام الأجراء " الخماسين "، وفي هذه الحالة عادة ما يسخر رجال القبائل لخدمة الأرض لفائدة الدولة حسب نظام التوزيع أو التطوع الإلزامي المتعارف عليه. هذا في الوقت الذي لا تخضع فيه أراضي الوقف لأية ضريبة نظراً للأحكام الشرعية للوقف مع أنها كانت تساهم بجزء كبير من الإنتاج بفحوص المدن خاصة^(١٦).

هذا، ومما يلاحظ أن سياسة الحكام الجبائية انصبت أساساً على توسيع وتنويع المطالب المخزنية دون محاولة انتهاج أسلوب موحد كفيل بضمان مدخول قار ومحدد للخزينة، فالبايات المراديون والحسينيون بتونس انصبت جهودهم على توسيع النظام الجبائي دون محاولة إصلاحه بهدف توسيعه لأكثر قسم من السكان بالأرياف والعمل على مضاعفة مردوده حتى تتحصل الدولة على مزيد من الإنتاج القابل للتصدير إلى الخارج، في الوقت الذي عجز فيه حكام طرابلس والجزائر على إخضاع كل الأراضي الزراعية للنظام الجبائي، وعندما حاولوا استعمال القوة العسكرية (فرق المحال) لم يحالفهم النجاح، ولم يحصلوا على المزيد من المحاصيل بعد أن تحول جزء من الأراضي الزراعية نتيجة الآفات الطبيعية وانعدام الأمن والأضرار التي تسببت فيها الحملات المفاجئة لفرق المحلة إلى المراعي، فتحوّلت ثلاثة

أرباع من السهول الوهرانية إلى مراغ لقطعان قبائل المخزن وتحول الجزء الأكبر من سهول الشلف ومرتفعات التيطري والسهول العليا القسنطينية إلى مراعي مع بعض الزراعات البسيطة، ولم تعد مساحة الأراضي الخاضعة للنظام الجبائي للدايات بالجزائر تتجاوز سدس الأراضي الزراعية المقدرة بخمسة ملايين هكتار في الربع الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (مطلع القرن التاسع عشر الميلادي) حسب التقارير الفرنسية لتلك الفترة^(١٧). وفي ولاية طرابلس لم يكن من الممكن تطبيق النظام الجبائي سوى على جزء من الأراضي الزراعية بناحية طرابلس وبرقة بينما تحولت الأراضي إلى مراعي لقطعان القبائل البدوية^(١٨).

في مثل هذه الظروف ظلت الضرائب الزراعية موجهة أساساً لسد حاجة الجهاز الإداري على مستوى المقاطعات، وفي مقدمتها مركز الولاية وتخصيص جزء منها للتصدير، كما أن هذه الضرائب لم تكن قارة ولا موحدة أو محددة، وهذا ما جعلها غير عادلة في تقدير كميتها وفي كيفية استخلاصها، فالإجراءات الجبائية المتعلقة بالضرائب الزراعية ظلت في أساسها تدفع لاعتبارات خاصة، فهي تقوم على المعاملة المفضلة وعلى منح الامتيازات للمتعاملين مع السلطة من مرابطين وشيوخ عشائر وأفراد قبائل المخزن المكلفين بمراقبة السكان الخاضعين في الوقت الذي ترغم فيه القبائل الخاضعة (الرعية) وجماعات الفلاحين الأجراء (الخماسون) على تقديم الضرائب المختلفة والقيام بأعمال السخرة دون نيل ما يترتب عن ذلك من حقوق أو إعفاءات جبائية، فضلاً عن هذا فإن الضرائب الزراعية ظلت تتصف بغياب التنظيم المحكم مع انعدام الديناميكية والمرونة التي بدونها لا يمكن تعرف الخلل وتصحيحه^(١٩).

فقد فرض صالح باي قسنطينة (١١٨٧-١٢٠٦هـ/ ١٧٧١-١٧٩٢م) ضريبة موحدة على الأراضي الزراعية بمقاطعة قسنطينة (بايليك الشرق) عرفت بالجبري، وخصص قائدين لاستخلاصها، أحدهما يشرف على الجهات الشرقية، والآخر يختص بالنواحي الغربية، كما أن الحاج أحمد باي (١٢٤٢-١٢٥٣هـ/ ١٨٢٦-١٨٣٧م) حدد بدوره رسماً موحداً للجباية على أراضي الدولة بهذه المقاطعة

الغنية عرف بـ "الحكور" ^(٢٠)، وحاول الآغا يحيى قائد العسكر ومتولي مقاطعة الجزائر "دار السلطان" (١٢٣٣-١٢٤٤هـ/١٨١٨-١٨٢٨م) ^(٢١) ضبط أمور الجباية وتحسين مردودها.

واهتم علي باي (١١٧٢-١١٩٦ هـ/١٧٥٩-١٧٨٢ م) في تونس بإصلاح الجباية، فأبطل بعض المظالم وألغى المشتري والسلفة التي كانت تقدمها الدولة للفلاحين وتأخذها إنتاجاً بعد الحصاد، وجمع الغلة والتي أضرت الفلاحين، وأنقصت ما كان الأمناء والمتزعمون يوظفونه على المزارع من كراء مرتفع، وأبطل المقادير الكبيرة التي كانت في ذمتهم وأعفاهم من تسديدها ^(٢٢). وواصل هذه السياسة ابنه حمودة باشا (١١٩٦-١٢٢٩ هـ/١٧٨٢-١٨١٤) الذي اعتنى بأمور الجباية وأصدر عند توليه الحكم الأمر لأعوانه بتنظيم المجبى، إذ توجه إليهم بقوله: "قد طلبت منكم تدبيراً في شأن الجباية يناسب الوقت والحال، وأنا منتظره منكم" ^(٢٣)، وقد أخذ باقتراح كاتبه حمود بن عبد العزيز لجعل الجباية تعتمد على تولية العمال على مشاركة مالية "الالتزام" وأوكل أمر المراقبة والنظر في ذلك للوزير يوسف صاحب الطابع، على أن هذه الإجراءات كانت تهمل واقع السكان، وتقتصر على التنظيمات الشكلية تقليدياً لما جرى به العمل في الدولة العثمانية، فلم تستطع رفع الإنتاج ولا تحسين الجباية، بل كانت حسب قول ابن أبي الضياف في "الإتحاف": "جسرا لظلم الرعية" ^(٢٤) ونفس الأوضاع كانت سائدة في ولاية طرابلس الغرب.

ولعل ما جعل الضرائب الزراعية بصفة عامة في غير صالح الدولة والفلاح هو تعدد أصنافها واختلاف أنواعها، فلم تعد منذ القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي تقتصر على المطالب الشرعية من عشور وزكاة بل تعددت أنواعها وتنوعت مطالبها، فهناك للزمة التي تفرض على القبائل الجبلية عادة والغرامة التي تؤخذ على القبائل الممتنعة البعيدة عن مرأى الحكام، والخطية والدية على القبائل التي ترتكب مخالفات أو تضطر لإعلان خضوعها وطاعتها للحكام والمعونات وحقوق

التولية التي يتولى استخلاصها شيوخ وقادة القبائل لفائدة الحكام في العديد من المناسبات والمواسم^(٢٥).

هذا، ولعل أهم عامل حد من تطور مردود الجباية يكمن في نظام استخلاص العوائد من الأراضي الزراعية، فقد اتبع في ذلك طريقتين حسب وضعية السكان، إحداهما تقوم على التحصيل المباشر للضريبة من السكان الخاضعين لسلطة موظفي الدولة، وذلك عن طريق أعيان الدولة وشيوخ القبائل، ويتدخل من قادة العشائر وموظفي الدولة الآخرين كما هو الحال في الملكيات الخاصة والأراضي التابعة للدولة حيث تعيش القبائل الخاضعة (الرعية) وجماعات الفلاحين الأجراء " الخماسين ". أما الطريقة الأخرى وهي تشتمل أغلب الأراضي الزراعية الواقعة بالدواخل، فكانت تعتمد على أسلوب القوة العسكرية، المعروف بنظام المحلة أو الأمحال لإرغام السكان على دفع ما يتوجب عليهم من مطالب مالية وإسهامات عينية، وقد كانت الحملات الفصلية لفرق الأمحال تقصد الأراضي الزراعية في أوقات الحصاد خاصة وأثناء الإقامة بالمراعي، مع فصل الخريف، مثل هذه الأساليب وتلك الطرق زادت في شقاء الفلاحين وجعلت نظام الجباية في الأراضي الزراعية غير مفيدة للدولة أو الفلاح على حد سواء.

أما الجباية التي تتصل بسكان المدن، فهي تخص الحرفيين والتجار والموظفين وأفراد الطوائف والنقابات المهنية، فقد كان أصحاب الدكاكين التجارية والمحال الصناعية يدفعون رسوماً يقوم عادة باستخلاصها الشواش تحت مراقبة شيوخ البلد، كما كانت النقابات المهنية التي تضم مجموع الصناع وكذلك الطوائف العرقية تدفع مغارمها عن طريق أمنائها، وفي مقدمتهم كبير أهل الأندلس ومقدم اليهود، فعلى سبيل المثال كانت جزية اليهود تقدر بـ ٨٠٠٠ قرش سنوياً بالجزائر وبـ ٤٠٠٠ قرش بطرابلس الغرب. بالإضافة إلى ذلك كانت مكوس الأسواق ورسوم المرسى التي تفرض على دخول السفن، وكذلك حقوق الجمارك (القمرق) التي كانت تؤخذ على البضائع عند شحنها أو إنزالها إلى الميناء تشكل دخلاً معتبراً للخزينة، فقد كانت مداخيل المرسى بالجزائر تقدر بـ ٥٠٠٠٠ قرش (ريال) وهي لا تقارب في قيمتها مداخيل مرسى تونس وطرابلس^(٢٦).

وحتى تضمن الخزينة العامة مداخيل قارة، التجأ حكام الجزائر وتونس وطرابلس إلى نظام الاحتكار والالتزام وذلك بإسناد المناصب مقابل رسوم شهرية أو سنوية محددة. فعلى سبيل المثال كان خوجة الجلد بالجزائر يقدم في شكل التزام سنوي ٤٠٠ ريال بوجو مقابل الاحتفاظ بوظيفته^(٢٧)، مما سمح له بالحصول على مصادر دخل إضافية عوضت منذ مطلع القرن الثاني عشر الهجري (نهاية القرن السابع عشر الميلادي) غنائم البحر التي تضاءلت في وقت زادت فيه نفقات الجهاز الإداري والمؤسسات العسكرية.

وقد تدرج في إطار جباية المدن عائدات بيت المال من مردود الأملاك العقارية بالمدن ومن نصيب الدولة من التركات والغنائم أو الصدقات أو مما يقع حجزه عن طريق عمليات المصادرة والتغريم التي كان يعتمد إليها الحكام بين الحين والآخر لتدعيم مصادر دخل الخزينة بحجة الانتقام من خصومهم وإيقاع العقاب بالمنائين لهم^(٢٨). هذا دون أن ننسى بعض الرسوم الخاصة التي كان يدفعها كل من الشاوش أو المزوار عن الحانات والنساء المنحرفات، والتي قدرت في مدينة الجزائر وحدها بـ ٢٤٠٠٠ فرنك^(٢٩).

يضاف إلى هذه المداخيل المختلفة مردود المقاطعات والأقاليم الذي كان يجمع بالمدن الرئيسية بولايات المغرب العثمانية، ويوجه منها إلى مراكز الإيالات (مدن الجزائر وتونس وطرابلس)، وهي تعرف عادة بتونس بالمجبى، وبالجزائر بالدنوش الفصلية أو السنوية. فقد كان حكام مقاطعات إيالة الجزائر (البايات) ملزمين سنويا بتقديم مطالب مخزنية محددة لداي الجزائر، بلغت حسب تقدير فانتور دو بارادي (Venture de Paradis) (١٢٠٤ هـ / ١٧٩٠ م) بـ ٧٥٠٩٠٠ قرشا إسبانيا في شكل نقود ومحاصيل عينية، ساهمت فيها مقاطعة قسنطينة بـ ٢٢٨٠٠٠، ومقاطعة وهران بـ ٢٧٣٠٠٠، ومقاطعة التيطري (المدية) بـ ٦٧٠٠٠، وأوطان دار السلطان (مقاطعة الجزائر المركزية) بـ ٥٠٠٠٠^(٣٠).

وكذلك كانت أقاليم ولاية طرابلس التي توجه إلى الباشا بطرابلس حسب تقرير القنصل الفرنسي مور (Mur) (١٢٣٥ هـ / ١٨٢٠ م) تقدر بـ ٥٤٩٠٠٠ قرش ساهمت فيها غدامس بـ ٥٠٠٠٠ ومرزوق بـ ٥٠٠٠ وأوجلة بـ ٥٠٠٠٠ وبني غازي ودرنة بـ ٥٠٠٠٠ والباقي تتكفل به كل من مصراته والزاوية والسواحل^(٣١).

أما غنائم البحر وإتاوات القناصل وعمولات الوكلاء والتجار الأجانب وهدايا الممثلين والمبعوثين الأوروبيين، فقد كانت هي الأخرى تشكل مصدراً مهماً باعتبارها ضريبة غير مباشرة تغطي نفقات الجهاز الإداري والعسكري بإيالات المغرب العثمانية، لا سيما في الفترة العثمانية الأولى (القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة/ السادس عشر والسابع عشر للميلاد). لكنها ما لبثت أن تناقصت مع مستهل القرن الثاني عشر للهجرة (نهاية القرن السابع عشر الميلادي) بفعل ضعف بحرية ولايات المغرب العثمانية واستحواذ الوسطاء اليهود والتجار الأوروبيين على قسم مهم من مردودها عند إبرام صفقات شحنها بالموانئ الأوربية قد يناهز نصف قيمة الصفقات الإجمالية للغنائم، هذا فضلاً عن صرف جزء منها في مقايضة وعتق الأسرى المسلمين. مع العلم بأن تضاؤل الغنائم يعود أيضاً إلى التزام البحارة بعدم مهاجمة سفن الدول التي وقعت اتفاقيات سلام وتجارة مع بلدانهم.

كل هذه العوامل أنقصت من مردود الغنائم، فالجزائر التي ظلت تحافظ على نشاط بحري متميز لم تعد تتجاوز الغنائم التي يحصل عليها بحارتها ما بين عامي ١١٧٩ و ١٢٠٦ هـ / ١٧٦٥-١٧٩٢ م ٥٨١٥٨٠ فرنكاً، وحتى التحسن الملحوظ لمداخل البحر في كل من تونس والجزائر وطرابلس بسبب الظروف الدولية الملائمة لانشغال أوربا بأحداث الثورة الفرنسية وحروب نابليون (١٢٠٦-١٢٣٠ هـ / ١٧٩٢-١٨١٥ م) لم يكن له تأثير كبير على تطور مداخل إيالات المغرب العثمانية، ولم تخفف من الضغط المالي على ديوان الجزائر (حكومة الداى) رغم ارتفاع عائدات البحرية إلى ثمانية ملايين فرنك في السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن التاسع عشر^(٣٢).

هذا ومما يلاحظ أن الإتوات والهدايا الإلزامية التي كانت تحصل عليها كل من الجزائر وتونس وطرابلس من الدول الأوروبية هي في الواقع تعويض عن الفوائد التي كانت تحصل عليها في تعاملها مع إيلات المغرب العثمانية، وفي مقابل الأرباح التجارية لاحتكار شحن البضائع وتسويق المواد الأولية المحلية بأسعار زهيدة ورسوم جمركية متواضعة، ومن ثم فهي أبعد ما تكون عن الابتزاز المالي أو القرصنة كما تذهب إلى ذلك الكثير من المصادر الغربية التي تتغافل عن الفوائد المترتبة عليها بالنسبة للدول الأوروبية.

هذا، وحتى نأخذ فكرة عن تلك الإتوات السنوية والهدايا القنصلية التي تقدم عند إبرام الاتفاقيات والمصادقة على المعاهدات، والتي تختلف في قيمتها حسب قوة بحرية كل بلد مغربي وإمكانية التجارة معه، نذكر على سبيل المثال أن إسبانيا صرفت سنة ١٢٠٤ هـ/ ١٧٩٠ م من أجل إبرام معاهدة سلم وتجارة مع إيلات المغرب مقداراً مالياً حدد بـ ٣٧٩٧٣٥٩٩ ريالاً إسبانيا (للجزائر: ٣٥٢٥٨٩٧٧ وطرابلس: ٢١٤١٥٧٠ وltونس: ٥٧٣٠٥٢)^(٣٣)، وأن البندقية ذات المصالح التجارية مع بلاد المغرب كانت تدفع مبالغ مالية في شكل إتوات بالريال البندقي، للجزائر ٥٠٠٠٠ (١١٧٦ هـ/ ١٧٦٣ م)، وltونس ٤٠٠٠٠ (١٢٠٦ هـ/ ١٧٩٢ م)، وطرابلس ٣٥٠٠٠ (١٢١٠ هـ/ ١٧٩٥ م)^(٣٤). وأن هدية قنصل فرنسا لديوان الجزائر قد ارتفعت من ١٣٢٠٠ (١١٧٦ هـ/ ١٧٦٣ م) إلى ٤٨٠٠٠ جنيه (١٢٠٨ هـ/ ١٧٩١ م)، لتتخفف إلى ١٦٠٠٠ جنيه (١٢٢٦ هـ/ ١٨١١ م)^(٣٥).

هذا، وقد كان لمصادر الدخل لا سيما ما يتصل بها من نظام الجباية تأثير مباشر على التنظيمات المالية والمعاملات النقدية وانعكاس على مستوى المعيشة لسكان المدن والأرياف على حد سواء. وهذا ما يتطلب الإشارة إلى النظام المالي لإيلات المغرب العثمانية والذي يقوم على مداخيل محددة وقارة، مثل العشور والزكاة والرسوم والمكوس وغيرها، ومصادر دخل غير محددة ظرفية، مثل اللزمة والغرامة والخطية وغيرها، وهي في مجموعها توجه أساساً إلى سد حاجيات الجهاز الإداري

والمؤسسة العسكرية، هذا وتمثل العملة أداة التعامل المباشرة، وهي متنوعة في أصنافها وأنواعها سواء منها المحلية الذهبية (السكة أو المحبوب أو السلطاني) أو الفضية (الدرهم الناصري وريال بوجو والأسبر) أو البرونزية (الفلوس والخروبة والصائمة)، وكذلك العملة الأجنبية لا سيما الإسبانية منها (ريال) والفرنسية (الجنيه والفرنك) والإنجليزية (الجنيه)^(٣٦).

لقد أضر بالتعامل النقدي بإيالات المغرب العثمانية ظهور العملات المزورة المصنوعة محلياً ببعض المناطق كجرجرة (بلاد القبائل) أو المهربة من الموانئ الأوربية، وكذلك تحكم الوكلاء الأجانب وخاصة المحتكرين اليهود في تحديد قيمة النقود وترويج العملات الأجنبية مثل الدبلون والدوكة والقرش والدورو وخاصة الريال الإسباني الذي أصبح العملة المفضلة للتبادل التجاري منذ الربع الأول من القرن العاشر للهجرة (الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادي) في كل من طرابلس وتونس والجزائر^(٣٧).

ساعد على شيوع التعامل بالعملة الأجنبية عوامل ظرفية مثل تفضيل الحكام لها عند تسلمهم عوائد الاحتكارات الفرنسية، وكذلك قلة مصادر العملة بعد أن ضعفت تجارة السودان وشحت الغنائم، وحرص الحكام على اختزان كميات من العملة الجيدة في الخزينة وإنفاقها بعيداً عن التداول، فخزينة الجزائر وجد بها الفرنسيون عند استيلائهم عليها (١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م) من العملات والمقتنيات الثمينة ما يقدر بثمانية وأربعين مليون فرنك فرنسي^(٣٨)، وقد أدى ذلك إلى نوع من الاختناق النقدي واختفاء النقود الصحيحة من السوق مما اضطر الباي حسين (١٢٤٠ هـ / ١٨٢٥ م) بتونس، وكذلك الداوي الحاج علي باشا (١٢٢٦ هـ / ١٨١١ م) والداوي حسين باشا (١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ م) بالجزائر إلى إجراء تخفيض في قيمة النقود بإنقاص قيمة المعادن الثمينة عند إعادة ضربها، ونفس الظاهرة عرفت طرابلس فقد أصدر يوسف باشا القرامانلي عملة بقيمة أقل مما تعارف عليه الناس^(٣٩).

هذا، وارتبطت الصعوبات المالية والاختناق النقدي أيضا بعجز ملحوظ في تسديد النفقات وتغطية وجوه الإنفاق منذ أوائل القرن الثالث عشر الهجري (نهاية القرن الثامن عشر الميلادي)، وهذا ما أدى إلى اختلال في الميزان التجاري، فخزينة الجزائر حسب معلومات القنصل الأمريكي شالر (W.Shaler) (١٢٣٧هـ/١٨٢٢م) كانت في حالة عجز متزايد قدر بـ ٩٣٧٠٠٠ دولار^(٤٠). كما أن تجارة تونس كانت هي الأخرى تعاني عجزا ملحوظا منذ انتهاء سنوات الرخاء في عهد حمودة باشا (١١٧٩-١١٨٩هـ/١٧٦٥-١٧٧٥م) وحلول المجاعة (١١٨٩-١١٩١هـ/١٧٧٥-١٧٧٧م) وانتشار الوباء (١١٩٨-١١٩٩هـ/١٧٨٤-١٧٨٥م)، قدر هذا العجز مع مرسيليا فقط عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م بـ ٦١٠٠٤٦ ليرة^(٤١). وفي طرابلس أدت الضائقة المالية بيوسف باشا القرامانلي إلى حد بيع مسبق لمحاصيل الأقاليم لعدة سنوات لأكثر من متعامل واحد مما دفع رعايا طوسكانيا إلى المطالبة بتعديل اتفاقهم مع طرابلس (١٢٤٧هـ/١٨٣١م) لاستخلاص قروضهم من الباشا عن طريق أخذ حصة من المحاصيل قبل نفاذها^(٤٢).

٣ - الإنتاج الزراعي:

عرف الإنتاج الزراعي تطوراً ملحوظاً طيلة القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة (السادس عشر والسابع عشر للميلاد) بفحوص طرابلس وسهل جفاوة وأودية جبل نفوسة وبعض الجهات من إقليم برقة وفحوص تونس، وجهات الوطن القبلي والساحل، وحوض مجردة، وفحوص مدن الجزائر والبليدة وقسنطينة وعنابة وتلمسان ومازونة، ومنحدرات جرجرة والأوراس والشمال القسنطيني والونشريس وطرارة، حيث زرعت الأشجار المثمرة وأصناف الخضر والبقول وأنواع الحبوب، وفي المناطق الداخلية التي تشح فيها الأمطار كان الإنتاج الزراعي يعتمد أساساً على ممارسة الزراعة غير المسقية (البعلية)، وقد يلتجئ إلى السقي بحفر الآبار واستغلال العيون مع ممارسة تربية الحيوانات والاشتغال بالرعي الموسمي، كما هو الحال بدواخل برقة وطرابلس وجهات الظهر التونسي والجريد ومناطق السهوب الجزائرية

المتدة على نطاق عرضي من تبسة شرقا إلى سبدو غربا حيث لا يتجاوز معدل التساقط السنوي ٣٠٠ مم.

هذا، وقد ارتبط الإنتاج الزراعي الكثيف بالجهات الساحلية الخصبة حيث ينتشر العمران ويتكاثر السكان، وشجع عليه استقرار الحكم المركزي وكثرة الغنائم مما خفف الضغط الجبائي على سكان الأرياف وساعد على رفاهية سكان المدن وزيادة قدرتهم على الاستهلاك.

يعود الفضل في تطوير الإنتاج الزراعي وتنويعه في المناطق الساحلية للجزائر وتونس خاصة إلى المزارعين الأندلسيين الذين أحيوا الهناشير (المزارع والضيعات)، واستصلحوا الأراضي، وجففوا المستنقعات وأدخلوا أساليب ملائمة لخدمة الأرض، وأنشؤوا الطرقات، وأقاموا النوريات (النواعير)، ومدوا القنوات، وأنشؤوا العيون والحنايا والقناطر وحفروا الآبار والسواقي، فتوافرت بفضل جهودهم بجهات الوطن القبلي ومجردة الأسفل، وكذلك فحوص مدينتي الجزائر والبلدية شبكة مائية متطورة، فعلى سبيل المثال أمكن بفعل مهارة الأندلسيين وفي مقدمتهم الصانع أوسطى موسى (سنة ١٠١٩هـ/١٦١٠م) توفير الماء لمدينة الجزائر وسقي البساتين المحيطة بها بمد قنوات بعض أجزائها تحت الأرض من عيون التلاوامي وبير طريلية والزبوجة والحامة بلغ طولها الإجمالي ٢٣٢٢٨ مترا^(٤٣).

يلاحظ أن الأندلسيين نجحوا في إدخال مزروعات جديدة لبلاد المغرب لم تكن معروفة أو شائعة مثل النارج والفلفل والبطاطس والباذنجان والزعفران والسبانخ والكريث والكرات والجلبان والملفوف والقرمز وأنواع الزهور والقطن، وتوسعوا في زراعات أصابها الإهمال مثل زراعة التوت لتربية دودة الحرير "دودة القز" والعنب والتين والزيتون، فقد عمل شيخ الأندلسيين مصطفى قردناشي على تجديد غابة الزيتون بتونس، وغرس ٣٠٠٠٠ عود زيتون بفحوص عنابة عندما قصدها هرباً من مضايقات حاكم تونس علي باشا^(٤٤).

هذا وقد سعى بعض الحكام لزيادة الإنتاج الزراعي وذلك بالتخفيف من أعباء الجباية والاعتناء بأمور الفلاحة، فلم يبخلوا بتقديم إعانات مالية للفلاحين على أن يتم تسديدها بعد الحصاد، وهذا ما يعرف بالمشتري (تونس وطرابلس) والسلفية أو الصارمة (الجزائر)، فقد ذكر في هذا الشأن ابن أبي الضياف أن سياسة الباي حسين ابن علي (١١١٧-١١٥٣ هـ/ ١٧٠٥-١٧٤٠ م) الزراعية "قد سعدت بها المملكة وأهلها... وامتألت أيديهم بالمكاسب، فآثروا الأرض وعمروها بالحبوب والأشجار وخفف على الفلاحين من أثقال المغارم وما قوى به الأمل وأغرى على العمل..."^(٤٥)، وذكر عهد علي باي (١١٧٢-١١٩٦ هـ/ ١٧٥٩-١٧٨٢ م) "أن الفلاحة لم تلبث أن نمت فيه في أسرع وقت نمواً واضحاً، وازداد دخل العشر على الدخل المعهود من "المشتري" زيادة كبيرة"^(٤٦). هذا وقد أشار حمودة بن عبد العزيز في الكتاب الباشي إلى وضع الفلاحة على عهد حمودة باشا بقوله: "وكثرث الفلاحة والزراعة كثرة لم تقف عند حد ولا بلغت إلى نهاية، وتزاحم الناس على الأرضين والفدادين شراء وكراء"^(٤٧).

على أن هذا الازدهار الزراعي الذي بقيت آثاره حتى فترة متأخرة ما لبث في الواقع أن بدأ يزول مع مستهل القرن الثاني عشر للهجرة (نهاية القرن السابع عشر الميلادي)، وقد ارتبط ذلك بانتشار الأوبئة وظهور المجاعات، وتناقص السكان، وزيادة الضغط الجبائي على الأرياف، وتطبيق سياسة إخضاع القبائل بالدواخل عن طريق شن الحملات العسكرية الفصلية "المحلات"، وتشجيع الصراع بين الأحلاف والعشائر فضلاً عن انقطاع سبل الهجرة الأندلسية وانحسار أثرها في المناطق التي استقرت بها أثناء القرن الثاني عشر الهجري (القرن الثامن عشر الميلادي)، دون أن ننسى الآثار السلبية لهجمات الأساطيل الأوروبية على المدن الساحلية وفحوصها أو نقل من آثار التخريب الذي نتج عن حركات التمرد القبلي في المناطق الداخلية في وقت أصبحت فيه إيلات المغرب العثمانية مرتبطة بالأسواق الأوروبية عن طريق حقوق التصدير والامتيازات التجارية^(٤٨).

كل ذلك حدّ من الإنتاج الزراعي وأضعف صلة الفلاح بالأرض، فانكمشت الأراضي الزراعية ولم تعد في الغالب تتجاوز فحوص المدن، وبعض الجهات التي ظلت تحافظ على تقاليد الفلاحة العريقة مثل جهات الساحل التونسي أو التي كانت ملكا للدولة "البابليك" وتستغل تحت إشراف موظفي الدولة مثل نواحي قسنطينة، بينما تحولت أغلب الأراضي القبلية (المشاع أو العرش) إلى مراعي تنتقل عبرها قطعان الماشية بالهضاب العليا وجنوب التيطري ودواخل تونس وإقليم برقة ومرتفعات غريان وجزء من سهل جفارة.

ولم يحد من هذه الظاهرة مؤقتاً سوى الاستقرار النسبي الذي عرفته إيالات المغرب العثمانية في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر مع حكم علي باشا بطرابلس وحمودة باشا بتونس ومحمد عثمان باشا بالجزائر، والتي ساعد عليها إقرار الأمن بالبوادي والارتفاع النسبي في عدد السكان، وتجدد نشاط البحرية الجزائرية والتونسية والطرابلسية. وهذا ما يتضح لنا من خلال وصف الحسين الورتلاني أوضاع الفلاحة بولاية طرابلس عندما مر بها في حجته الأولى (١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م) بقوله: "... إن جهات بني غازي طيبة المزارع وبها بساتين وأجداية زرعها طيب... وعين غزالة ومقرب بشرق برقة بها شجر التين والرمان والخروب... وإقليم سرت به مزروعات كثيرة على البعل (بلا سقي)... وزليتن تكثر بها الأشجار... وساحل حامد به زيتون ونخل... وسلالة بها زيتون عظيم وتوجرة وتاجوراء بها رمان..."^(٤٩). كما أن هذا الانتعاش الزراعي هو الذي جعل حمودة بن عبد العزيز يتولى استغلال بعض المزارع (الهناشير) مقابل ١٥٠٠ قفيز قمح و ٦٠٠ قفيز شعير حسبما وجد مسجلاً في دفاتره عند وفاته (١٢٠١هـ/ ١٧٨٧م)^(٥٠).

على أن هذا التحسن الظرفي في الإنتاج لم يلبث أن تلاشى بسبب تدهور الحالة الصحية والمعيشية منذ سنة ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م، والتي زاد من حدتها تطبيق أسلوب الحملات العسكرية في استخلاص الضرائب مع مستهل القرن الثالث عشر الهجري (نهاية القرن الثامن عشر الميلادي)، فلم يعد إنتاج إيالة الجزائر يتجاوز

عشية الاحتلال الفرنسي (١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م) ٧٥٠٠٠٠٠ كنتال، ولم تعد ملكيات الدولة بدار السلطان المعروفة بوفرة إنتاجها وكثرة مزارعها (٩٢٩ مزرعة أو حوش)^(٥١)، تقدم ما يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي لمدينة الجزائر، مما اضطر الحكام إلى الالتجاء إلى محاصيل المقاطعات الأخرى، وهذا ما جعل الرحالة دي فونتان (Desfontaines) (١١٩٨ هـ / ١٧٨٤ م) يصف سهل متيجة الخصب بقوله : "إن المياه الراكدة تجتاحه في فصل الشتاء وتتسبب في تلوث هوائه في فصل الصيف"^(٥٢)، كما أن حمدان خوجة وهو أحد كبار الملاك بهذا السهل لا يتردد في وصفه في كتابه "المرآة" بقوله : "أغلبه مستنقعات مضرّة بالصحة في فصلي الشتاء والصيف"^(٥٣)، وهو لا يختلف في حكمه هذا عن صالح العنترى الذي يصف الفلاحة بالشرق الجزائري في هذه الفترة بقوله : "لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبداً... فقد كانت الحراثة زمن الترك ضعيفة ولم تتعلق بها أغراض الناس..."^(٥٤).

٤ - الصنائع والإنتاج الحرفي :

تركز النشاط الحرفي في المدن الرئيسية وفي مقدمتها مدن تونس والجزائر وطرابلس وقسنطينة وتلمسان وصفاقس وسوسة، حيث ظل الصانع يزاولون مهنتهم معتمدين على المهارة اليدوية والتقاليد المتوارثة ومستخدمين المواد الأولية المتوافرة محلياً مثل الصوف والجلود والأخشاب والمعادن، وذلك لتلبية الحاجيات الضرورية لسكان الأرياف وترضية المطالب الكمالية لسكان المدن، وقد ساعد على تركيز الصنائع والحرف في مراكز إيلات المغرب العثمانية (مدن الجزائر، تونس، طرابلس) اعتناء الحكام وتشجيعهم ووجود الحرفيين الأندلسيين واليهود الذين اشتهروا بمهارتهم وجودة مصنوعاتهم، فتوزعت المشاغل اليدوية والورشات التقليدية في أزقة وحارات (أحياء) عرفت بأسماء الصناعات التي اختصت بها ونسبت إلى أصحابها، مثل الشواشية (صناع القلائس) والبشماقجية أو البلاغجية (صناع الأحذية)، القزادرية (تبييض الأواني النحاسية) والمقاييسية (صناع الأساور)

والجشاقماجية (صناع البنادق) والسرارة (صناع الأسرة) والخرداجية (المشتغلين بالخردوات) والفراغية أو المقفالية (صناع الأقفال) والخراطين والفخارين والخزافين والصباغين والجيارين والسراجين والنحاسين والسمارين والشماعين والحدادين والنجارين والرصاصين والعطارين وغيرها من الصنائع^(٥٥).

ومن أهم الصناعات المحلية التي عرفت رواجاً بولايات المغرب العثمانية:

أ - صناعة النسيج:

اشتهرت بها الكثير من المدن مثل الجزائر وقسنطينة وتلمسان وبرشك وتونس وزغوان وسوسة والقيروان وجربة وتوزر وطرابلس ونالوت، وتنوعت إلى عدة صناعات أهمها صناعة الشاشية والأقمشة والأغطية والزرابي، فقد برع في صناعة الشاشية وأعمال الشبيكة (Dentelles) والتطريز والتوشيح (Brocart) والقفاطين والصدريات والسروايل والأحزمة وأغطية الرأس "البنيقة" والقردون أو الكوفية الصناع الأندلسيون في كل من تلمسان والجزائر وتونس وزغوان، فحسب رواية بايصونال (J.A. Peyssonnel) (١٧٢٤م) كانت مشاغل الشاشية بمدينة تونس تنتج سنوياً ٤٠٠٠٠ زوجة وتشغل ١٥٠٠٠ شخص^(٥٦). وبالرجوع إلى معلومات هايدو (D.de Haëdo) (١٠١٢هـ/١٦١٢)، فقد كان بمدينة الجزائر ٣٠٠ نساج و١٢٠٠ خياط و٦٠٠ مربّي دودة الحرير، أغلبهم من الأندلسيين^(٥٧).

وقد اشتهرت مدينة تونس بمصانع الكتان والحرير والصوف المنتشرة حسب وصف دي فونتان (Desfontaines)^(٥٨) في مختلف الأحياء، كما عرفت جزيرة جربة بالشالات الممتازة والبطانيات الصوفية الجيدة، وتوزر ومناطق الجريد بالمنسوجات الصوفية والبرانس، وقلعة بني راشد ومعسكر بالأغطية، وندرومة وتلمسان بأقمشة الكتان والقטיפ، والبلدية بالمناديل، والجزائر وشرشال بالأقمشة الحريرية وبالمخمل (القטיפ)، وطرابلس ونالوت بالجرود والعباءات والبطاطين الصوفية، وعرفت زغوان بتحضير الصباغ من قشور السماك (Sumak)، والبلدية بمعالجة القرمز (Kermès) المستعمل في صباغة الصوف. هذا دون أن نهمل نسيج الزرابي

والمعلقات (Tapisserie) والأغطية التي اكتست أهمية خاصة واختلفت أشكالها وألوانها وتعددت رسومها حسب الأقاليم والمدن التي صنعت بها، فقد اشتهرت زرابي كل من قلعة بني راشد وعمور وميزاب وقرقور ووادي سوف والنامشة والقيروان والساحل وطرابلس والجبل الغربي (جبل نفوسة)^(٥٩).

ب - صناعة الحدادة ومعالجة المعادن والأسلحة وتحضير البارود :

توزعت في ورشات المدن وانتشرت ببعض الجهات الجبلية والواحات الصحراوية، فعرفت طرابلس بصناعة نوع من السيوف والبنادق المحلية، وحول صناع شرشال فلزات مناجم حديد زكار إلى نوع جيد من الحديد يشبه الفولاذ استعمل خاصة في صنع البنادق والأبواب والشبابيك والشرفات والنوافذ، وتمكن سكان بوسعادة وجرجرة من استحضر البارود وصنع بنادق جيدة^(٦٠).

هذا، وإن أهم المسابك التي كانت تصنع بها الأسلحة والمعامل التي كان يحضر بها البارود توجد في كل من الجزائر وقسنطينة وتونس وطرابلس، فبالقرب من مدينة الجزائر (في حي باب الواد) بني فرن كان يعرف بدار النحاس حيث أمكن سبك أنواع بسيطة من المدافع الخفيفة بالاستعانة بالأسرى المسيحيين والالتجاء إلى تقنيين أوروبيين منهم المهندس الفرنسي دوبون (F. Dupont) الذي توقف المصنع انتهاء اشتغاله فيه سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م^(٦١)، وفي تونس كانت ورشة القصبة تصنع المدافع، وقد تستعمل في تصليح المدافع المعطلة. وقد جلب لها علي باشا أحد الصناع الطولونيين سنتي ١١٥٦-١١٥٧هـ/١٧٤٣-١٧٤٤م، وقد تدعمت هذه الصناعة عندما أقام حمودة باشا مصنعاً لنفس الغرض بأحد أجنحة قصر الحفصية ظل يعتمد على الخبرة الأوربية في صناعة الأسلحة^(٦٢).

ج - صناعة الجلود :

كانت هذه الصناعة رائجة في المدن والبوادي وتستعمل الجلود المعالجة "الفيلاي" والمتوافرة محلياً، وذلك لصناعة السروج والمحافظ "الشنط" والأحذية (الصناديل والبابوش) وأغمدة السيوف والقرب والأحزمة والذرذان (حافظة النقود)

والجبيرة لحمل الأوراق والأشياء الثمينة، وقد اشتهر صناع كل من تلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس وطرابلس بجودة مصنوعاتهم الجلدية التي نافست ما كان يصنع في فاس ومراكش بالمغرب الأقصى، فقسنطينة - مثلاً - التي كانت تعتبر مركزاً رئيسياً لهذه الصناعة يجمع بين أساليب تونس وطرق الجزائر في صناعة الجلد نجد بها قبل الاحتلال الفرنسي (١٢٤٣هـ/١٨٢٧م) ٣٣ مدبغة بها ١٥٠ عاملاً و ٧٥ مشغلاً للسروج به ٢١٠٠ عاملاً و ١٦٧ محلاً لصنع الأحذية يعمل به ٤٨٠ عامل جلد (بلاغية)^(٦٣).

د - صناعة الخشب وبناء السفن :

كانت تعتمد على الأخشاب المحلية التي تصنع منها غالباً الأدوات المنزلية مثل الخزائن والصناديق والقصاع والموائد والأبواب والأسرة. وقد يلتجأ في بعض الأحيان إلى الأخشاب الجيدة المستوردة لبناء السفن الشراعية وصنع القوارب الصغيرة بورشات الجزائر وشرشال وعنابة وحلق الوادي وطرابلس، وذلك منذ القرن السابع عشر الميلادي. هذا، وقد تميزت ترسانة الجزائر وحلق الوادي وطرابلس ببناء سفن حربية متطورة... ففي ترسانة مدينة الجزائر أمكن صنع السفن المستديرة القادرة على الملاحة في أعالي البحار بفضل التقنية التي جلبها القرصان سيمون دانسا (Simon Dansa) سنة ١١٣٦ هـ/١٦٢٧ م وحافظ عليها المهندسون الأوربيون العاملون بالترسانة مثل جوفروا (Geoffroy) (١٢٠٧هـ/١٧٩٣م) وأنطونيو مايسترو (A. Maestro) (١٢١٥هـ/١٨٠٠م). وفي تونس أمكن تعويض ترسانة غار الملح بدار صناعة سفن متطورة بحلق الوادي تم فيها صنع العديد من السفن ابتداء من سنة ١١٧٨هـ/١٧٦٤م بالاعتماد على الآلات والمواد التي كانت تقدمها فرنسا، وهذا ما جعل الأسطول التونسي على عهد حمودة باشا يزداد قوة بسرعة فائقة حسبما أشارت إليه مراسلة من القنصلية الإنجليزية بتونس إلى الحكومة الإنجليزية سنة ١٢٠٥هـ/١٧٩١م، وفي طرابلس تم استقدام مهندس إسباني مع بعض التقنيين لتطوير ورشات بناء السفن على عهد يوسف باشا القرامانلي سنة ١٢١٢هـ/١٧٩٧م^(٦٤).

هـ - صناعة الخزف والأدوات الفخارية:

كانت توفر الأدوات الضرورية للاستعمال المنزلي ولغرض البناء والزينة، وقد اشتهر بها صناع ندرومة وشرشال والجزائر وميلة وطرابلس، وتتميز خاصة أهالي نابل وجربة وزرزييس بصناعة الجرار والصحون والخوابي والقلال والقصاع والقذور والفناجين التي عرفت إقبالاً كبيراً لجودتها. هذا، ولقد مهر الصناع الأندلسيون بالجزائر وتونس وبعض جهات الساحل والوطن القبلي بالإيالة التونسية في صناعة نوع جيد من الخزف المكسو بالطلاء المعروف بالزليج (Céramique de l'émail) والذي كان يستعمل لتغطية أرضية المنازل وكساء الجدران وتزيين المساجد والعيون والأبواب. هذا، ويلحق بهذا النوع من الصناعة الفخارية الورشات العديدة بفحوص المدن الكبرى حيث يعالج الرخام ويحضر الجبس ويصنع الآجر والقرميد المجوف المستعمل في تغطية المنازل في الجهات الساحلية خاصة.

و - صناعة المجوهرات والحلي:

وتخص المجوهرات الذهبية والفضية؛ فالذهبية عرف بها صناع المدن حيث يتوافر تهر السودان ويمكن الحصول على السبائك المستوردة من البلاد الأوربية والمشرق خاصة، وقد اشتهرت بها العائلات الحضرية من الأندلسيين واليهود في كل من تونس وقسنطينة والجزائر وتلمسان وطرابلس والتي عرفت بدقة صناعتها وإتقانها، أما الأرياف فقد انتشرت بها خاصة صناعة الحلي الفضية، وقد مهر فيها صناع قرى وادي ميزاب ونواحي بوسعادة وجرجرة والجريد والجبل الغربي، وهي في الغالب كانت تتميز بجودة الصنع وبساطة الشكل، هذا ولعل أرقى صناعة الحلي كانت توجد في مدينتي الجزائر وتونس حيث كانت تصنع أنواع راقية من الحلي اشتهرت منها الأحزمة المرصعة والأساور المنقوشة (Bracelets) والخلال الرفيعة والأقراط ذات الشكل الهلالي المعروفة بالمشيرفة، هذا، دون أن ننقص من القيمة الفنية لبعض الحلي الفضية عند قبائل جرجرة (بني يني) حيث توارثت الأسر صناعة نوع ممتاز من الحلي الفضية المطعمة بالمرجان^(٦٥).

ز - صناعة المستحضرات والعقاقير :

انتشرت في المدن والبوادي، واشتهرت منها خاصة صناعة تقطير ماء الورد والزهر من الورود واللارنج في كل من الجزائر ومنطقتها (البليدة والقليلة وشرشال) وتونس ونواحيها (قربالية، سليمان، زغوان)، يضاف إلى هذه الصناعة التي توارثتها الأسر الأندلسية صناعة محلية أخرى، وهي تحضير الصابون الذي اشتهرت به بلاد القبائل (جرجرة) ونواحي تلمسان وجهات الساحل التونسي وطرابلس، وقد تميزت منطقة جرجرة بصنع نوع محلي من الصابون من نفايات الزيتون ورماد نبات الدفلة، هذا، وقد عرف الأسرى المسيحيون بتحضير الخل وصنع الخمر من العنب في كل من تونس والجزائر.

كل هذه الصناعات اليدوية والحرف التقليدية لم تعرف تطوراً من حيث النوعية أو الكمية، وذلك لعدة عوامل منها : منافسة المصنوعات الأوربية المستوردة التي تتميز بانخفاض ثمنها وجودة صنعها، وكذلك ثقل الضرائب المفروضة على الصناع ودكاكين الحرفيين، الأمر الذي حد من المردود ولم يشجع على تحسين طرق العمل. هذا، بالإضافة إلى أن جمود النقابات المهنية الذي كان يتمثل في حرص أمناء الحرف على الحد من الإنتاج والمحافظة على الأساليب التقليدية أدى بدوره إلى الإضرار بالصناعات المحلية، ولم يسمح بالزيادة في كميتها وتنوع أصنافها وتطوير أساليبها المتوارثة، وتوجهها لإرضاء الحاجيات الضرورية والمتطلبات اليومية للسكان دون أن تتجاوز ذلك إلى المبادلات التجارية على نطاق واسع مما يسمح بتطوير الإنتاج الصناعي، وقد يساعد على تعديل الميزان التجاري لصالح المدن المغربية.

٥ - المبادلات التجارية:

تركزت التجارة وارتبطت بالأسواق الريفية التي تحولت إلى مراكز تجارية للجهات القريبة منها، وقد أصبحت المدن المهمة محاور رئيسية للنشاط التجاري، وقد ساعدها على ذلك كونها مقراً للجهاز الإداري المركزي والإقليمي، ولاستقرار قسم مهم من الجند والتجار بها، واتصالها بالخارج، فهي محطات للتصدير، ومستودعات

للإنتاج المحلي، ومراكز لاستيراد البضائع والسلع من الخارج، وهذا ما ساعد على تطوير التجارة وانتشار الأسواق خاصة بعواصم الولايات، وهي مدن الجزائر وتونس وطرابلس.

فمدينة الجزائر أصبح القسم السفلي منها المحاذي للبحر مقصد التجار حيث كانت تنتشر به الأسواق والدكاكين والمخازن، مثل سوق الرحبة (البادستان) والسوق الكبير (القيصرية)، وسوق اللوح وسوق الزيت وسوق السمن وسوق الصوف ورحبة الزرع وغيرها^(٦٦).

كما أصبحت مدينة تونس هي الأخرى محورا للتبادل التجاري للإيالة التونسية، بعد أن اهتم الحكام بتطوير أسواقها المنتشرة داخل أسوارها وبالقرب من أبوابها، فقد أصلح الداوي يوسف حي التجار بإزاء باب البنات واعتنى بسوق الغزل المجاور له، وأحدث سوقا جديدة (سوق الجزية)، وحسن ما كان موجودا مثل سوق البشامقجية (الأحذية) وسوق البركة (العبيد) وسوق الترك المخصص للخياطين الأتراك، كما أنشأ مراد باي سوق القماش وأصلح محمد الحفصي سوق الشاشية، واعتنى حسين بن علي التركي بسوق السكاكين^(٦٧). هذا في وقت كانت فيه مدينة طرابلس بأسواقها العديدة مثل سوق الترك، وسوق الرباع، وسوق الخضر، وسوق المواشي، وسوق الجمعة، وسوق الثلاثاء، نقطة تجمع للحجاج المغاربة، ومحطة رئيسية للتبادل التجاري مع السودان، وميناء مهماً لتصدير بعض المنتجات المحلية مثل البلح والجلود وزعفران غريان نحو أوروبا أو المشرق، كما كانت مركزاً يتزود منه التجار الوسطاء من جالو وكانو ومن جربة وبني غازي وفزان وغيرها بما يحتاجونه من أقمشة وتوابل وسكر وقطع حديدية وسبائك فضية^(٦٨).

هذا، وقد ارتبطت أغلب المدن الرئيسية للولايات العثمانية مثل تلمسان والجزائر وقسنطينة وعنابة وورقلة وتونس وسوسة وصفاقس ونفطة وطرابلس وبني غازي وغيرها بالتبادل التجاري المحلي عن طريق القوافل التي جعلت منها محطات تنطلق منها نحو بلاد المغرب الأقصى وأقطار المشرق وأقاليم السودان،

فمدينة تونس مثلاً كانت بمثابة محطة مهمة لقافلة المغرب القادمة من مدينة فاس، والتي تصل إليها بعد ثلاثة أشهر بعد أن تمر على تلمسان والجزائر وقسنطينة، وتقدر قيمة ما تحمله من النقود الذهبية والتبر والسلع المختلفة بمئة ألف جنيه استرليني، ولا تقل عنها أهمية القافلة الفصلية المنطلقة من قسنطينة والتي كانت تحمل إلى أسواق تونس كميات مهمة من الشمع والجلود المجففة وقطعان المواشي والغنم والأبقار التي تقدر قيمتها بحوالي ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م بعشرة آلاف قرش إسباني (حوالي ٥٣٥٠٠٠ فرنك) تحصل في مقابلها على حمولات من الشاشية والأقمشة المصنوعة محلياً أو المجلوبة من أوروبا مع كميات مهمة من الحلي والعمود والأدوات الحديدية والتوابل، وغيرها^(٦٩).

أما مدينة طرابلس فقد حافظت هي الأخرى على صلات تجارية مع بلاد السودان، فحسب الكاتب الفرنسي ليون (Gf. Lyon) (١٢٣٣-١٢٤١هـ/ ١٨١٨م) كانت القوافل التي تنطلق من طرابلس عبر الصحراء من كانو وبورنو ووداي تنقل إليها العبيد والعمود (الزبادي) والجلود وريش النعام والعاج وأقمشة السودان لتشتري مقابلها الأقمشة والأدوات الحديدية والأغطية والبرانس وغيرها^(٧٠).

هذا، وفي إطار التبادل التجاري الخارجي لولايات المغرب العثمانية أصبحت المدن الساحلية المهمة مثل الجزائر وعنابة والقالمة وبنزرت وتونس وسوسة وصفاقس وطرابلس على اتصال مباشر مع العديد من الموانئ الشرقية لا سيما إستانبول وراغوسطة (دوبروفنيك) وإزمير وبيروت والإسكندرية، فعلى سبيل المثال وصلت من هذه الموانئ إلى تونس ٢٩ سفينة تجارية ما بين سنتي ١٢٠٦ و١٢١٢هـ/ ١٧٩٢ و١٧٩٧م، و١٢٦ سفينة ما بين ١٢٣٥ و١٢٤١هـ/ ١٨٢٠م. كما حافظت المدن الساحلية المغربية على علاقات تجارية وثيقة مع المرافئ الأوربية الرئيسية على البحر المتوسط (مالطة، نابولي، ليفورن، جنوة، البندقية، مرسيليا، برشلونة، أليكانت، جبل طارق). وقد كان لكل من ليفورن ومرسيليا القسط الأوفر من هذه العلاقات التجارية، بعد أن استحوذ تجارها على جل المبادلات بحكم

الاتفاقيات العديدة وعملاً بنظام الامتيازات الذي خول لوكلاء مرسيليا وليفورن شراء المواد الأولية من حبوب وصوف وجلود وزيت وشمع وتمر ومرجان وإسفنج وغيرها، وسمح لهم بتصدير أغلب السلع والبضائع الأوروبية، وهذا ما تؤكدته حركة الملاحة التجارية بين كل من ليفورن ومرسيليا وبين مراسي مدن الجزائر وتونس وطرابلس. فقد وصل ميناء ليفورن ما بين سنتي ١٢٠٨ و١٢٤٦هـ/١٧٩٤ و١٨٣٠م ٣٦٢ سفينة تجارية منها ١٣٣ من الجزائر ومثلها من تونس و٩٦ من طرابلس، كما استقبل ميناء مرسيليا في نفس الفترة ٩٦ سفينة من تونس^(٧١).

أما من حيث كمية السلع التي كان يحصل عليها تجار مرسيليا وليفورن من الجزائر وتونس وطرابلس فهي تؤلف نسبة كبيرة من صادرات هذه البلدان، فعلى سبيل المثال استوردت مرسيليا من الجزائر عام ١١٦٨هـ/١٧٥٥م ٥٤١٧٠ قيسة لترتفع سنة ١١٩٣هـ/١٧٧٩م إلى ١٧٧٨٥٠، وتحصلت من تونس على ٩٩٤٣٣ كلف زيت عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م، كما قدرت كمية الحبوب التي وصلتها ما بين ١١٠٣ و١١١١هـ/١٦٩٢ و١٦٩٩م من البلاد التونسية بـ ٦٣٤٥٥٩٦ كلف...^(٧٢).

هذا، وقد حد من تطور المبادلات التجارية لكل من الجزائر وتونس وطرابلس وحال دون تحقيق فائض تجاري لصالحها عدة أسباب أهمها ركود الإنتاج الحرفي وتضاؤل المحاصيل الزراعية، وصعوبة المواصلات الداخلية، وارتفاع كلفتها، فحمولة التمر مثلاً من توغرت يرتفع ثمنها من ١٥ فرنكا إلى ٤٠٠ عند نقلها إلى مدينة الجزائر (١٢٤٦هـ/١٨٣٠م)^(٧٣). دون أن ننسى الأثر السلبي على تجارة بلاد المغرب من جراء تحول تجارة السودان عن محطات الصحراء إلى موانئ أفريقيا الغربية على الأطلسي وارتباطها مباشرة بالموانئ الأوروبية بعد أن انعدم الأمن في المناطق الصحراوية بسبب النزاع القبلي وإهمال الحكام تأمين تنقل القوافل، هذا، وتكمن أيضاً عوامل انكماش التبادل التجاري لولايات المغرب العثمانية في القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر الميلادي) في عدم الأخذ بنظام جمركي واحد يخدم التبادل التجاري، فقد أدت المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الأوروبية مثل التي وقعها

حكام الجزائر وتونس مع إنجلترا (أواخر القرن السابع عشر الميلادي) إلى تخفيض الرسوم على البضائع الأوروبية من ١٢ ٪ إلى حوالي ٣ ٪ من قيمة البضاعة، وهي نسبة أقل مما كان يفرض على السفن العثمانية، وإلى إنقاص رسوم السفن، فلم تعد في بعض الأحيان تدفع مقابل الدخول إلى المرسى سوى ٢٥ ريالاً في وقت أصبحت فيه المبادلات مع أوروبا تعتمد على تصدير المواد الأولية بأسعار زهيدة مقابل استيراد السلع المعالجة أو المصنعة بأسعار مرتفعة، مما أحدث خللاً مزمناً في ميزان التبادل التجاري، حيث أصبح بالنسبة للجزائر يقدر قبل الاحتلال (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م) بـ ٩٣٧٠٠٠ دولاراً إسبانياً (أي حوالي ٥٠٠٠٠٠٠ فرنك) على اعتبار أن الصادرات حددت بقيمة ٢٧٣٠٠٠ والواردات قدرت بحوالي ١٢٠٠٠٠٠ دولار^(٧٤)، وسجلت مبادلات تونس مع فرنسا سنة ١٢٠١هـ/ ١٧٨٧م عجزاً قيمته ٦١٠٠٤٦ ليرة، إذ قدرت الواردات من فرنسا بـ ٥٢٣٩٦٤٩ ليرة بينما لم تتجاوز الصادرات من تونس ٤٦٢٩٦٠٣ ليرة^(٧٥).

أما المبادلات مع أقطار المشرق فقد كانت تعتمد في أساسها على المواد الكمالية التي يقبل عليها سكان المدن، فقد اشتملت صادرات الولايات العثمانية إلى المشرق على أنواع من الشاشية المحلية والزراحي والأغطية والحبال والبرانس الصوفية وبعض الأنواع من الإنتاج الزراعي، في حين اقتصر الواردات من بعض الأقطار العثمانية على أصناف من الصناعات التقليدية مثل الزراحي الفاخرة والخناجر المطعمة وخيوط الحرير وسبائك الذهب والأقمشة الحريرية وبعض التوابل والعطور وكميات من الأرز والسكر^(٧٦).

ومما يلاحظ في إطار التبادل التجاري أن أسلوب منح الامتيازات التجارية للدول الأوروبية وإعطاء حقوق للتجار الأجانب والسماحة لليهود الذي دأب الحكام في كل من تونس والجزائر وطرابلس على انتهاجه عملاً بالتقاليد العثمانية بين سليمان القانوني وفرانسوا الأول (٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م)، أدى إلى إلحاق أضرار بليغة بالنشاط التجاري وأثار سلبية على القدرة الاقتصادية لولايات المغرب العثمانية، وأدى إلى توتر وصراعات مزمنة بسبب اختلاف الرؤى، فقد نظر الإنجليز والفرنسيون خاصة إلى

تلك الامتيازات على أنها حقوق مكتسبة بينما اعتبرها حكام الجزائر وتونس وطرابلس تسهيلات تجارية تخول للأوروبيين شراء المواد الأولية وتصدير السلع الضرورية لفائدتهم، مما أدى إلى نقض الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين حكام ولايات المغرب العثمانية والدول الأوروبية، هذا، ومما زاد الطين بلة تحول العديد من موظفي الجهاز الإداري بالجزائر وتونس وطرابلس إلى وكلاء تجاريين ووسطاء للمحتكرين الأجانب بهدف تحقيق أرباح إضافية والحصول على مصادر مالية كانوا في حاجة إليها، وقد شجعتهم على ذلك سياسة بعض الحكام، مثل مصطفى باشا بالجزائر وحمودة باشا بتونس ويوسف القرامانلي بطرابلس، الذين حرصوا على شراء المواد الأولية من الفلاحين بأسعار بخسة ليتم شحنها وبيعها بالأسواق الأوروبية من طرف المحتكرين الأجانب وبواسطة موظفي الدولة "البابليك" بأسعار مرتفعة، فعلى سبيل المثال كان القنطار الواحد من الصوف يتحصل عليه ممثل البابليك في الجزائر بـ ١٥ صولدي ليبيعه إلى المحتكرين الأوروبيين بـ ٢٤ فرنكا، لبيع بعد ذلك في أسواق مرسيليا بما لا يقل عن ٣٨ فرنكا^(٧٧).

ومنذ أوائل القرن الثالث عشر للهجرة (أواخر القرن الثامن عشر الميلادي) تمكن التجار اليهود من أصل ليفورني "يهود القرنة" والذين استقروا في الجزائر وتونس وطرابلس من التحكم في التجارة الداخلية والاستحواذ على المبادلات الخارجية، ذلك لمعرفتهم بالأسواق الأوروبية ونيلهم ثقة الحكام، وقيامهم بدور الوسطاء أثناء الثورة الفرنسية وحروب نابليون (١٢٠٣-١٢٣٤ هـ/ ١٧٨٩-١٨١٥ م). وهذا ما أكدته رسالة موجهة من أحد التجار الفرنسيين إلى وزارة المالية على عهد حكومة تاليران (١٢١٥ هـ/ ١٨٠٠ م) بهذه العبارة: "إن تجارة القمح أصبحت في يد اليهود وأن الداوي بابا حسن يفضل التعاون معهم أيضاً..."^(٧٨). كما أن هذا الواقع أيضاً هو الذي دفع يوسف باشا القرامانلي بطرابلس إلى مصارحة أحد أشراف ودان اشتكى إليه حرمان المسلمين وغنى اليهود (١٢١٥ هـ/ ١٨٠٠ م) بقوله: "إن ازدهار اليهود هو نتيجة اجتهادهم في العمل"^(٧٩)، متناسياً العوامل الحقيقية التي سمحت لهم بأن يصبحوا أغنى الجماعات، وأكثرها تأثيراً على الحكام.

بهذا العرض للنشاط الاقتصادي يمكن القول اعتماداً على طبيعة ونوعية الإنتاج الزراعي والحرفي واستناداً إلى الميزان التجاري ونوعية المبادلات والإجراءات المعمول بها بأن اقتصاد إيالات المغرب العثمانية عرف نهضة عمرانية وتطوراً ديموغرافياً لم يلبث مع حلول القرن الثاني عشر للهجرة (القرن الثامن عشر الميلادي) أن تحول إلى ركود نسبي يعتمد على اكتفاء ذاتي زراعي وحرفي وتوازن تجاري يقوم أساساً على مبادلة المواد الأولية الزراعية بالسلع الأوروبية، الأمر الذي سوف ينتج عنه جمود في التقنيات وضعف في الإنتاج واختلال في الميزان التجاري سوف يؤدي مع القرن الثالث عشر للهجرة (مستهل القرن التاسع عشر الميلادي) إلى تبعية للأسواق الأوروبية مثل باقي أسواق الولايات العثمانية الأخرى التي خضعت للمعاملات الرأسمالية الأوروبية الناشئة، والتي سوف تكون الخطوة الأساسية في الهيمنة العسكرية للدول الأوروبية ومرحلة ممهدة للقضاء على الوجود العثماني ببلاد المغرب.

الفصل الثاني

مجتمع ولايات المغرب العثمانية

يمكن تعريف الوضع الاجتماعي للولايات العثمانية وأخذ فكرة عن العلاقات الاجتماعية لمختلف الفئات والجماعات بالمدن والريف بالرجوع إلى العوامل المتحكمة في البنية الاجتماعية لكل فئة اجتماعية والتي كان لها تأثير على علاقات هذه الفئات والجماعات بالسلطة المركزية.

١ - العوامل المتحكمة في بنية مجتمع ولايات المغرب العثمانية:

تتمثل أساساً في الوضعية الصحية والحالة المعاشية، فقد عرفت كل من الجزائر وتونس وطرابلس فترات متعاقبة من الانكماش الديموغرافي الذي صاحبه انتشار الأمراض وحدوث المجاعات وانخفاض مستوى المعيشة مما كان له تأثير سلبي على النمو الديموغرافي والتوسع العمراني والرخاء الاقتصادي. فالفترات التي سبقت التحاق المغرب بالدولة العثمانية (القرنين الثامن والتاسع للهجرة/ الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين) تميزت بصفة عامة بتقهقر سكاني ارتبط بحدوث أوبئة وكوارث متعددة كالجراد والزلازل والجفاف والفيضانات، فانكمشت المدن وأقفرت الأرياف وانخفض مستوى المعيشة، فتحوّلت الحواضر الكبرى إلى أنقاض أو مدن خربة مثل هنين وبرشك ودلس وبجاية والقيروان، حسبما يستنتج من روايات الرحالة والمسافرين، لكن الأوضاع لم تلبث أن تغيرت مع حلول القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) فتحسنت الأحوال المعيشية والصحية وتكاثر السكان وتوسعت المدن وانتشر العمران في الأرياف، واستمر هذا الوضع إلى منتصف القرن الحادي عشر للهجرة (أواسط القرن السابع عشر الميلادي). وقد ساعد على ذلك استقرار الحكم المركزي العثماني في كل من الجزائر وتونس وطرابلس وقلة حركات التمرد والحروب القبلية وقلة المطالب المخزنية وقدم أعداد كبيرة من مهاجري الأندلس الذين أحيوا الأراضي، وعمروا الكثير من المدن، ساعدوا

على ازدهار النشاط البحري بالمدن الساحلية، بحيث لم يعد للأوبئة تأثير سلبي على الحالة الديموغرافية مثل الوباء الذي اجتاحت البلاد التونسية على عهد الداي عثمان (١٠١٣-١٠١٥هـ/ ١٦٠٤-١٦٠٦م) والذي ذكره ابن أبي دينار في المؤنس بقوله: "اجتمعت ثلاث مسائل: الوباء والغلاء وتغير العملة (السكة) في زمن واحد" (٨٠). هذا، وقد برز التطور الإيجابي لوضعية السكان المعيشية في توسع المدن القديمة التي ظلت محافظة على نشاطها مثل تونس، تلمسان، قسنطينة وطرابلس، وتجدد عمران المدن التي كانت مهددة بالاندثار مثل بجاية، شرشال، جيجل، بنزرت، القيروان، بني غازي، وتأسيس مدن، ومراكز ذات طابع أندلسي مثل البليدة (٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م) والقلعة (٩٥٧هـ/ ١٥٥٠م) بالقطر الجزائري، وسليمان وقرنبالية والجديدة وزغوان وطبرية ومجاز الباب وتستور وقلعة الأندلس بالبلاد التونسية. هذا، ونجد في وصف الحسن الوزان المعروف بليون الإفريقي (Já Léon l'Africain) الذي يعود إلى عام ٩٣٥هـ/ ١٥٢٩م ما يؤكد هذا التطور العمراني الذي عرفته المدن، فقد ذكر أن تلمسان أصبح بها ١٣٠٠٠ موقد والجزائر ٤٠٠٠ وقسنطينة ٦٠٠٠ وبجاية ٨٠٠٠ وتونس ٢١٠٠ موقد (٨١).

ومما يلاحظ في هذا الصدد أن عواصم الولايات المغربية أصبحت تمثل مناطق كثافة بشرية، فقد انتشر العمران بفحوصها وتعددت المدن القريبة منها، فأصبحت مناطق سهل متيجة ومرتفعات الساحل القريبة من الجزائر تضم ما يقدر بـ ٢٠٠٠ منزل ريفي حسب وصف بايصونال (١١٣٨هـ/ ١٧٢٥م) (٨٢)، وتحولت البليدة والقلعة وشرشال ودلس والمدينة ومليانة إلى مراكز عمرانية مهمة، كما أن التوسع العمراني أصبح الطابع المميز للجهات الشرقية والشمالية الشرقية للبلاد التونسية، وهي مناطق مجردة الأسفل والوطن القبلي حيث ظهرت المراكز الأندلسية التي سبقت الإشارة إليها (٨٣). ونفس الظاهرة عرفت طرابلس التي أصبحت منطقتها رغم ضآلة سكانها بالنسبة للجزائر وتونس تشتمل على أهم التجمعات السكانية بالولاية، ففي شرق طرابلس مراكز زليتن والخمس وسرت ومصراته، وفي غربها تجمعات زوارة وزنزور والزاوية، وإلى الجنوب منها محطات ترهونة ونالوت وبني الوليد وغريان (٨٤).

لكن الأوضاع لم تلبث أن تغيرت ابتداء من القرن الحادي عشر الهجري (منتصف القرن السابع عشر الميلادي)، فقد بدأ العمران في التراجع وانكسرت الحواضر، وقل سكان الريف، واستمر تناقص السكان ليتحول مع أوائل القرن الثالث عشر للهجرة (نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وبداية القرن التاسع عشر الميلادي) إلى انهيار ديموغرافي حاد صاحبه ترد للحالة الصحية وتدن للمستوى المعيشي لسكان المدن والأرياف على حد سواء، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها زيادة الضغط الجبائي على الأرياف الذي ارتبط بتجريد الحملات العسكرية على القبائل المعروفة بالمحلات، وبحدوث حركات تمرد واسعة النطاق ضد مظالم الحكام وتعسفهم في وقت تعددت فيه هجمات الأساطيل الأوربية على السواحل، وزاد ضغطها خاصة على مراكز السلطة وهي مدن الجزائر وتونس وطرابلس، كما تميز هذا التراجع الديموغرافي بحدوث القحط أثناء مواسم الجفاف، والتي أعقبها ظهور المجاعات وتكاثر الأوبئة (خاصة الطاعون) والتي ازدادت وطأتها بإهمال السكان لقواعد الصحة، وعدم أخذ الحكام بنظام الوقاية الصحية المعروف بالكرانتينا، والذي كان مطبقا بالموانئ الأوربية، فإذا استثنينا محاولة حمودة باشا بتونس (١١٩٧هـ/ ١٧٨٣م) وصالح باي بقسنطينة (١٢٠١هـ/ ١٧٨٧م) وعصمان باي بوهران (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م) التي ظلت محدودة وبدون نتائج ملموسة فإن إجراءات الحجر الصحي ظلت مهملة أو غير مطبقة^(٨٥).

وقد تضمنت وثائق الأرشفات المحلية والأوربية وتقاييد العديد من الرحالة والمسافرين إشارات عديدة للحالة الصحية والمعيشية تمكنا من تحديد سنوات الأوبئة والمجاعات، وكذلك فترات الرخاء والغلاء التي عرفت كل من الجزائر وتونس وطرابلس طيلة العهد العثماني، فبالاعتماد على مثل هذه المصادر يمكن تحديد سنوات الأوبئة والمجاعات في فترة الانكماش العمراني والأزمة الديموغرافية ببلاد المغرب، والتي تبتدئ مع منتصف القرن الحادي عشر للهجرة (منتصف القرن السابع عشر الميلادي) لتزداد حدة في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري (نهاية القرن الثامن عشر والرابع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي).

فالجزائر عرفت انتشار الأوبئة في سنوات: ١٠٧١-١٧٠٥هـ/١٦٦١-١٦٦٤م، ١١١١هـ/١٦٩٩م، ١١٩٥-١٢٠١هـ/١٧٨٤-١٧٨٧م، ١٢٠٦-١٢١٤هـ/١٧٩٢-١٧٩٩م، ١٢٣٢-١٢٣٧هـ/١٨١٧-١٨٢٢م، وتضررت بحلول المجاعة والقحط العام الذي صاحبه ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في سنوات: ١٠٦٢-١٠٦٧هـ/١٦٥٢-١٦٥٧م، ١٢٠١-١٢٠٣هـ/١٧٨٧-١٧٨٩م، ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م، ١٢١٥-١٢٢٢هـ/١٨٠٠-١٨٠٧م، ١٢٣١-١٢٣٤هـ/١٨١٦-١٨١٩م، ١٢٣٧-١٢٣٩هـ/١٨٢٢-١٨٢٤م^(٨٦).

وفي تونس انتشرت الأوبئة في سنوات: ١٠٦٧-١٠٧٣هـ/١٦٥٧-١٦٦٣م، ١٠٨٦-١٠٩١هـ/١٦٧٥-١٦٨٠م، ١٠٩٩-١١٠١هـ/١٦٨٨-١٦٩٢م، ١١٠٨هـ/١٦٩٦م، ١١١٣-١١١٨هـ/١٧٠١-١٧٠٦م، ١١٩١-١١٩٣هـ/١٧٧٧-١٧٧٩م، ١١٩٨-١١٩٩هـ/١٧٨٤-١٧٨٥م، ١٢٠٤-١٢١٧هـ/١٧٩٠-١٨٠٢م، ١٢٣١هـ/١٨١٦م، ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م، وعم القحط وتعرض الناس للمجاعة في سنوات: ١٠٧٢هـ/١٦٦٢م، ١٠٨٢-١٠٨٩هـ/١٦٧١-١٦٧٨م، ١١١٢-١١١٥هـ/١٧٠٠-١٧٠٣م، ١١٧١-١١٧٧هـ/١٧٥٨-١٧٦٣م، ١٢١١هـ/١٧٩٦م، ١٢١٨-١٢٢٠هـ/١٨٠٣-١٨٠٥م^(٨٧).

أما طرابلس فقد انتشر الوباء بها في سنوات: ١٠٨٨هـ/١٦٧٥م، ١١٠٢هـ/١١٠٦هـ/١٦٩١-١٦٩٥م، ١١١٣-١١١٨هـ/١٠٧١-١٧٠٦م، ١١٨١هـ/١٦٩٧م، ١١٩٨-١٢٠٠هـ/١٧٨٤-١٧٨٦م، ١٢١٢هـ/١٧٩٧م، ١٢٤١-١٢٤٢هـ/١٨٢٦-١٨٢٧م. كما عم القحط، وارتفعت الأسعار، وأشرف الناس على الهلاك في سنوات: ١١٩٥هـ/١٧٨١م، ١١٩٨-١١٩٩هـ/١٧٨٤-١٧٨٦م^(٨٨).

هذا وبالمقارنة مع المعلومات التي تتضمنها العديد من المصادر يمكن القول بأن ولايات الجزائر وتونس وطرابلس تعرضت لأزمة حقيقية أدت إلى ضعف الإنتاج الزراعي، وأضررت بالتبادل التجاري والنشاط البحري وتسببت في هلاك أعداد كبيرة

من السكان في سنوات: ١١٩٨هـ/١٧٨٤م، ١٢٠١ هـ/١٧٨٧م، ١٢٠٦-١٢١٤هـ/١٧٩٢-١٧٩٩م، ١٢٣٢-١٢٣٣هـ/١٨١٧-١٨١٨م.

وفي المقابل فإن سنوات ١١٠٨-١٢١٣هـ/١٦٩٧-١٧٩٨م بالنسبة لتونس، و١١٨٤-١٢١٥هـ/١٧٧٠-١٨٠٠م بالنسبة للجزائر، كانت بصفة عامة مواسم خصب وفترة رخاء نسبي وانتعاش اقتصادي مؤقت ونهوض ديموغرافي ظرفي، وإن لم يكن لها تأثير كبير على تحسين الأوضاع لاستمرار حدوث الأوبئة، ولتعرض الفلاحين بالريف والصناع بالمدن للمطالب المالية والجباية وللضغوط العسكرية والإدارية. وهذا ما أدى في الواقع إلى تناقص السكان في المدن والريف (منتصف القرن الثالث عشر الهجري/الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي)، فانكمش عدد المجندين في الحامية، وقل النشاط التجاري، وتناقص عدد الحرفيين والصناع، وأقفرت الأرياف من الأيدي العاملة في الزراعة، فعلى سبيل المثال اضطر سكان سهل عنابة الخصب بسبب وباء عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م إلى التنازل عن نصف المحصول لمن يقوم بحصاد حقولهم^(٨٩). وقد وصف هذه الأوضاع بعض الكتاب والرحالة، فالحسين الورتلاني في رحلته (١١٨١هـ/١٧٦٧م) قد ذكر: "أن أهل برقة كانوا يموتون بالجوع موتاً كثيراً عند أبواب البيوت، وهم يسألون العون والإغاثة... وعرب التميمي أضربهم الجوع إذ قل ميرهم، ووقع القحط فيهم سنين متعددة وبني غازي غلا سعرها غلاء فاحشاً"^(٩٠)، ونفس الأوضاع يذكرها القنصل الفرنسي فاليري (Vallière) (١٢٠٠هـ/١٧٨٦م) إذ يورد أن طرابلس بعد سبع سنوات من القحط قد تضاعف عدد الموتى بها والمهاجرين منها قبل أن ينتشر الطاعون، وتتحول إلى شبه صحراء مقفرة..."^(٩١).

هذا، ولم يكن حال تونس والجزائر أحسن من طرابلس، فقد ذكر صالح العنثري أن أوضاع الجزائر كانت سيئة (١٢١٥-١٢١٨هـ/١٨٠٠-١٨٠٣م) "بسبب دوام القحط والشر... لمدة ثلاثة أعوام، نزول المجاعة والقحط في السنة الأولى، ولترادف الأفتان (الفتن) والأهوال في السنتين التاليتين، بحيث لم تطمئن

نفوس الناس للحرثة" ^(٩٢). كما أشار ابن أبي الضياف إلى مجاعة عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣ م بقوله: "و في هذه المدة احتبس الغيث، ووقع قحط شديد، وتعسر الإتيان بالميرة لوقوع الحرب يومئذ" ^(٩٣)، و قد اضطرت هذه المجاعة حمودة باشا إلى إرسال معاونه إبراهيم الرباحي لشراء الأقوات من المغرب على عهد السلطان مولاي سليمان.

نتج عن تردي الحالة الصحية والمعيشية وتراجع النمو الديموغرافي تناقص ملحوظ لعدد سكان ولايات المغرب العثمانية، إذ انكسرت المدن داخل أسوارها، فتضاءل سكان مدينة تونس، وهي أهم حواضر بلاد المغرب، فانخفض من ٤٠٠٠٠ (١١١٧هـ/ ١٧٠٥م) إلى ١٠٠٠٠٠ (١١٦٩هـ/ ١٧٥٦م) ليصل إلى ٨٠٠٠٠ (١٢٧٦هـ/ ١٨٦٠م)، كما أن مدينة الجزائر، وهي أهم مركز سكاني بعد تونس عرفت نفس الظاهرة فتناقص سكانها من ١٠٠٠٠٠ (١١٣٧هـ/ ١٧٢٥م) إلى ٧٣٠٠٠ (١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م) ليصل إلى ٤٥٠٠٠ مع الاحتلال الفرنسي (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م). هذا، ولم يعد عدد سكان طرابلس يتجاوز ٣٠٠٠٠ مع حلول عام ١٣٢٩ هـ/ ١٩١١ م. ولم يقتصر هذا الوضع على المدن بل شمل الريف، فتحوّلت العديد من المزارع (الهناشير) إلى أنقاض، وأصبحت الكثير من القرى "الدهر" أماكن خالية من السكان، فبالاعتماد على ما أورده التقارير الفرنسية بعد احتلال الجزائر (١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م) أن المسافرين ما بين مدينتي الجزائر وقسنطينة عبر الأقاليم الزراعية الخصبة ولمسافة ٨٠ مرحلة (أكثر من ٤٠٠ كلم) لا يصادف أثناء عشرة الأيام التي يستغرقها السفر سوى ٢٠ قرية (دشرة أو دوار) كل واحدة لا يزيد عدد مساكنها عن ١٠ إلى ١٥ مسكناً (أو كوخاً) ويضم كل مسكن ما بين ٨ إلى ١٠ أشخاص ^(٩٤).

هذا، ومن الصعب تقدير عدد سكان الأقاليم المغربية العثمانية، وتحديد سكان المدن، وإن كانت المعلومات المتنوعة والتي تعود في مجملها إلى أوائل القرن الثالث عشر للهجرة (مطلع القرن التاسع عشر الميلادي) تسمح لنا تجاوزاً وفي حدود

الترجيح فقط القول بأن سكان البلاد الجزائرية كانوا يقدرّون ما بين ٣٥٠٠٠٠٠ و ٤٠٠٠٠٠٠ وأن سكان البلاد التونسية كان عددهم الإجمالي ما بين ١٢٠٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠٠ أن سكان البلاد الطرابلسية لا يقلّون عن ٣٠٠٠٠٠ نسمة. هذا، وقد كان سكان المدن يؤلفون نسبة ضئيلة من مجموع السكان تتراوح ما بين ٥ و ٧ ٪ من مجموع السكان تتمركز أساسا في المدن الرئيسية، فبالنسبة لإيالة الجزائر وحسب تقديرات عام ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م كان عدد سكان المدن المهمة يقدر على النحو الآتي: مدينة الجزائر ٧٣٠٠٠ نسمة، قسنطينة ٢٠٠٠٠، تلمسان ١٥٠٠٠، البليدة ١٥٠٠٠، وهران ١٠٠٠٠، المدية ٨٠٠٠، بجاية ٧٥٠٠، عنابة ٤٠٠٠، مستغانم ٤٠٠٠^(٩٥). وبالنسبة لولاية تونس وحسب تقديرات سنة ٢٧٦ هـ / ٨٦٠ م كانت المدن الكبرى يقدر سكانها على النحو الآتي: مدينة تونس ٨٠٠٠٠، القيروان ١٥٠٠٠، صفاقس ١٠٠٠٠، سوسة ٨٠٠٠، بنزرت ٥٠٠٠، قابس ٤٥٠٠، الكاف ٣٠٠٠^(٩٦). بينما كان أغلب سكان ولاية طرابلس يتجمعون في مدينة طرابلس ٣٠٠٠٠ (١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م)، في الوقت الذي لم يتجاوز سكان الزاوية ومصراته ودرنه وزليت وتاجورة ألف ساكن لكل مدينة من هذه المدن^(٩٧).

٢ - فئات المدن وجماعات الريف :

يتميز الواقع الاجتماعي لولايات المغرب العثمانية بوجود فئات مهنية وطوائف عرقية بالمدن وعشائر وجماعات قبلية بالريف حافظت على ترابطها الاجتماعي بفعل التقاليد المتوارثة والوظائف والمهام الموكلة إليها، وتحكمت في وضعيتها نوعية علاقاتها بالسلطة الحاكمة وطبيعة علاقاتها ببعضها البعض، فعلى الرغم من أن النشاط البحري لولايات المغرب أوجد بيئة متسامحة ومجتمعاً متعاوناً في إطار التقاليد والأفكار الإسلامية إلا أن تشكل التنظيم الاجتماعي تأثر إلى حد كبير بالقوة العسكرية والمقدرة الاقتصادية اللتين أصبحتا معيار المكانة والحظوة الاجتماعية ومقياساً للامتيازات والخدمات، فاندماج العناصر الأوربية "الأعلاج" (Renégats) في الطائفة التركية في الفترة الأولى للحكم العثماني على الرغم من الاختلاف اللغوي

والتمايز العرقي يعود إلى قوتهم الحربية، وثرواتهم الطائلة من غنائم البحر، الأمر الذي سمح لهم بالتحكم في النشاط البحري بل بتولي مقاليد الأمور في عهد الباي لاربايات والدايات، كما أن جماعة الكراغلة (الكروغلو) ظلوا في الفترة الأولى للحكم العثماني بعيدين عن السلطة على الرغم من كونهم كانوا مولدين من آباء أتراك، وكانت لهم صلة وثيقة بالأهالي عن طريق الخوالة، ويعود ذلك إلى افتقارهم إلى الثروات الضخمة وعدم تمكنهم من التحكم في الحامية، هذا دون أن ننسى أن جماعة اليهود وأهل الأندلس يعود الفضل في محافظتهم على مكانتهم الاجتماعية المرموقة إلى ثرواتهم التي اكتسبوها من مهاراتهم الصناعية وخدماتهم التجارية، كما أن قبائل المخزن لم يكن في استطاعتها المحافظة على وضع متميز بالريف دون تقديم الخدمات الإدارية والقيام بالمهام العسكرية لفائدة الحكم المركزي.

هذا، وقد أخذ التنظيم الاجتماعي في كل من الجزائر وتونس وطرابلس نتيجة لتحكم القوة العسكرية والاقتصادية ترتيباً تفاضلياً من الامتيازات والمكانة الاجتماعية، فهو أشبه شيء بهرم اجتماعي مقلوب تحتل قمته العريضة الشرائح المحظوظة من فئات المدن وجماعة المخزن بالريف، والتي قد لا تتجاوز نسبتها من مجموع السكان ٨ أو ١٠ ٪ على الرغم من استحوادها على جل الامتيازات، بينما يحتل أسفل الهرم بكثرة مطالبه وقلة امتيازاته وحقوقه أغلبية السكان بالمدن والأرياف بحيث أصبحت أكبر الجماعات والطوائف عدداً وأقلها حقوقاً وأكثرها استغلالاً وأقل الجماعات عدداً أوسعها امتيازات وأرفعها مكانة اجتماعية، وهذا ما يتضح لنا عند تعرف فئات المدن وجماعات الريف.

٢ - ١ - فئات المدن:

تتكون من الأتراك والأعلاج والكراغلة والحضر واليهود والدخلاء (البرانية)، تتميز كل جماعة بوضعها الخاص:

أ - الأقلية التركية الضئيلة العدد والتي تتركز أساساً في عواصم الولايات والمدن الرئيسية، فبولاية الجزائر كان عدد الأتراك يقدر بـ ١٥٠٠٠ فرد، منهم

٨٠٠٠ بمدينة الجزائر (١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨ م)، وبولاية تونس كانت جماعة الأتراك يصل عددها إلى أربعة آلاف فرد أغلبهم كان يقيم بمدينة تونس، وفي ولاية طرابلس وصل عددهم إلى عدة آلاف أغلبهم يشتغل في الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية^(٩٨).

وعلى الرغم من قلة عدد العناصر التركية إلا أنها كانت تؤلف أساس القوة العسكرية والتنظيم الإداري، مما حولها احتكار المناصب العليا، ومكنها من تسخير موارد البلاد لصالحها وحسب حاجاتها.

ب - طائفة الأعلاج، وهم عناصر أوربية مسيحية أغلبهم من الرجال وبعضهم من النساء، جلبوا عن طريق الأسر قبل أن يعتنقوا الإسلام، ويفضلوا الاندماج بالطائفة التركية، وهذا ما جعل الأعلاج عنصراً دخلياً ارتبط وجوده أساساً بنشاط البحرية، فقد تكاثر عددهم في فترة قوة البحرية في القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة (السادس عشر والسابع عشر الميلادي) ليقل عددهم بعد ذلك في القرن الثاني عشر والنصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي) عندما ضعفت البحرية وقل عدد الأسرى، ففي الفترة الأولى قدر عدد الأعلاج بمدينة الجزائر بـ ٢٥٠٠٠ شخص أي حوالي ربع سكان المدينة واشتهر منهم بثرواته علي بتشنين الإيطالي الأصل (Piccinino) وميزو مورتو الإيطالي أيضاً في (١٠٤٤هـ / ١٦٣٤م)، وفي تونس ناهز عددهم حوالي ٤٠٠٠ شخص عام (١٠٦٤هـ / ١٦٥٤م) وأصبح لهم نفوذ كبير عندما تولى الحكم واحد منهم وهو أسطا مراد الذي استعان بـ ٣٠٠ علج للقضاء على ثورة الجند التركي عام ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م^(٩٩).

ودون أن نأخذ في عين الاعتبار الأسرى المسيحيين العاديين الذين لم يندمجوا في الوسط المحلي مع بقية الأعلاج وإنما فضلوا المحافظة على وضعهم الخاص، فكانوا يتميزون بلباسهم الخاص، ويعرفون بشاشية حمراء يضعونها على رؤوسهم، وقد كانوا يلزمون بالإقامة ليلاً في سجون عامة (Bagnes)، ويسمح لهم في النهار بالعمل في الحقول (الأحواش والهناشير) أو الاشتغال في ورشات البحرية وفي مشاغل الصناعات وفي الدكاكين، ومنهم من كان يفضل القيام ببعض

الأعمال الخاصة مثل الخدمة في الحانات والمقاهي العامة التي يرتادها الجند التركي وباقي الأسرى المسيحيين^(١٠٠). ومما يلاحظ أن عدد الأسرى في كل من الجزائر وتونس وطرابلس عرف تناقصاً كبيراً مع انكماش النشاط البحري مع القرن الثاني عشر الهجري (القرن الثامن عشر الميلادي)؛ ففي مدينة الجزائر مثلاً انخفض عددهم من حوالي ١٠٠٠٠ (١١٣٦هـ/١٧٢٤م) إلى ١٦٣٢ (١٢٣١هـ/١٨١٦م) ولم يعد يزيد عن مئة وعشرين فرداً مع الاحتلال الفرنسي (١٢٤٦هـ/١٨٣٠م)^(١٠١).

ج - الكراغلة، وهم المولدون من آباء أتراك وأمهات مغربيات، عرفوا بأبناء العبيد (قول أوغلي) على اعتبار أن آباءهم الإنكشارية عبيد للسلطان العثماني، وظلوا مبعدين عن المناصب العليا في الإدارة على الرغم من وضعهم الاجتماعي المتميز، إذ كانت تجمعهم قرابة العمومة مع الأتراك ويشدهم نسب الخؤولة إلى أهالي البلاد، ولم يتمكن الكراغلة من فرض نفوذهم لقلة عددهم في الفترة الأولى من الحكم العثماني، وكذلك لعدم تحكمهم في الجند، وظلوا مبعدين عن الجهاز الإداري في مراكز الولايات، وهذا ما ساعد على حرمانهم من الامتيازات، وحتى عندما حاولوا منافسة الأتراك في نيل بعض حقوقهم أبعدها بالقوة، وسلط عليهم العقاب في بعض الأحيان كما حدث في الجزائر عندما أحمد ترمز الكراغلة، وقتل جماعة منهم، ونقل بعضهم إلى وادي الزيتون (ناحية الأخضرية) سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٩م حتى يأمن الحكام الأتراك ثوراتهم.

على أن تكاثر الكراغلة، وقلة العنصر التركي، وتراجع نفوذ الأعلّاج، وحاجة الإدارة إلى موظفين، سمح لبعض الجماعات من الكراغلة بالالتحاق بالجند، وتولي الوظائف المهمة منذ القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) فوصل بعضهم إلى مناصب حكام المقاطعات (البالييكات) كما هو الحال بالجزائر، وارتقى بعضهم إلى حكم الولاية، كما هو الشأن بالنسبة لأحمد القرامانلي وأسرته بطرابلس^(١٠٢).

أقام أغلب الكراغلة بالمدن، وانضم بعضهم إلى الحاميات العسكرية (النوبة) وإلى جماعات الفرسان "المخزن" كما هو الحال بالمنشية (طرابلس)،

وأصبحوا مع نهاية القرن الثامن عشر يشكلون نسبة كبيرة من سكان بعض المدن الرئيسية مثل تلمسان وتونس والجزائر وطرابلس.

لقد اقتصر تأثير الطائفة التركية، وجماعة الكراغلة في مجتمع ولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس) على تأكيد التقاليد العسكرية التركية، والأساليب الإدارية العثمانية، دون أن تتعداها إلى نمط حياة السكان وأسلوب عيشهم، مما جعل التأثيرات التركية سطحية لم تلبث أن انمحت مع نهاية الحكم التركي بولايات المغرب.

د - الحضر، وهم غالبية سكان المدن الذين ظلوا مرتبطين بوسطهم المحلي ومحافظين على تقاليدهم العربية الإسلامية، وهم يتألفون من جماعة البلدية، وهي العائلات الأصلية التي تعود في أصولها إلى الفترة الإسلامية السابقة، وتلحق بها جماعة الأشراف والمرابطين، وهؤلاء هم الأسر التي قدمت في الغالب من مواطن بعيدة وعرفت بنسبها الشريف وظلت تحظى بالاحترام والتقدير لدى عامة الناس. كما تدرج ضمن جماعة الحضر جماعة الأندلسيين، وهم مهاجرو الأندلس الذين ظلوا يتميزون عن غيرهم بنشاطهم الاقتصادي ومعارفهم الثقافية ومهاراتهم الفنية، وكان لهم نفوذ قوي وكلمة مسموعة اكتسبوها بفعل الخدمات التي كانوا يقدمونها والأعمال الفنية التي أوكلت إليهم، ساعدهم في ذلك ارتباطهم بالموظفين الأتراك عن طريق المصاهرة والاشتراك في الأعمال التجارية المربحة.

تزايد عدد أفراد الجالية الأندلسية في السنوات الأولى من القرن الحادي عشر للهجرة (مطلع القرن السابع عشر الميلادي) بفعل قرارات التهجير الإجماعي (١٠١٨-١٠٢٣هـ/١٦٠٩-١٦١٤م)، فاستقرت أعداد كبيرة منهم بالمناطق الساحلية لبلاد المغرب أين وجدت المساعدة والتشجيع من الحكام مثل الداوي عثمان بتونس، فانتشر ما لا يقل عن ٥٠٠٠٠ أندلسي من مجموع ٨٠٠٠٠ غادروا الأندلس سنة ١٠١٨هـ/١٦٠٩م بجهات الوطن القبلي ونواحي مجردة السفلى، وأنشؤوا مراكز عمرانية عديدة بحيث أصبحت تؤلف حزاماً من القرى يمتد من بنزرت وقلعة الأندلس شمالاً إلى قرنبالية وزغوان جنوباً وإلى تستور غرباً، كما كان لهم بمدينة تونس حي خاص بهم قرب الحلفاوين

يعرف بحومة الأندلس^(١٠٣). وفي الجزائر لم تنقطع الهجرة الأندلسية منذ نهاية القرن التاسع الهجري (أواخر القرن الخامس عشر الميلادي) بفعل تشجيع الحكام الأتراك، فناهز عددهم بمدينة الجزائر وفحوصها سنة ١٠٢٠ هـ/١٦١١ م حوالي الثلاثين ألف نسمة، وأصبحت لهم بها أحياء خاصة وأماكن يعرفون بها مثل ناحية الثغريين بالمرتفعات المشرفة على المدينة، في وقت أصبح فيه مهاجرو الأندلس يشكلون أغلبية سكان المدن الساحلية، فاستقر حوالي ألفين من الغرناطيين مدينة شرشال (حوالي سنة ٨٩٧ هـ/١٤٩٢م) وقصدت جماعات أندلسية أخرى مدن تلمسان وتنس وبرشك ولس وعنابة وغيرها، في الوقت الذي تمكنت فيه جماعات أندلسية أخرى من إنشاء مدينتي البليدة (٩٤٢ هـ/١٥٣٥م) والقلعة (٩٥٧ هـ/١٥٥٠م)^(١٠٤). ولم يكن هذا النزوح الأندلسي مقتصرًا على تونس والجزائر، بل توجهت بعض الجماعات الأندلسية إلى طرابلس خاصة، في وقت ظلت فيه درنة بإقليم برقة محافظة على طابعها الأندلسي منذ استقرار الأندلسيين بها حوالي عام ١٠٤٠ هـ/١٦٣٠م حسب رواية العياشي^(١٠٥).

طبع الأندلسيون أساليب العيش وطرق الحياة لسكان المدن بطابعهم الخاص، وكان لهم تأثير واضح على لغتهم، فحدوا من تأثير اللهجة البدوية الغالبة على بلاد المغرب، وجعلوا سكان المدن الساحلية وخاصة بجاية وشرشال وتلمسان يتمثلون اللهجة الغرناطية المتميزة برقة مخارج حروفها ولطافة مفرداتها التي قد ينطق فيها القاف ألفاً، كما ساعد الأندلسيون على انتشار اللسان العربي، وانحسار اللهجات البربرية المحلية في بعض المناطق مثل الجهات الجبلية بزكار وبني مناصر وبني صالح القريبة من تنس وشرشال والبليدة^(١٠٦).

وعلى الرغم من اندماج الأندلسيين في المجتمع الحضري بالمدن أثناء القرن الثاني عشر للهجرة (القرن الثامن عشر الميلادي) فإنهم ظلوا يتميزون بمستواهم الثقافي ومهاراتهم الحرفية والتجارية، وهذا ما ساعد أغلبهم على اكتساب الثروات والحصول على الوظائف واحتكار بعض المهن ذات المدخول المالي المرتفع. فلم يجد من هيمنتهم على الإدارة سوى جماعة الأتراك والكراغلة، ولم ينافسهم في احتكار الصنائع المربحة سوى جماعة اليهود، وقد

اشتهرت منهم بعض العائلات ذات النفوذ مثل بونايطرو وابن شاهد وابن عمار وابن المبارك والشريف الزهار بالجزائر، وابن عياد والجلولي والمرباط بتونس، وابن غلبون والورشفاني وولد المكي والدغيس وابن الفقيه بطرابلس. وحتى نتعرف مقدار ثروات هذه الأسر الأندلسية ومكانتها الاجتماعية نذكر على سبيل المثال أنه ورد في عقد زواج تم بين أبناء أسرتين أندلسيتين، هما سيدي الشريف الزهار بالجزائر وسيدي علي بن مبارك بالقليلة مؤرخ في ١١٣٩هـ/١٧٢٧م أن الصداق المتفق عليه حددت قيمته بـ ١٠٠١ دينار ذهبي وثلاثة قفاطين مذهبة وثلاثة معاصم وثلاثة قناطر صوف وأمتين للخدمة وثلاث أوقيات جواهر^(١٠٧).

هـ - اليهود: بعد أن كان عدد اليهود قد تضاعف ببلاد المغرب (القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي) قدمت أعداد كبيرة من يهود إسبانيا مع مسلمي الأندلس، وأصبحوا في القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي) يشكلون تجمعات مهمة بالمدن الرئيسية مثل تلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس وسوسة وطرابلس، قدرت في أوائل القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) ما بين ٢٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ بالبلاد الجزائرية منهم ١٠٠٠٠ بمدينة الجزائر، وبأزيد من ٣٠٠٠٠ بالبلاد التونسية منهم ١٥٠٠٠ بمدينة تونس، كما ناهز عددهم بمدينة طرابلس ٢٠٠٠ نسمة^(١٠٨).

نجحت جماعات اليهود في تبوؤ مكانة متميزة بمجتمعات المدن بفضل الصنائع والأعمال التجارية التي كانوا يتقنونها، وهذا ما مكنهم من المحافظة على وضعهم الخاص في أحياء خاصة بهم تعرف بحومة اليهود، ومع القرن الثاني عشر الهجري (نهاية القرن السابع عشر الميلادي وأثناء القرن الثامن عشر الميلادي) بدأت عناصر يهودية تمارس النشاط التجاري تفد إلى مدن الجزائر وتونس وطرابلس من المدن الإيطالية. وقد نجح هؤلاء اليهود الوافدون من ليفورن والذين يعرفون بيهود القرنة من اكتساب الثروة عن طريق احتكار التجارة والاستغلال بالصيرفة وصناعة الحلي، وقد تمكنت بعض بيوتاتهم التجارية من التعامل مع الحكام، والتحكم في المبادلات التجارية مع البلاد الأوروبية. ففي الجزائر أصبحت تؤجل الأعمال التجارية تحت نظر

الوكلاء اليهود على عهد الداوي بابا حسن والداوي مصطفى باشا (١٢٠٥-١٢٢٠هـ/١٧٩١-١٨٠٥م) وأصبحت وكالة بكري وبوشناق تحظى بامتياز تصدير المواد الأولية للجزائر، وأوكل لها استخلاص القرض الجزائري لفرنسا، الأمر الذي أثار حفيظة السكان، وأدى إلى عدة حركات معادية لليهود بمدينة الجزائر، كان أخطرها انتفاضة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م التي قتل فيها الداوي مصطفى باشا ومقدم اليهود نفتالي بوشناق وتسببت في هجرة ثلاثمائة أسرة يهودية إلى ليفورن وتونس^(١٠٩).

أما في تونس فقد كان لليهود القرون كذلك هيمنة على المعاملات المالية والمبادلات التجارية في مدن تونس والقيروان ومساكن المنستير وسوسة والحمامات وبنزرت وصفاقس وقابس والكاف. ولم يختلف وضع اليهود في طرابلس عنه بتونس فحسب ما أورده كوستانزو برينا (P. Costanzo Bergna)^(١١٠) فإن اليهود أصبحوا في العهد القراماني يحتكرون التجارة، ويعتبرون أغنى الطوائف بمدينة طرابلس، وبذلك ظل اليهود في كل من الجزائر وتونس وطرابلس يشكلون طيلة العهد العثماني طائفة مميزة ذات وضع خاص اكتسبته بفعل تعاملها مع الأسواق الأوربية، ومهارتها في تصريف غنائم البحر، ومنتجات بلاد السودان وقدرتها على تلبية طلبات الحكام في مجال المعاملات المالية والصفقات التجارية، قبل أن يتحول غالبية أفراد الجماعة اليهودية مع استيلاء الأوربيين على بلاد المغرب إلى إدارة مساعدة ووسيلة فعالة في خدمة المستعمرين لتدعيم مكانتهم الاجتماعية وزيادة نفوذهم الاقتصادي.

و - البرانية أو الأغراب: وهم الذين قدموا إلى المدن من المدن الداخلية للإقامة والعمل، وقد ظلوا يعتبرون دخلاء ينتسبون إلى مواطنهم الأصلية، ويحافظون على أوضاعهم بالاشتغال بمهن وأعمال معينة لم تجد الإقبال عليها من طرف الحضر، وهي في الغالب مهن متواضعة وأعمال بسيطة.

يعود الإشراف على جماعات البرانية إلى أمناء أو مقدمين يختارون من بينهم، ويأتمرون في مهامهم بتوجيهات الموظفين المكلفين بمراقبتهم مثل شيخ البلد والقائد والمحتسب، هذا، وقد عرفت مدينة الجزائر بتنظيم محكم ومراقبة مشددة لجماعات البرانية، وذلك من حيث أماكن إقامتها، والأعمال الموكلة إليها والخدمات

المكلفة بها. وقد فاق عددهم بمدينة الجزائر ستة آلاف نسمة (١٢٤٦ هـ/ ١٨٣٠ م)، منهم حوالي ألف فرد كانوا يشكلون جماعة "بني ميزاب" المشتغلين في الحمامات والمطاحن والمكلفين بذبح المواشي وبيع اللحم، وحوالي ألف وخمسمائة فرد يؤلفون جماعة الجيجلية العاملين في أفران تحضير الخبز، وبعض مئات من الأغواطين والبساكرة المستخدمين في نقل الماء إلى المنازل والاعتناء بنظافة الأزقة وحراستها، وما يقدر بأربعة آلاف ينتمون إلى قبائل فليسة الذين يعملون في ورشات البناء وبعض الحرف اليدوية^(١١١).

هذا، وقد اشتهرت جماعة الجرابية في كل من تونس وطرابلس وعرف أفرادها بمهاراتهم في الأعمال التجارية البسيطة، وجماعة العبيد (الوصفان) وهم في أغلبهم من رقيق السودان الذين استقدموا عن طريق القوافل من بورنو وتومبكتو للخدمة في المنازل خاصة، وفي بعض الأعمال المتواضعة، وقد أصبح لهم وكيل يتصل فيما يخصهم بشيخ البلد يعرف بقائد الوصفان أو قائد العبيد عندما تزايد عددهم في كل من مدن الجزائر وتونس وطرابلس حيث كانوا يقدرون بالآلاف (حوالي ١٠٠٠٠ بالبلاد الجزائرية منهم ٣٥٠٠ بمدينة الجزائر، و ٧٠٠٠ بالبلاد التونسية، و ٣٠٠٠ بولاية طرابلس في أوائل القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي)^(١١٢).

ز - الجالية الأوروبية: وهي تتألف أساساً من التجار ورجال الدين المسيحيين والقناصل وبعض الرحالة والأطباء والصيادين، وهم في الغالب يقيمون بمراكز الولايات (مدن الجزائر وتونس وطرابلس) حيث لا يتجاوز عددهم عدة مئات، وهم في الغالب منعزلون عن بقية السكان، ويفضلون الإقامة بمنازل خاصة بهم في الضواحي القريبة من الطرق المؤدية إلى أبواب المدينة أو في فنادق معينة قريبة من الميناء أو غير بعيدة عن قنصليات بلدانهم، هذا، وقد حظيت الجاليات الأوروبية بالإيالات المغربية العثمانية بمكانة خاصة، فقد تمتع أفرادها بامتيازات واسعة تتصل بأمور القضاء وشروط الإقامة والعمل خولتها لهم الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها دولهم مع حكام الجزائر وتونس وطرابلس، فعلى سبيل المثال كان التجار والحرفيون الأحرار والصيادون الفرنسيون يمنحون في إطار هذه الامتيازات الواسعة رخصة إقامة صالحة

لعدة سنوات من الغرفة التجارية بمرسلياً تضمن لهم فوائد وأرباحاً معتبرة، وتسمح لهم في حالات خاصة بمصاحبة أسرهم^(١١٣).

٢ - ٢ - جماعات الريف :

تصنف جماعات الريف إلى عشائر المخزن وجماعات الرعية والقبائل الحليفة والممتنعة، وذلك حسب الامتيازات التي كانت تحظى بها والخدمات التي كانت تقدمها والعلاقات التي كانت تربطها بالحكام والصلوات التي كانت تشدها إلى سكان المدينة. وهذا ما يبين من وضعية كل جماعة على حدة.

أ - عشائر المخزن : ظهرت في الفترة الإسلامية التي أعقبت حكم الموحيدين، وحافظ عليها الحكام الأتراك وأعطوها صلاحيات واسعة منذ أوائل القرن الثاني عشر الهجري (أواخر القرن السابع عشر الميلادي) بهدف القيام بخدمات ومهام كانوا في حاجة إليها مثل ضمان الأمن والاستقرار، واستخلاص الجباية من سكان الريف. وهذا ما جعل عشائر المخزن تقوم بدور الدركي، فهي قوة عسكرية تتألف في الأساس من مجموعات من الفرسان المعروفين بالمزارقية أو الصبائحية أو المكاحلية أو القوم، توكل لها مراقبة السكان، ويطلب منها المشاركة في الحملات العسكرية (المحلات) الفصلية التي تقوم بها فرق الحامية المنظمة (اليولداش)^(١١٤) مقابل نيل الأراضي وحياسة المراعي، والإعفاء من الضرائب غير الشرعية؛ إذ لا يوظف عليها سوى العشر والزكاة، ولهذا الغرض أقر حكام الجزائر وتونس وطرابلس قبائل المخزن بالقرب من المدن المهمة وفي الأماكن المتحركة في المواصلات، والتي يسهل منها مراقبة تحركات القبائل الجبلية والعشائر البدوية مثل جهات طرابلس ونواحي برقة ودواخل تونس ومناطق الهضاب العليا القسنطينية وإقليم دار السلطان والتيطري وسهل الشلف ووهران. ومن أهم هذه القبائل : مخزن المنشية بطرابلس ومخزن المزارقية بتونس ومخزن عمراوة بحوض سبواو والزمول والدوائر بنواحي وهران والعبيد والدوائر بالتيطري^(١١٥).

ب - جماعات الرعية : تؤلف غالبية سكان الريف الذين يقومون بممارسة الزراعة، فأفراد جماعات الرعية يقومون بخدمة أراضي الدولة كأجراء أو خماسين أو

باستغلال الأراضي الخاصة بهم (أراضي عربي بتونس وأراضي عرش بالجزائر)، هذا، ونظراً لخضوع جماعات الرعية لموظفي الدولة فهي مطالبة بتقديم أنواع عديدة من الجبايات والمساهمة بخدمات إلزامية (التوزيع) لمصالح الدولة وموظفيها وأعيانها، كما أنها ملزمة بتنفيذ تعليمات موظفي الجهاز الإداري المركزي من شيوخ القبائل وقادة العشائر، فالشرق الجزائري مثلاً كانت قبائل الرعية به تخضع إلى ٢٤ قائداً و ١١ شيخاً^(١١٦).

ج - القبائل البعيدة عن نفوذ الحكام: وهي المقيمة في الجهات النائية، وهي عادة المناطق الجبلية والأقاليم الصحراوية سواء منها القبائل المتعونة أو المعادية للسلطة المركزية وهي تشكل تجمعات قبلية كبيرة تعرف بالأحلاف أو المشيخات أو النجوع، تتصرف حسب مصالحها ومنطلق موقعها ومكانة زعمائها، وهذا ما جعلها ترتبط بعلاقات خاصة مع الحكام تضمن لها الاستقلال الفعلي والانتفاع بالتسهيلات التي يوفرها الحكام لها مثل تصريف إنتاجها إلى المدن وشراء حاجاتها من الأسواق، هذا وعندما تضطر إلى دفع المطالب المخزنية (اللزمة) فهي لا تلتزم بها خضوعاً أو تبعية، وإنما لتجنب الآثار المدمرة للحملات الفصلية (المحلات) أو مقابل حيازة أراضي زراعية ومراعٍ إضافية أو للحصول على تسهيلات في التبادل التجاري، ولهذا فهي لا تتردد في إعلان العصيان والقيام بالتمرد في حالة إقدام الحكام على محاولة الحد من نفوذها أو الانتقاص من مكانتها، كما هو الحال بالنسبة للقبائل الجبلية بالأوراس والحضنة وجرجرة والونشريس والطرارة بالجزائر والقبائل القاطنة بجبال خمير والظهر التونسي، أو التي توجد بالجبل الأخضر وبالجبل الغربي بطرابلس أو بالنسبة للعشائر البدوية القوية بالهضاب الوهرانية وجنوب التيطري ومواطن الحنانشة والنمامشة بالجزائر أو بنواحي الجريد أو بدواخل طرابلس وبرقة وفزان^(١١٧).

٣ - نوعية العلاقة بين السلطة المركزية وسكان ولايات المغرب العثمانية :

تحكمت العلاقة بين السكان في المدن والريف وبين السلطة المتحكمة في الجهاز الإداري والمعتمدة على المؤسسة العسكرية في نوعية الإجراءات الجبائية وطبيعة

التعامل، فقد كانت هذه العلاقة تقوم أساساً على إقرار النظام والمحافظة على الأمن اللذين يترتب عليهما خضوع السكان واستخلاص الضرائب. فالتعامل مع طوائف المدن كان يقوم على مبدأ التفاضل في الامتيازات حيث تحتل الطائفة التركية المكانة المفضلة وعلى الالتزام بالخدمات التي كان يقع أغلبها على كاهل الأغراب (البرانية والأسرى والعبيد)، بينما الحضر والأندلسيون واليهود كانوا يحظون ببعض الامتيازات مقابل بعض المهام الموكلة إليهم^(١١٨).

أما في الريف فقد كانت العلاقة في أساسها تعتمد على تحكم عشائر المخزن، وتبعية جماعات الرعية وعلى تعامل يخضع للظروف مع القبائل الممتنعة أو المتعاونة سواء عن طريق تبادل المنافع أو محاولة فرض التبعية بالقوة. هذا ومرد الاختلاف في هذه العلاقات بين السلطة والسكان يعود إلى تصرف المؤسسة العسكرية وعلى تطبيق الإجراءات الإدارية التي ليس في مقدورها الاستغناء عن العنصر التركي الذي يقوم عليه نظام الحكم في أساسه كما ليس في استطاعتها عدم الالتجاء إلى فرسان المخزن لكونهم حلقة الوصل والأداة الفعالة لبسط نفوذ الحكام بالريف، فضلاً عن أن هذا الاختلاف في العلاقة وما يرتبط به من امتيازات وخدمات كان الأسلوب الملائم لكونه يحقق مطالب الحكام وحاجات الجهاز الإداري بأقل تكلفة ممكنة^(١١٩). وقد استعمل الحكام في فرض نفوذهم على طوائف المدن وجماعات الريف عدة وسائل وطرق مختلفة منها :

أ - وضع الحاميات العسكرية بالمدن وإقرار فرسان المخزن بالريف، فقد وزعت فرق الجند بمختلف الحصون والثكنات بالمدن الكبرى، ولاسيما عواصم الولايات (الجزائر، تونس، طرابلس) ووضعت قبائل المخزن بالأماكن المهمة بجوار الطرق والأسوار، وفي الحصون وعند الممرات والجسور التي كان يوجد أغلبها محاذياً للمناطق الجبلية أو متاخماً للجهات الصحراوية، وذلك حتى يمكن لها المحافظة على المناطق الخاضعة، ورد القبائل المعادية عنها، فأغلب الحاميات وأهم فرق المخزن كانت موجهة لمراقبة الكتل الجبلية والمناطق الممتنعة مثل طرارة والونشريس وجرجرة والأوراس وشمال قسنطينة ونواحي الزيبان

بإيالة الجزائر، وجهات خمير والوسط التونسي والجريد بإيالة تونس، ومناطق نفوسة والجبل الأخضر وفزان بولاية طرابلس^(١٢٠).

وتقدم لنا منطقة جرجرة والبابور (منطقة القبائل) في هذا المجال نموذجاً متكاملًا لهذا النظام الذي يقوم على استخدام قبائل المخزن في فرض سلطة الحكام، فقد أحيطت هذه المنطقة الجبلية الحصينة شرق مدينة الجزائر بالعديد من الأبراج والحصون (أم نائل، سباو، تيزي وزو، بوغني، حمزة، سور الغزلان، برج بوعريريج، زمورة، سطيف...) وأقرت حولها قبائل مخزن عمراوة وحرشاوة والزواتنة وواد يسر وأم نائل والخشنة وهاشم وأولاد مقران... الأمر الذي سمح لحكام الجزائر بإخماد تمرد القبائل الجبلية بجرجرة ووادي الصومام والبيبان والبابور (١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م، ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣م)^(١٢١).

ب - التعاون مع العائلات الكبرى بالمدن والمشيوخ الوراثية بالريف لتكون عوناً للحكام في تعاملهم مع السكان، ففي تونس انصب الاهتمام على رعاية بعض الأسر لتأكيد نفوذها على السكان، وذلك بإسناد الوظائف الدينية وبعض المهمات الإدارية إليها، فقد تولت عائلتا الأصرم وابن عاشور الوظيفة الدينية وأسر آل الجلولي وابن عياد ونويرة والمرابط وابن عبد العزيز الأعمال التجارية والجبائية فأصبح منهم قياد للزمة وكبار التجار. وفي الجزائر حيث لم تستطع العائلات الحضرية فرض نفوذها على الجهاز الإداري، دأب الحكام على تأييد ومساندة المشيخات الوراثية المتحكمة في القبائل بالريف مثل آل المقراني بمجانة وابن عاشور بفرجيوة وأولاد قاسم بالهضاب العليا وابن قانة بالزيبان وأولاد أورابح بالصومام وابن زعمون بجرجرة وابن كانون بالبيبان، وذلك للحاجة إلى خدماتها التي تتمثل أساساً في تأمين المواصلات، وتوفير المدد والوقوف في وجه كل مناهض للسلطة في حيز نفوذهم القبلي، ونفس الوضع كانت عليه ولاية طرابلس، فقد ظل أولاد سليمان بسرت يتمتعون بامتيازات تجارية من طرف الحكام، كما كان لرؤساء العشائر الكبرى كلمة لدى الحكام مثل الشيخ خليفة بن عون المحمودي شيخ المحاميد المناصر ليوسف باشا في صراعه على الحكم ضد أخيه علي (١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م).

وشيوخ الجبل ببرقة عبد المولى الأربح زعيم العبيدات والمؤيد ليوسف باشا في فترة سابقة (١٢٣١-١٢٣٣هـ/١٨١٦-١٨١٨م)^(١٢٢).

ج - المحافظة على تمايز بعض الجماعات بالريف وبعض الطوائف بالمدن تأكيداً لأوضاعها الاجتماعية وإقراراً لخدماتها المهنية مما حال دون انصهار تلك الجماعات، وحتى تضطر كل منها أن تتعامل مع الحكام مثل جماعة الكراغلة بالساحل والمنشية التي حظيت بإعفاءات جمركية جعلتها تتميز عن باقي السكان، وترتبط بالحكام بما تقدمه من خدمات داخل مدينة طرابلس. وإن كان ذلك لم يحل دون مجاهرتها في بعض الأحيان بالعصيان في الفترة الأخيرة من حكم القرامانليين ما بين (١٢٢١-١٢٤٦هـ/١٨٠٦-١٨٣٠م). وقد أدى هذا الأسلوب في إقرار الامتيازات إلى توازن اجتماعي بين الجماعات والطوائف لفائدة الحكام، بل أدى الإخلال به إلى حدوث الفوضى والاضطراب، فمدينة الزاوية بولاية طرابلس التي تقطنها جماعات متميزة من الحضر والكراغلة والأعراب عرفت وضعاً مضطرباً في القرن الثاني عشر للهجرة (الثامن عشر الميلادي) بسبب الإخلال بهذا التوازن، وهذا ما أشار إليه الورتلاني في رحلته بقوله: "عندما فسد رأيهم اضطربت الفتنة وعظم فيهم الهرج وصاروا إلى القتل"^(١٢٣). كما أن مدينة تلمسان الواقعة على حدود المغرب ظلت خاضعة للحكم المركزي بالجزائر لتوارث العلاقة القائمة على الامتيازات بين مختلف الجماعات التي تقطنها، والتي كانت تتشكل سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م من جماعة الكراغلة (٥٠٠٠ نسمة) وطائفة الحضر (٧٠٠٠ نسمة) والجالية اليهودية (٣٠٠٠ نسمة)^(١٢٤). وقد أدى اضطراب هذه العلاقة في بعض الأحيان إلى حدوث حركات عصيان وتمرد، كان آخرها رفضهم لحكم الأمير عبد القادر أثناء مقاومته للفرنسيين عام ١١٣٩هـ/١٧٣٨م^(١٢٥).

د - ممارسة الضغط الإداري على المدن والعسكري على الريف، وذلك بتشديد الرقابة على الطوائف المهنية والجماعات العرقية بالمدن وبتجريد المحلات الفصلية على القبائل الممتنعة، وشن الغارات المفاجئة على القبائل المتمردة لإرغامها على الخضوع واستخلاص ما يتوجب عليها من مغارم كما هو الحال بجهات النمامشة والحنانشة ووادي ريغ والزيان والحصنة والجنوب الوهراني

ونواحي التيطري بالنسبة لولاية الجزائر، وجهات الجريد والظهر التونسي بولاية تونس، ودواخل طرابلس وبرقة بولاية طرابلس. هذا، وقد تميزت الحملات (المحلات أو الأمحال) بنظام تقليدي متبع لم يحد عنه الحكام لفترة طويلة، فالحملات التي كانت تتألف في الغالب من ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ رجل كانت تنطلق في فصلي الربيع والخريف من عواصم الولايات (مدن الجزائر، تونس، طرابلس) ومراكز الأقاليم (معسكر والمدينة وقسنطينة والقيروان وصفاقس وبني غازي) لتجوب البوادي، فقد جرت العادة في كل من الجزائر وتونس أن تخرج الأمحال مرتين في السنة تحت إمرة البايات، وقد ينوب عنهم (الخليفات)، ففي الجزائر تتجه محلة الغرب من مازونة أو من معسكر نحو سهل غريس ووادي مينا وجهات السرسو وتيهرت، وتخرج محلة التيطري من مدينة المدينة قاصدة سهول عريب وبني سليمان والبرواقية، وتتفرع محلة الشرق في قسنطينة إلى مجموعتين إحداهما تقصد جهات الهضاب العليا والأخرى تنطلق إلى نواحي التل والجهات الساحلية^(١٢٦). وفي تونس حيث كان يتولى الباي في الغالب قيادة المحلة، تقصد الأمحال عادة الجهة الجنوبية في شهر سبتمبر وتتجه في شهر مارس غالباً إلى الجهات الشمالية، فهي حسب قول بيرم التونسي في "صفوة الاعتبار": "لتأمين السبيل وهناء القبائل"^(١٢٧).

هـ - تشجيع الصراع القبلي وإنكاء روح العداء بين القبائل اعتماداً على مناصرة الصفوف ودفعها إلى الإغارة على منافسيها من أجل حيازة المراعي والاستيلاء على مصادر المياه التي تشتد الحاجة إليها في فترات الجفاف، وقد شكل هذا الصراع المزمّن في الوسط القبلي عامل توازن حفظ للحكام نفوذاً ومكانة لدى رؤساء العشائر باعتبارها الجهة التي يعود إليها فصل النزاع وإقرار السلم في آخر الأمر، هذا وشكلت مناطق جنوب ولاية الجزائر وتونس وغالبية ولاية طرابلس بيئة ملائمة للصراع القبلي الذي استغله الحكام، وقد أدى في بعض الأحيان إلى هجرة القبائل وجلاء عدد منها عن مواطنها. ففي طرابلس اشتد الصراع بين قبائل الحرابي (الجوزي، أولاد علي، العبيدات) في العهد العثماني نتيجة الإخلال بالنظام المعروف بالهددة الذي ينظم مجال الرعي ويوزع المراعي بين العشائر (جنوب بني غازي) على شكل أشطرة

طويلة على الساحل بحيث يمتد كل شريط من البحر إلى الصحراء بمسافة يتراوح طولها من ١٥ إلى ٧٠ كلم يعرف بالوطن، ويحدد حسب الأعراف والظواهر الطبيعية، وتوضع لحدوده إشارات متعارف عليها، وذلك حتى يكون لكل قبيلة منفذ على البحر واتصال مباشر بالصحراء حتى يمكن لها الانتفاع بالآبار والعيون الموجودة في كل شريط من هذه الأراضي، وقد أدى الإخلال بهذه التقاليد التي تعود إلى فترة متقدمة من الوجود العثماني إلى اشتداد الصراع القبلي بين أولاد علي القاطنين بالشريط الممتد من الشمال إلى الجنوب ما بين درنة إلى ما وراء المخيلي وبني عمومته من العبيدات المقيمين بشريط مواز لهم من أجل منطقة الظهر الأحمر الغنية نسبياً بمياهها وخصب تربتها، والتي تتحكم في طريق القوافل عبر الصحراء، وتؤدي إلى المراعي الغنية بالسفوح الجنوبية لهضبة درنة، وقد أذكى هذا الصراع القبلي الخلاف بين يوسف باشا ونجله الأمير محمد بك حاكم درنة، فانقسم بسبب ذلك زعماء العشائر بين مؤيد ومعارض بهدف الفوز بالمراعي ونقاط الماء^(١٢٨). هذا، وقد أشار عدد من الرحالة إلى هذه الأوضاع فذكر الورتلاني في رحلته "أن عرب (الجبل الأخضر) يتعدى بعضهم على بعض فالجبل لمن غلب منهم... وفي نواحي التميمي أصبح الغالب منهم يسلب المغلوب على أنهم مسلوبون إن تعدى عليهم عرب آخرون... وفي مواطن النوازل ورغمة نشأت الحرب والفتنة والأخذ والموت فانجلى النوازل عن بلادهم..."^(١٢٩).

بمثل هذه الأساليب وتلك الطرق أمكن للحكام الإبقاء على نفوذهم وربط سكان المدن والريف بالجهاز الإداري وإخضاعهم لمتطلبات المؤسسة العسكرية على أن ذلك كان له آثار مضرّة بالسكان ونتائج سلبية فيما تخص علاقتهم بالحكام. فقد تحول قسم مهم من السكان إلى حياة البداوة والترحال وراء القطعان هرباً من الهجمات الانتقامية، وتجنباً لضغط المحلات الفصلية، فتقلصت المساحات الزراعية بالمناطق الخصبة لتتحول إلى مراعي أو أراضٍ بور، فعلى سبيل المثال لم تعد الأراضي المستغلة في الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي (١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م) تتجاوز حسب التقارير الفرنسية سدس أراضي التل الشمالية الخصبة^(١٣٠). وقد أدت هذه العلاقة

بين السلطة والسكان إلى اختلال ديمغرافي فأصبحت الأراضي الجبلية وحتى بعض الجهات الصحراوية (الواحات) كثيفة السكان، فواحة فزان مثلاً قدر عدد سكانها بـ ١٨٠٠٠ نسمة، في وقت لم يتجاوز عدد سكان المراكز الساحلية المهمة عدة آلاف. كما أن سهل متيجة القريب من مدينة الجزائر أصبح قليل السكان بالمقارنة بالمناطق الجبلية الواقعة إلى الشرق منه (جرجرة)، وهذا ما جعل الورتلاني يشير في رحلته إلى أن "الظلم أدخل مطعن النعيم وأن الجور خرب بلاد سرت وشتت شملهم" (١٣١). ودفع فاليار (Vallière) (١٢٠٠هـ/١٧٨٦م) إلى القول بأن باشا طرابلس لا يحكم إلا رعايا متمردين ومناطق جدباء وأكواماً من الأطلال والخرائب... (١٣٢). كما ورد في أحد التقارير التجارية وصف لأوضاع ولاية الجزائر بسبب تصرف الحكام مع الرعية (١٢٠٥هـ/١٧٩١م) بهذه العبارة: "اضطر قسم كبير من السكان إلى الالتجاء إلى المناطق الجبلية البعيدة، فتناقصت المحاصيل الزراعية التي لم تعد تفي إلا بحاجة السكان الضرورية..." (١٣٣).

يضاف إلى ذلك أن نوعية العلاقة بين السكان والحكام أدت إلى انفصال بين عالمي المدينة والريف بولايات المغرب العثمانية مع بداية القرن الثاني عشر للهجرة (نهاية القرن السابع عشر الميلادي)، فالمدن التي انكمش عمرانها أصبحت منعزلة عن محيطها متفوقة داخل أسوارها، وحتى المراكز الرئيسية والتي هي عواصم الولايات أو مراكز الأقاليم أصبحت أكثر علاقاتها مع الخارج عن طريق النشاط البحري والمبادلات التجارية بينما لم تعد صلاتها بالداخل تتجاوز فحوصها أو الجهات القريبة منها التي تزودها بالأقوات بينما الأقاليم البعيدة عنها رغم إنتاجها الوفير لم تعد ترتبط بها إلا عن طريق الحملات العسكرية، ومحاولات الحكام عقد صلات مع زعمائها. هذا في وقت تحول فيه الريف إلى مناطق منعزلة فحتى الجهات الخاضعة مباشرة للسلطة المركزية أو التي تقيم عليها قبائل المخزن أصبح سكانها ينفرون من سكان المدن الذين ينظرون إليهم على أنهم أقل مكانة وأدنى منزلة اجتماعية، وهذا ما عبر عنه حمدان بن عثمان خوجة في المرآة عندما وصف سكان سهل متيجة بهذه العبارة التي تعكس نظرة الحضر إلى أهالي الريف: "إنهم

مجبولون على الكسل والنذالة والخيانة والحقد والدسيسة... وعندما يوصف شخص بأنه كسول ومسكين يقال له عادة أنه من متيجة" (١٣٤).

هذا، ولعل أهم مظهر اجتماعي نتج عن العلاقة بين السلطة والسكان من خلال الأساليب التي طبقها الحكام يتمثل في تمايز البنية الاجتماعية حسب نوعية ومدى تأثير الجهاز الإداري في العلاقات الاجتماعية. فقد انعدمت الروابط القبلية في الجهات القريبة من المدن الكبرى (الفحوص) لخضوعها للحكام وامتلاك سكان المدن لها، وهذا ما أدى إلى ضعف الصلات القبلية في الأراضي الخاضعة مباشرة للسلطة، فاختلف نظام القبيلة لترك مكانه لجماعات صغيرة تتمثل في جماعات الرعية التي يتصرف فيها القادة، وتسير من طرف الحكام أو الشيوخ بينما في الجهات التي ظلت ممتنعة عن الحكم المركزي ظل البناء القبلي يحافظ على مظهره، ويتميز بخصائصه التي تجعل من القبيلة وحدة اجتماعية واقتصادية، فهي خاضعة لشيخوخا الذين كانت لهم سلطة أبوية غير محدودة وقوة عصبية تعتمد على الولاء والتبعية لرأي الجماعة، فمصالح القبيلة وحاجاتها إلى المراعي ونقاط الماء هي أساس تعاملها مع غيرها من القبائل، في الوقت الذي كانت فيه صلاتها مع الحكام شكلية لا تتعدى في الواقع التعامل الحذر معهم، حيث حرص الطرفان حكماً وشيوخاً على رعاية مصالح القبائل وحاجاتها مقابل الإقرار بنفوذ ظاهري، وتبعية اسمية للسلطة المركزية في كل من الجزائر وتونس وطرابلس.

الفصل الثالث التعليم والثقافة

ارتبط الوضع الثقافي عامة والحياة الفكرية خاصة في ولايات المغرب العثمانية بالمؤسسات التعليمية والتنظيمات الحيوية، وتأثر إلى حد كبير بدور الفقهاء في المدن وشيوخ الزوايا في الريف، بينما عكست المظاهر الفنية ولاسيما العمارة والموسيقا ميول وأذواق ونمط حياة سكان المدن والريف، وهذا ما نحاول إلقاء نظرة عليه في النقاط التالية :

١ - المؤسسات التعليمية :

كانت تقوم على الكتاتيب والمدارس والمساجد والمعمرات والخلوات والزوايا التي كانت تنتشر في المدن والريف^(١٣٥)، وتتميز بعضها ببرامج تعليم ذات مستوى عال تمكن الطالب الحائز على إجازة شيوخها من معرفة معمقة بالعلوم الدينية (فقه وأصول وعلم كلام وتفسير وقراءات وتوحيد) والعلوم اللغوية (صرف ونحو وعروض وبلاغة...) والمعارف العلمية (فلك وحساب ومنطق وتركات).

فمن أهم المقررات التي كان يتحصل فيها الطالب على إجازة التخرج نذكر على سبيل المثال : في الفقه وأصوله : متن وشروح رسالة أبي زيد القيرواني، ومتن وشروح وحواشي مختصر خليل، ومتن ابن عاشر وابن الحاجب، ورسالة السنوسي بشرح البيجوري ؛ وفي التفسير والقراءات : تفسير ابن عطية وابن الجوزي والثعالبي، والشاطبية في القراءات ؛ وفي الحديث ومصطلحه : موطأ مالك وصحيح البخاري ومسلم ومتن البيهقيونية وتذكرة القرطبي؛ وفي التصوف والتوحيد : مصنفات ابن عطاء والقشيري ومتن الجزرية والإحياء للغزالي ؛ وفي علم الكلام : المقاصد وشرحها للسعد والعقائد النفيسة والإبراهيمية للسنوسي ؛ وفي علوم اللغة وقواعدها : متن

الكافي في العروض والجوهر المكنون والآجرمية والمغني وقطر الندى لابن هشام، وألفية ابن مالك بشروح ابن عقيل والمأكودي والأشموني؛ وفي الحساب والفلك والمنطق والدرة و متن السنوسي و متن إيساغوجي و متن السلم المرونق...

اشتهر من المدارس والزوايا بالبلاد الجزائرية ما كان موجوداً بمدينة الجزائر (الجامع الكبير وكتشاوة والتشتكتون وسوق الجمعة والقشاشين وزوايا الأندلس والشرفة وسيدي عبد الرحمن) وبقسنطينة (الجامع الكبير) وتلمسان (الجامع الأعظم) ومامزونة ومعسكر (المدارس المحمدية) وبجاية (مدرسة سيدي التواتي) ومساجد البلدية ومليانة والقلية، بالإضافة إلى الزوايا الكبرى بالريف مثل زوايا بلاد القبائل التي كان عددها لا يقل عن أربعين زاوية أهمها زوايا : سيدي عبد الرحمن اللولي وسيدي محمد بوقبرين (ت. ١١٠٥هـ / ١٦٩٤م) وسيدي علي بن الشريف (ت. ١١١٢هـ / ١٧٠٠م) وسيدي أحمد بن إدريس وسيدي منصور والشيخ وأعراب وأولاد مصباح، وكذلك زوايا الصحراء (بوسعادة والهامل وسيدي خالد وبسكرة وسيدي عقبة وطولقة وعين ماضي وتماسين) وزوايا ناحية وهران (زاوية محمد بن علي بهلول بمحاجة بالشلف والقيطنة بوادي الحمام وعين الحوت بنواحي تلمسان والبسباس بعمي موسى وابن أحمد البدوي بتلمسان) وزوايا الهضاب العليا وشمال قسنطينة والأوراس (بلحملاوي والشقفة والمنعة...) وزوايا جهات الجزائر (بني خليل بسهل متيجة وصماتة والبراكنة بشرشال ومحبي الدين ببني سليمان).

وفي البلاد التونسية انتشرت العديد من المدارس التي تميزت بمستواها العلمي وبرامجها الراقية لحافظتها على التقاليد الحفصية والأندلسية ولاتصالها الوثيق بالشرق، وكذلك لاهتمام الحكام بها ورعايتهم للقائمين عليها، فاشتهرت مدينة تونس خاصة بمدارسها الكثيرة، وفي مقدمتها الجامع الأعظم (الزيتونة) الذي استطاع أن يحافظ على مكانته المميزة أمام منافسة المدارس والزوايا التي أنشأها الحكام مثل المدارس السبعة بالحسينية الكبرى (النخلة) والحسينية الصغرى والباشية وبير الحجارة والمرادية والمستنصرية والشماعين والبكرية وحوانيت

عاشور والقصر والباهية والحلفاوين (صاحب الطابع) والعنقية والقشاشية والسليمانية. هذا بالإضافة إلى مدارس وزوايا الأقاليم مثل زاوية سيدي إبراهيم الجميني (١١٣٤هـ/١٧٢٢م) بجزيرة التي كانت مخصصة لدراسة الفقه المالكي في وسط يسوده المذهب الإباضي مما جعلها مقصد طلبة إقليم الساحل، ومدرسة سيدي علي النوري (ت. ١١١٨هـ/١٧٠٦م) بصفاقس ومدارس سوسة والقيروان والمهدية ونابل وقابس وقفصة وتوزر والكاف وباجة وتستور وسليمان.

وفي ولاية طرابلس تركزت أغلب المدارس بمدينة طرابلس، فاشتهرت منها مدارس: الجامع الكبير وقائد عمورة وعثمان باشا وأحمد باشا ومصطفى الكاتب (١١٨٣هـ/١٧٦٩م)، بينما قل عدد المدارس الإقليمية فاقصر وجودها على بعض المراكز المهمة مثل زنور وتاجوراء ودرنة (مدرسة جامع الباي) ومرزوق وغدامس، ومن الملاحظ أن مدارس ولاية طرابلس كانت بالنسبة لمدارس تونس والجزائر محدودة العدد، ودون المستوى المطلوب مما اضطر طلبتها إلى إتمام دراستهم في الأقطار المجاورة. وقد علق الورتلاني (١١٨١هـ/١٧٦٧م) على ذلك بقوله: "انقطع تدريس العلم في طرابلس وقل الاشتغال بالعلم... غير أنهم لما انقطع التدريس منهم صاروا قاصرين لعدم إنفاق العلم... ومن أراد العلم فليذهب إلى مصر وإلى تونس وإلى جربة..." (١٣٦).

عملت هذه المؤسسات التعليمية من مدارس وزوايا سواء منها ما كان موجودا بالمدن أو الريف على نشر المعارف الميسرة والثقافة الدينية المبسطة في أوساط عامة الناس فقامت بتحفيظ ما تيسر من القرآن الكريم وبتلقين ما هو ضروري من أمور العبادة، مما حد من ظاهرة الأمية، وشكل أساس ثقافة مغربية أصيلة تستند إلى الروابط الروحية وتماسك البنية الاجتماعية، وهذا ما أثار انتباه الفرنسيين عند احتلالهم للجزائر (١٢٤٦هـ/١٨٣٠م) فقد ورد في أحد تقارير ضباطهم "أن عدد الجزائريين الذين كانوا يحسنون القراءة والكتابة يفوق ما كان موجوداً في الجيش الفرنسي نفسه، الذي كانت نسبة الأمية به تقدر بـ ٤٥ ٪" (١٣٧).

٢ - المساهمات العلمية والأدبية :

بجانب الثقافة الشعبية السائدة سمحت المدارس والزوايا بولايات المغرب العثمانية بتخريج مجموعة متميزة من الكتاب والفقهاء^(١٣٨)، تولوا الخطط الدينية والوظائف التعليمية بالمدن جلهم من المذهب المالكي، وبعضهم بالمدن الكبرى من المذهب الحنفي. وقد كان لبعضهم مساهمات إيجابية في المحافظة على التراث الإسلامي، وعلى إغناء الثقافة العربية بما جمعه أو صنفه أو شرحه من مختلف المعارف الفقهية (فقه، تفسير، قراءات، حديث، توحيد، أصول، معاملات، نوازل، فتاوى) واللغوية والأدبية (نحو، صرف، بلاغة، عروض، القوافي) والفنون العقلية والأدبية (شعر، سير، إخوانيات، قصص، كلام، حساب، طب، فلك، هيئة)، فكان في مجمله استمراراً للفترات الإسلامية السابقة التي أعقبت عهد الموحدين، والتي غلب عليها شروح وملخصات دينية وتصانيف أدبية وتاريخية واتصفت بالإطناب والسجع والتكرار، واستندت إلى الحفظ والرواية والنقل وعرض المسائل، كما وردت دون تمحيص أو نقد أو ابتكار أو تجديد، وإن تميز جزء منه بمستوى أدبي جيد وقيمة علمية معتبرة.

اشتهر من علماء الجزائر: عبد الرحمن الأخضرى (ت. ٩٨٣هـ/١٥٧٥م) واضع "نظم الجوهر المكنون" في البلاغة و"السلم المروني في علم المنطق"، وأبو العباس أحمد المقرئ (ت. ١٠٤١هـ/١٦٣٢م) صاحب "نفح الطيب بغصن الأندلس الرطيب"، وأبو مهدي عيسى الثعالبي (ت. ١٠٨٠هـ/١٦٦٨م) صاحب "مقاليد الأسانيد" و"المجموع في درر المجاز" و"يواقيت المسموع"، ويحيى الشاوي (ت. ١٠٩٦هـ/١٦٨٥م) له مصنفات منها رسالة في "أصول النحو"، والشيخ سعيد قدورة (ت. ١١٠٧هـ/١٦٩٤م)، وعبد العزيز الثميني (ت. ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م) له كتاب "النيل وشفاء العليل" في فقه الإباضية.

ومن أدباء وعلماء تونس: عاشور بن موسى فيكرين (ت. ١٠٧٤هـ/١٦٦٤م) وأبو الحسن علي كرباصة (ت. ١٠٨٥هـ/١٦٧٤م)، أبو العباس سيدي أحمد

الشريف (ت. ١٠٩٢هـ/١٦٨١م)، وسيدي محمد بن عاشور الأندلسي التونسي (ت. ١١١٠هـ/١٦٩٨م)، وأبو الحسن علي الرصاص (ت. ١١٣٢هـ/١٧١٩م)، والشاعر علي الغراب الصفاقسي (١١٨٣هـ/١٧٦٩م)، وأبو عبد الله محمد الورغي (ت. ١١٩٠هـ/١٧٧٦م)، والشيخ إسماعيل التميمي (ت. ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م)، والشيخ إبراهيم الرياحي (ت. ١٢٦٦هـ/١٨٥٠م) وغيرهم.

وفقهاء وعلماء طرابلس محمد بن علي الخروبي الطرابلسي الذي استوطن الجزائر، وتوفي بها (٩٦٣هـ/١٥٥٦م)، وعبد السلام بن عثمان التاجوري (ت. بعد سنة ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م) مصنف "الإشارات لبعض ما بطرابلس الغرب من المزارات" و"فتح العالم في مناقب عبد السلام بن سالم (المعروف بعبد السلام الأسمر)، وعلي عبد الصادق الطرابلسي (ت. ١١٣٨هـ/١٧٢٥م) ومعاصره أحمد ابن حسين البهلول والشيخ المغاس التاجوري (ت. ١١٣٩هـ/١٧٦٢م) وغيرهم.

وقد تميزت المساهمة المغربية في العهد العثماني في كل من الجزائر وتونس وطرابلس في التاريخ بمختلف أنواعه بوفرة الإنتاج وتنوع المادة وجدة المواضيع وطرافة الأسلوب.

ففي الجزائر اشتهر في التراجم والرحلات وعرض الآراء والمواقف الشخصية :

- محمد بن مريم المديوني (ت حوالي ١٠٢٠هـ/١٦١١م) مؤلف "البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان".
- عبد الكريم بن الفقون (ت. ١٠٧٣هـ/١٦٦٢م) صاحب "منشور الهداية في كشف حال من ادّعى العلم والولاية".
- أحمد بن القاسم بن محمد الساسي البوني (ت. ١١٣٩هـ/١٧٢٦م) وله "الروضة الشهية في الرحلة الحجازية" و"الدرر المصونة في علماء وصلحاء بونة".
- محمد بن ميمون الجزائري (ت. بعد ١١٥٩هـ/١٧٤٦م) واضع "التحفة المرضية في أخبار الدولة البكتاشية".

- الحسين بن محمد السعيد الورتلاني (ت. ١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م) المعروف برحلته المشهورة "نزهة الأنظار في فضل التاريخ والأخبار".
 - عبد الرزاق بن محمد بن حمادوش الجزائري (ت. ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٣م) صاحب مصنف "رحلة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال" و"كشف الرموز وتعديل المزاج بسبب قوانين العلاج".
 - أحمد بن عبد الله بن عمار (ت. بعد ١٢٠٩هـ/ ١٧٩٠م) مؤلف رحلة "نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب" وتقايد "لواء النصر في فضلاء العصر".
 - حمدان بن عثمان خوجة (حوالي ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م) وله "المرآة" وهي عرض تاريخي وإحصائي عن الجزائر وأواخر العهد العثماني، و"إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء".
 - محمد بن محمود العنابي (ت. ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م) وله "السعي المحمود في نظام الجنود".
- كما اشتهر في التقويد والأخبار والروايات في الجزائر كل من :
- عبد القادر بن عبد الله المشرقي (ت حوالي ١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م) وله "بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر".
 - محمد بن رقية الجديري التلمساني (ت. بعد ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م) وله "الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة".
 - أحمد بن محمد بن سحنون الراشدي (ت بعد ١٢١١هـ/ ١٧٩٦م) وله "الثغر الجماني في أخبار الثغر الوهراني".
 - محمد المصطفى بن عبد الله بن زرفة الدحاوي (ت ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م) وله "الرحلة القمرية في السيرة المحمدية".
 - أحمد بن محمد بن هطال التلمساني (ت. بعد ١٢١٩هـ/ ١٨٠٤م) وله "رحلة محمد الكبير باي الغرب نحو الجنوب الوهراني".

- حسين بن أحمد خوجة الكاتب (بعد ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م) وله "در الأعيان في أخبار مدينة وهران".
- محمد بن أحمد بن أبي راس الناصري (ت. حوالي ١٢٣٨هـ / ١٨٢٣م) عرف بانتاجه الوفير الذي قدر بخمسين تصنيفا، أهمها "درء الشقاوة في فتنة درقاوة" و"عدتي ورحلتي في تعداد رحلتي" و"عجائب الأسفار ولطائف الأخبار في شرح قصيدة نفيسة الجمان في فتح مدينة وهران".
- مسلم بن عبد القادر الوهراني (١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م) وله "خاتمة أنيس الغريب والمسافر".
- الحاج أحمد الشريف الزهار (١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م) وله تقييد في شكل مذكرات.
- أبو حامد محمد العربي المشرقي الغريسي (بعد ١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م) له مؤلفات عديدة أهمها في التاريخ "طرس الأخبار" و"نخيرة الأوائل والأواخر" و"ياقوتة النسب الوهاجة".
- أبو إسماعيل بن عودة المازاري (ت. بعد ١٣١٥هـ / ١٨٩٧م) وله "طلوع سعد السعود في أخبار مدينة وهران ومخزنها الأسود".
- محمد بن يوسف الزياني البرجي (١٣٢٠هـ / ١٩٠٢م) وله "دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران".
- وبالنسبة إلى تونس كانت مساهمتها في مجال التاريخ والعلوم المتصلة لا تقل شأنًا عن الجزائر، فقد اشتهر فيها :
 - محمد بن أبي دينار القيرواني (ت. ١١١٠هـ / ١٦٩٨م) له "المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس".
 - أحمد بن مصطفى برناز (١١٣٨هـ / ١٧٢٥م) له "الشهب المحرقة فيمن ادعى الاجتهاد".
 - حسين خوجة (١١٤٥هـ / ١٧٣٢م) له "تبشير أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان" و"ذيل في تراجم نخبة من التونسيين وغيرهم".

- محمد بن محمد الأندلسي الوزير المعروف بالسراج (بعد سنة ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م) له "الحل السندسية في الأخبار التونسية".
- محمد بن محمد الصغير بن يوسف الباجي (ت حوالي ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م) له "المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي".
- حمودة بن محمد بن عبد العزيز الوزير (١٢٠١هـ/ ١٧٨٧م) له "كتاب الباشي في تاريخ الدولة الحسينية".
- محمود بن سعيد مقديش الصفاقسي (١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م) له "نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار".
- محمد بن سليمان المناعي (١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م) له كناش (تقييد تاريخية).
- محمد بن الطيب بن سلامة (١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م) له "العقد المنضد في أخبار مولانا المشير أحمد" وقصيدة "الدرة النفيسة في أخبار أمراء تونس الأنيسة" في تاريخ البايات الحسينيين.
- أحمد بن أبي الضياف العوني (١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م) له "إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان".
- محمد بن حسين بن مصطفى المعروف ببيرم الخامس (١٣٠٧هـ/ ١٨٨٨م) له "صفوة الاعتبار بمستودع الأنظار" وهي رسالة في السياسات الشرعية والثقافة العامة.
- وبالنسبة لطرابلس عرف بالكتابة في التاريخ والأخبار والسير كل من :
 - أبو الحسن بن مخلوف الطرابلسي (أوائل القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي) له "تاريخ طرابلس" (وهو في حكم المفقود).
 - محمد بن علي الخروبي الطرابلسي (ت ٩٦٣هـ/ ١٥٥٥م) وله ثبت في "تقايد شيوخه".
 - أبو عبدالله محمد بن خليل بن غلبون المصراطي (ت حوالي ١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م) له "التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار" وهو شرح لقصيدة أحمد بن عبد الدائم الأنصاري.

- مصطفى خوجة بن بلقاسم المصراطي (ت ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م) له مستخرج من تواريخ طرابلس يعرف بتاريخ فزان. محمد بن عبد الكريم الطرابلسي (ت. ١٢٣٢هـ/ ١٨١٧م) له تقايد منها "الإرشاد بمعرفة الأجداد".
- محمد بن عبد الجليل الفزاني (بعد ١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م) له "ري الغليل عن أخبار عبد الجليل" عن سلاطين بلاد فزان (١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م).
- حسن الفقيه حسن الطرابلسي (ت حوالي ١٢٦٤هـ/ ١٨٦٧م) له "تقييد" في شكل يوميات (من ٩٥٨هـ/ ١٥٥١م إلى ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م).
- أحمد بن الحسين النائب الأنصاري الليثي (ت بعد ١٢٣٥هـ/ ١٩١٦) له "المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب" و"نفحات النسرين".

٣ - مكانة رجال الدين في المدن والريف :

تتحدد هذه المكانة من خلال تعرف الدور الذي كان يقوم به الفقهاء في المدن وشيوخ الزوايا بالريف، وعلاقة الحكام بهم ونوعية السياسة التعليمية التي انتهجوها في المدارس والزوايا.

فالفقهاء أصبحوا يتمتعون بوضعية ممتازة ومكانة مرموقة نظرا لصلتهم بالحكام، وارتباطهم بالجهاز الإداري، واعتمادهم على مردود الأوقاف، وتأثيرهم على العامة، وتحكمهم إلى حد كبير في جماعات الطلبة والعاملين في المؤسسات الدينية، فكانوا بذلك صلة وصل بين الحكام والسكان وعاملاً مهماً في اكتساب أنظمة الحكم المحلية الشرعية السياسية لدى عامة الناس في كل من الجزائر وتونس وطرابلس، ولهذا السبب بادر الحكام إلى رعاية الفقهاء وإدراجهم في سلك الوظيف الديني وإلى تأسيس العديد من المدارس، وتقديم يد المساعدة للكثير من الزوايا. ففي الجزائر أسس محمد الكبير باي الغرب (ت. ١٢١٣هـ/ ١٧٩٩م) مدارس بمستغانم ووهران وجدد مدرسة تلمسان، واعتنى خاصة بالمدرسة المحمدية بمعسكر^(١٣٩)، كما اهتم صالح باي (ت. ١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م) بقسنطينة بشؤون التعليم، فأدخل إصلاحات عليها (١١٨١هـ/ ١٧٧١م) وخصص منحاً سنوية لحوالي ٧٠٠ طالب وأنشأ

مدرستي: سيدي الكتاني (١١٩٠هـ/١٧٧٦م) وسيدي الأخضر (١١٩٣هـ/١٧٧٩م)^(١٤٠).

وفي تونس يعود تأسيس أغلب المدارس الحديثة بها إلى مبادرة الحكام، فقد أنشأ مراد الثاني (ت. ١٠٨٨هـ/١٦٧٥م) المدرسة المرادية بتونس والمدرسة الجمنية بجربة، وبنى محمد باي (ت. ١١٠٨هـ/١٦٩٦م) ست مدارس، اثنتين منها للأحناف بباجة والقيروان، وأربعاً للمالكية بالكاف وقفصة وتوزر وقابس لتكون مراكز لتأييد الحكم المركزي بتونس، كما أقام حسين بن علي التركي (ت. ١١٥٣هـ/١٧٤٠م) مدارس بسوسة والقيروان وصفاقس وقفصة ونفطة وتونس (المدرسة الحسينية ومدرسة الخالة) وشمل القائمين عليها برعايته، فذكر حسين خوجة في كتابه الذيل أن حسين بن علي التركي سجل مرتبات ثلاثين مدرساً للتكفل بها، بعده أسس علي باشا (ت. ١١٦٩هـ/١٧٥٦م) عدة مدارس (مدرسة حوانيت عاشور والمدرسة السليمانية المخصصة للطلبة المالكيين القادمين من الآفاق والمدرسة الباشية المخصصة للحنفية) وخصص لها أوقافاً للإنفاق عليها، وهذا ما أشار إليه حمودة بن عبد العزيز في كتابه الباشي بأن علي باي الثاني خصص ميزانية موجهة لصرف مرتبات منتظمة للمدرسين والطلبة جمعها من يهود البلاد التونسية مع ريع بعض الأوقاف.

وفي طرابلس أولى أحمد القراماني (ت. ١١٥٨هـ/١٧٤٥م) عناية خاصة بالتعليم، وذكر ابن غلبون في التذكار: "أنه كان يراعي جانب العلم الذي به حفظ الشريعة... وأنه كان يجمع العلماء بين يديه لفصل الخصومة، وأنه كان يقبل منهم شفاعتهم..."^(١٤١).

لم يسمح الجهاز الإداري والمنظمة العسكرية المتحكمة في إيلات المغرب العثمانية بتحول الفقهاء إلى جماعة ضاغطة وفئة مؤثرة في الحكم، فاقصر دورهم على مجال الإفتاء والقضاء خاصة حيث كانت الرئاسة لسلك القضاء تعود إلى شيخ الإسلام الملقب بالأفندي، وهو عادة من أتباع المذهب الحنفي من الأتراك، وبعض

جماعات الكراغلة والحضر، كان في أول الأمر يأتي من إستانبول، ثم أصبح يختار محليا من طرف الباشوات. فكان أول من تولى منصب شيخ الإسلام في الجزائر الشيخ محمد بن يوسف (١٠٢٢هـ/١٦١٣م)، وأول من أرسل من إستانبول لشغل هذا المنصب بتونس هو الشيخ رمضان أفندي متولي الإفتاء والخطبة بجامع الأحناف (يوسف داي)، ثم خلفه الشيخ أحمد الشريف من الكراغلة، قبل أن يبرز في عهد متأخر شيوخ آل بريم المتولين للمدرسة الحنفية والعنقية^(١٤٢).

تعود المكانة المميزة لفقهاء المذهب الحنفي إلى ارتباطهم بالحكام واتصالهم بمركز السلطة بإستانبول، فتولوا القضاء والإفتاء، وأصبحوا محل رعاية وحظوة لدى الحكام الذين حاولوا تحويل الإشراف على بعض المساجد المهمة من فقهاء المالكية إلى فقهاء الحنفية، لكنهم أمام تمسك غالبية السكان بفقهاء المذهب المالكي بقيت المساجد الكبرى في كل من طرابلس وتونس والجزائر تحت إشراف فقهاء المالكية، واضطر الحكام إلى بناء أو تخصيص بعض المساجد لأتباع المذهب الحنفي. ففي تونس مثلاً تركز الأحناف بجامع القصبة منذ عهد حيدر باشا بعد أن فشل عثمان داي في جعل جامع الزيتونة مركزاً للأحناف (١٠٠٨هـ/١٥٩٩م). وفي الجزائر أنشئ الجامع الجديد (١٠٧٠هـ/١٦٦٠م) ليبقى الجامع الأعظم المجاور له مقراً لهيئة علماء المالكية، كل ذلك أدى إلى إقرار ازدواجية السلك القضائي وسمح للمفتين والقضاة من المذهب المالكي بالاندماج في خطة القضاء، في كل من الجزائر وتونس وطرابلس، وإن بقيت الأسبقية للأحناف بحيث كان شيخ الإسلام الحنفي وعادة من الأتراك يعتبر القاضي الأول في البلاد والمشرف على القضاء في جميع المدن، وله حق تعيين القضاة بها.

أما في الريف حيث انحسر نفوذ الفقهاء، فكان لشيوخ الزوايا (المرابطين) مكانة مميزة، وذلك للخدمات التعليمية والاجتماعية التي كانوا يقومون بها والنصائح والإرشادات التي كانوا يقدمونها، فهم يقومون بدور الوسيط والمصلح والمرشد والقاضي والمعلم، وقد ساعدهم على ذلك انتشار حركة التصوف ببلاد المغرب منذ

القرن الثامن للهجرة (الرابع عشر الميلادي) والتي ارتبطت بانتشار الزوايا وتعدد الطرق الدينية وتكاثر الأضرحة والمزارات التي بلغ عددها فقط ببلاد القبائل حسب الورتلاني حوالي ١٢٠ مزاراً منها ٥٠ بجرجرة^(١٤٣). فأصبح للقائمين عليها من الشيوخ مكانة مرموقة في نظر العامة بعد أن انعدم الأمن واختفت السلطة المركزية بالبوادي، واشتد تهديد النصارى منذ القرن التاسع للهجرة (الخامس عشر الميلادي)، وهذا ما جعل لشيخ الزاوية مكانة خاصة في الوسط الريفي، فأصبح له تأثير على موقف شيوخ القبائل ورؤساء الأحلاف العشائرية، فكلّمته مسموعة عند التوسط في النزاع بين القبائل والأحلاف، وفي ضمان عهد الأمان الصادر عن الحكام، وهذا ما سمح له في بعض الجهات أن يجمع بين دور المرباط (شيخ الزاوية) ومهمة شيخ القبيلة، فهو في هذه الحالة يقدر المجبى ويحدد القرية ويعين مجال الرعي، ويوزع الأراضي الزراعية بين أفراد القبيلة، ويحدد حصص الماء المخصصة للرعي، ويشرف على توزيع النفقات "الإعانات" على عائلات القبيلة، ويلتجئ إليه المظلومون والهاربون، فيكون لهم نعم المعين على خصومهم والمدافع عن حقوقهم.

كل هذه الخدمات جعلت شيوخ الزاوية وسطاء بين الإدارة بالمدن وسكان الريف للالتزام السكان بطاعتهم والأخذ برأيهم جعل الحكام يسقطون عنهم المغارم، ويظهرون لهم الاحترام فيقبلون شفاعتهم، ولا يترددون في زيارة الأضرحة وتكريم القائمين على المزارات.

تقوم الزاوية على الانتساب إلى إحدى الطرق الدينية، وتتميز بطريقة التسابيح والأذكار الخاصة بها وبمواسم الزيارة التي يؤم خلالها الأتباع (الإخوان) مقر شيخ الزاوية أو ضريح الولي الذي تنتسب إليه لأخذ الورد من شيوخها والتعهد بخدمتها، ويتولى أمر الطريقة أو الزاوية المقدم أو شيخ الزاوية، وتقوم سلطته على تنفيذ أوامره من طرف القائمين على الزاوية باختلاف رتبهم من الوكيل والمستخلف إلى الطالب والقداش، وعلى اعتقاد العامة في بركاته، فلا يرد له أتباعه طلباً، ولا يعصون له أمراً، وقد أدى هذا السلوك مع مرور الزمن إلى ظهور

البدع والخرافات والدروشة بين المنتسبين "الإخوان" وأغلبهم من الأميين الفقراء، كما نتج عن ذلك فساد أخلاق بعض القائمين على هذه الطرق فسمحوا بممارسات منافية للأخلاق أثناء مواسم زيارة الأضرحة والتبرك بها مثلما جرت به العادة لدى زيارة ضريح سيدي عابد بالشلف.

تنتسب الزوايا المنتشرة بولايات المغرب العثمانية إلى العديد من الطرق الدينية، وكان أهمها^(١٤٤):

أ - الطريقة الشاذلية نسبة إلى الإمام أبي عبد الله محمد بن عرفة الورغمي دفين تونس (٨٠٣هـ/١٣٩٩م) والتي أصبح لأتباعها نفوذ بدواخل تونس، فامتدت سلطة شيوخها من القيروان إلى شرق الجزائر ونواحي طرابلس (٩٤٢-٩٦٥هـ/١٥٣٢-١٥٥٦م)، فقاومت الإسبان، وقدمت العون للأتراك قبل أن ينتهي أمرها على أيديهم بعد مقاومة استمرت قرابة القرن.

ب - الطريقة الشاذلية: تنتسب إلى الشيخ أبي الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الشاذلي الغماري دفين الحميترا بصعيد مصر (٥٧١-٦٥٦هـ/١١٧٥-١٢٥٨م)، عمل على نشرها ببلاد المغرب سيدي أحمد بن يوسف الراشدي دفين مليانة (٩٣١هـ/١٥٢٣م) ومحمد بن علي الخروبي (ت. ٩٦٣هـ/١٥٥٤م) فكانت أساس ظهور طرق أخرى تفرعت عنها أهمها الطريقة الزروقية نسبة إلى أبي العباس أحمد زروق البجائي البرنسي دفين مصراته (ت. ٨٥٤هـ/١٤٤١م) انتشرت خاصة بإقليم طرابلس، والطريقة الشيخية للشيخ عبد القادر محمد من أولاد سيدي الشيخ (ت. ١٠٢٢هـ/١٦١٣م) بالجنوب الوهراني، والطريقة الطيبية لمولاي عبد الله الشريف الوزاني (ت. ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م) وأخوه الطيب الذي حملت الطريقة اسمه، وكان له نفوذ كبير بالغرب الجزائري، والطريقة الحنصالية لسيدي يوسف الحنصالي (ت. ١١١٤هـ/١٧٠٢م) الذي تأثر بدعوة أصحاب الطريقة الخلواتية، والطريقة الزيانية للشيخ محمد بن عبد الرحمن بن أبي زيان القنادسي (ت. ١١٤٥هـ/١٧٣٣م)، انتشرت بنواحي قنادسة وإقليم توات، والطريقة الدرقاوية لمولاي محمد العربي الدرقاوي (ت. ١٢٣٩هـ/١٦١٣م).

ج - الطريقة القادرية، تعود في أصولها إلى الولي الصالح سيدي عبد القادر الجيلاني دفين بغداد (٤٧٠-٥٦١هـ/١٠٧٩-١١٦٦م)، كان لها نفوذ بالغرب الجزائري حيث بلغ عدد الزوايا المنتسبة إليها ثلاثاً وثلاثين زاوية، منها زاوية الحاج مصطفى المختاري الغريسي (ت. ١٢٠٠هـ/١٧٨٤م) بالقيطنة على وادي الحمام.

تفرعت عن الطريقة القادرية العديد من الطرق أهمها الطريقة العيساوية لمحمد ابن عيسى المكناسي (ت. ٩٣٣هـ/١٥٢٦م)، والطريقة العمارية لسيدى عمار بوسنة.

د - الطريقة الخلواتية: تقوم على دعوة كل من الشيخ عمر الخلواتي دفين قيصرية بالشام (ت. ٨٠٠هـ/١٢٩٧م) والشيخ كريم الدين الخلواتي المصري (٩٨٦هـ/١٥٧٨م) تنتسب إليها الطريقة الرحمانية التي أسسها سيدي محمد بن عبد الرحمن القشتولي (ت. ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م)، انتشرت ببلاد القبائل والأوراس والزيبان والشرق الجزائري، والطريقة التيجانية لأبي العباس أحمد بن المختار بن سالم التيجاني دفين فاس (ت. ١٢٣٠هـ/١٨١٥م)، تأثرت إلى حد ما بالطريقة الشاذلية، وأصبح لها أتباع كثيرون بالجنوب الوهراني حيث مقر الطريقة (بعين ماضي) والصحراء الشرقية (تماسين) وإقليم السودان الغربي.

تضاف إلى هذه الطرق الدينية الرئيسية طرق أخرى محدودة الانتشار، أهمها الكرزازية أو الأحمدية (١٠١٧هـ/١٦٠٨م) والعروسية والناصرية واليوسفية والمدنية والدرورية والعزوزية التي كان لها أتباع بتونس خاصة، والوقائية التي أنشأها بصفاقس ميمون الوقائي عند قدومه من الإسكندرية، وحافظت عليها أسرة الكراي في تلك المدينة. هذا دون أن ننسى الإشارة إلى الطريقة السنوسية التي ظهرت في فترة متأخرة على يد محمد بن علي السنوسي الخطابي (ت. ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م) بإقليم برقة، وكان لها انتشار واسع في أقاليم فزان وبلاد السودان ومواقف بطولية ضد التوسع الإيطالي في إقليم طرابلس في الربع الأول من القرن الحالي.

٤ - نوعية الحياة وطبيعة النشاط الفني :

عبرت نوعية الحياة عن أسلوب العيش وعكست النشاط الفني وميول وأنواق السكان، فتميز سكان المدن على اختلاف مستوياتهم وتعدد طوائفهم برقة الذوق، وتنوع المظهر، والميل إلى الكماليات في المأكل والملبس والسكن والغناء بفعل تقاليد محلية متوارثة منذ عهد الموحدين، وبسبب التأثيرات الأندلسية المقتبسة والاتصال بالمشرق الذي ساعد عليه ارتباط بلاد المغرب بالسلطنة العثمانية، وذلك عكس ما عرف به سكان الريف من بساطة في المظهر وخشونة في العيش، واقتصار الضروري من الأشياء في حياتهم^(١٤٥).

عرف مجتمع المدن وخاصة سكان الحواضر الكبرى منه كيف يمزجون التقاليد المحلية بالطرق الأندلسية والأساليب الشرقية (التركية) في مختلف مظاهر حياتهم. وهذا ما يؤكد تنوع المأكولات التي اشتملت على مختلف الطواجن المحضرة بالجبين والتفاح والسفرجل والبذنجان والقسطل والعين، وكذلك الكثير من الأكلات المميزة كالبسبيلة والشطيطحة، السفيرية، التشكشوكة، الطبيخة، البرانية، البكبوكة والأطعمة الخاصة سواء منها السائل كالجاري، الشربة، المرق، الحريرة أو التي تعتمد على اللحم والعجائن مثل أطباق الكباب، البورك، المشوي، الضولة، الديول، المحاجب، الطليطي، المسفوف، التي تقدم مع المشروبات المعروفة بالشاربات المحفوظة في الجرار (الخوابي)، بالإضافة إلى الحلويات، ومن أهمها الكعك، القطايف، المقروض البقلاوة، الغريبة، الحلقوم، المشهد، الشربك، البسيصة، الإسفنج^(١٤٦).

هذا في حين كان فيه سكان الريف محافظين على المأكولات التقليدية، فأغلب وجباتهم تقوم على الحليب والزبدة والسمن والجبين والزيتون والتين والتمر، مع بعض الأصناف المحلية التي تعتمد على العجائن مثل الكسكسي والشخشوخة والثريدة والغرائف والبغريير والمطلوع والأبراج التي كانت تختلف عما كان يصنع منها بالمدن.

أما الملابس فكان أيضاً يختلف حسب طريقة المعيشة وأسلوب الحياة، فساكن المدن عرفوا بتنوع ملابسهم واختلافها منها المحلي ومنها المقلد من الأندلس والمشرق، بينما ساكن الريف ظلوا محافظين في الغالب على ملابسهم التقليدية مثل الشاش والعمامة والبرنوس والقشابية والقاعة (الخف) بالنسبة للرجال، والملاية والحاك واللحفة والقندورة والمحزمة وبالبليلة للنساء، وهي بسيطة في منظرها، خشنة في صناعتها إذا ما قورنت بملابس الرجال وجهاز المرأة في المدن الذي يصنع من مختلف الأقمشة، وقد يستخدم فيه التطريز في بعض الملابس الخاصة بالأسر الموسرة مثل الطوق والفستان والقفطان والصدريّة والمحزمة والبنيقة والحزام والبليلة وغيرها^(١٤٧).

ونفس الاختلاف في أسلوب العيش نلاحظه فيما يتعلق بالسكن من حيث كونه انعكاساً لنمط العيش ومظهراً لفن العمارة. فقد حافظ ساكن الريف في مساكنهم على طابعهم التقليدي البسيط حيث كان المنزل العادي في أي مجتمع سكاني "دوار أو دشرة أو قرية" يتألف في الغالب من فناء واسع تنفتح عليه غرف تتصل بحظيرة المواشي، ويعلوه سطح في المناطق الداخلية، وقد يغطيه القرميد في المناطق الشمالية الجبلية الرطبة من ناحية شرشال إلى جهات تونس، هذا في الوقت الذي عرفت فيه المساكن بالمدن الكبرى تطوراً ملحوظاً فأصبح لها طابع معماري خاص بها يجمع بين الطرق المحلية والأساليب الشرقية، ويخضع لتأثيرات البحر المتوسط الأوروبية، وهذا ما أعطى طابعاً خاصاً لبعض الحواضر مثل الجزائر وتلمسان وقسنطينة وتونس وسوسة وصفاقس وطرابلس، فاستعمل في بنائها الحجر والحجارة والقرميد، وعلت منازلها السطوح وغطي ما كان مكشوفاً منها للمارة بالقرميد، وكسي أغلبها بالجير، وقد تميزت منازل الأسر الميسورة بلطافة هندستها، فأغلبها كان على شكل مربع يتوسطه فناء به عين ماء أو بئر وتتناثر فيه بعض الأشجار المثمرة، يستند إلى عرصات تعلوها أقواس تنفتح عليها غرف تكون عادة مستطيلة، حليت سقوفها بالنقوش الجميلة وغطي الجزء الأسفل من جدرانها "بالزليج". هذا، وقد يعلو الطابق الأرضي طابق علوي له نفس الهندسة وإن كانت

لغرفه نوافذ ضيقة محمية بالشبابيك وأبواب صغيرة تتصل بالفناء الداخلي وبالسطح بواسطة سلالم خشبية^(١٤٨).

أما النشاط الفني فقد عبرت عنه بعمق نوعية الموسيقى وطبيعة الغناء، ففي الريف غلب على الغناء والموسيقا الطابع البدوي والحوزي بالجزائر، والمرزكادي بطرابلس المتميز بتواتر الأنغام وبرتابة الإيقاع وبساطة الآلات، مثل القصبة والربابة والزرنة (الغايطة) والبندير والطبل، واعتمد على الشعر العامي الملحون الذي انحصرت مواضيعه في المدائح والمراثي والفخر والتعني بالحب والبطولات والتشوق إلى الأحباب والتأسف على ما مضى من الأيام مثل أشعار سعيد المنداسي التلمساني (ت حوالي ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م) وابن سويكت السويدي (القرن العاشر الهجري/ القرن السادس عشر الميلادي) شاعر سويد، وأحمد بن التريكي (القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي)، والأخضر بن خلوف شاعر بني شقران (النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي)، ومصطفى بن إبراهيم (١٢٨٤هـ/١٨٦٧م) شاعر بني عامر.

وفي المدن سادت الموسيقى والغناء الحضري الذي يعود إلى تقاليد عريقة غلب عليها الطابع الأندلسي، وداخلتها نغمات زنجية، وتأثرت إلى حد كبير بالأساليب التركية مثل إدخال تراكيب البشارف بتونس ولحن غناء الخوجات (الله أكبر، الله أكبر، الحمد لله) بالجزائر، وإيقاعات الفن الغنائي النسائي بطرابلس (المزمزمات)، وقد اعتمد الفن الموسيقي بالمدن عامة على أصحاب الصنعة (العوادة أو الطباله) الذين استعملوا مختلف الآلات الوترية كالعود والقانون والكمنجة (القسنطينية) والرباب (التلمساني) وتفننوا في الآلات الإيقاعية كالطبل والصنوج والدف والطبيلات والطار والدربوكة التي كان يصاحبها استخدام الآلات الصوتية كالقصبة والزرنة والغايطة والناي^(١٤٩).

يقوم الفن الغنائي بالحواضر عامة على منظومات شعبية تميل إلى التعابير الدارجة القريبة من نظم الزجل الأندلسي، فكانت بذلك استمراراً لفن الموشحات

الأندلسية بموسيقاه الخاصة (النوبات) وبقصائده التقليدية (المولوديات والإخوانيات والحكم والغزل ووصف الطبيعة والتوبة)، هذا، وقد حافظت على هذا الفن الغنائي الأندلسي المعروف بالمالوف العائلات الحضرية من أصل أندلسي، واشتهرت به الأجواق الأندلسية بتلمسان وندرومة وشرشال والجزائر والبليدة وقسنطينة وتونس وزغوان وتستور وطرابلس ودرنة^(١٥٠).

اشتهر بنظم وتلحين المالوف الأندلسي في الجزائر كل من أحمد بن التريكي (القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي) ومحمد بن مسايب التلمساني (١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م)، وفي تونس وجد الفن الأندلسي تشجيعاً خاصاً من الحكام: مراد باي (١٠٧٦-١٠٨٧هـ/ ١٦٦٥-١٦٧٥م) ومحمد باشا (١١٠٨هـ/ ١٦٩٦م) ومحمد الرشيد (١١٦٩-١١٧٢هـ/ ١٧٥٦-١٧٥٩م)، واشتهر بالعزف والغناء كل من الأمير رمضان باي الضرير ومزهود ومحمد بن عبد النبي والمغني رمضان والعارف إسحاق اليهودي^(١٥١)، هذا في الوقت الذي كانت فيه حلقات الصوفية التي كانت تقام في الزوايا وبعض المساجد تحافظ على الفن الغنائي ذي الطابع الديني. فقد شجع مفتو الحنفية بالجزائر (مثل أحمد بن عمار ومحمد بن الشاهد والمنقلاطي) الإنشاد الديني. وغلب على حلقات الذكر بالزوايا استعمال الموسيقى، وقد اشتهرت في ذلك زوايا الطريقة القادرية والعيساوية والعزوزية... ففي ولاية طرابلس مثلاً كان الإنشاد والموسيقا يلانزم الزيارة للزوايا، كما هو الحال في الزاوية الكبيرة والزاوية الصغيرة وزاوية سيدي الشعاب بمدينة طرابلس.

وفي الأخير يمكن القول بأن نشاط المدارس والزوايا ومؤسسات الوقف قد طبع الحياة الثقافية السائدة بمظهرها البسيط لدى عامة الناس أو بمستواها الراقى لدى الخاصة والأعيان والفقهاء وشيوخ الزوايا والموظفين وغيرهم. فقد سمح هذا النشاط بتأصيل الثقافة العربية الإسلامية بولايات المغرب العثمانية التي استمدت أسسها من التقاليد والعادات المتوارثة من العهود الإسلامية السابقة، وتفاعلت اقتباساً وعطاء وتواصلاً مع الأقطار العربية الأخرى، واحتضنت الأساليب والطرق الأندلسية، وهذا

ما جعل الاقتباسات التركية لا تتجاوز استعمال اللغة التركية في مجال ضيق لا يتعدى مؤسسة الجيش وبعض الوظائف السامية في الجهاز الإداري المركزي بعواصم الولايات، كما لم يسمح للتأثيرات الأوربية أن تترك بصماتها على واقع الحياة الاجتماعية والثقافية رغم كثرة الأوربيين بمجتمع المدن الساحلية بفعل نشاط البحرية. فلم يتعد مجال الاحتكاك بالأعلاج والأسرى من الأوربيين بعض المهارات والتقاليد في أوساط البحارة والتجار مثل استعمال لهجة تخاطب هجينة عرفت بلغة الفرانكا (Lingua Franca) المؤلفة من العديد من الكلمات والتعابير الإيطالية والبروفانسية والإسبانية بجانب الكلمات العربية والتركية، فكانت وسيلة مفضلة في التفاهم مع الأجانب في الأوساط التجارية والبحرية بالمرافئ المغربية، لم تلبث أن زالت مع ضعف التعامل مع الخارج وانقطاع النشاط البحري.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة يتضح لنا أن مظاهر النشاط الاقتصادي، وواقع الأوضاع الاجتماعية وطبيعة الثقافة، ونوعية الحياة اليومية في ولايات المغرب العثمانية (الجزائر وتونس وطرابلس)، هي المرآة الصادقة للتاريخ الحقيقي لهذه الأقطار، من خلالها تتحدد تصرفات الحكام، ويمكن فهم التطورات السياسية على مستوى الإدارة المحلية، أو في إطار العلاقات الخارجية مع مركز السلطة العليا، إستانبول، وباقي الدول الأوروبية، فوضعية الإنتاج الزراعي ونوعية النشاط الحرفي، وطبيعة التبادل التجاري، وعلاقات الجهاز الحاكم بسكان المدن والريف، وتطور النشاط البحري (القرصنة)، كلها عوامل تفسر تطور مجتمعات وكيانات ولايات المغرب العثمانية، وتظهر مدى خصوصيتها أو اندماجها في الفضاء العثماني وتكاملها وتمييزها على باقي الولايات العربية العثمانية في المشرق.

إن ما تم عرضه من معلومات تتعلق بالتاريخ المحلي للجزائر وتونس وطرابلس أثناء العهد العثماني لا تكتمل الفائدة منه إلا بتسجيل بعض الملاحظات التي تبرز مكانة الاقتصاد وأهمية المجتمع والثقافة في هذا التاريخ:

١ - أن العهد العثماني في تاريخ كل من الجزائر وتونس وطرابلس يعتبر بمثابة المعبر الزمني الذي حافظ على التقاليد، وما يرتبط بها من أساليب العيش وطرق الحياة التي كانت سائدة في الفترة الإسلامية السابقة، وساعد على تمايز كياناتها السياسية، وهذا ما ينفي عن الوجود العثماني في المغرب العربي الطابع الاستعماري أو هيمنة العناصر التركية، ويبعد عنه تهمة التسبب في انغلاق أقطار المغرب وتهيئة الظروف فيما بعد لخضوعها للهيمنة الأوروبية؛ فالتاريخ المحلي الاقتصادي منه والاجتماعي يؤكد على أن الحكم العثماني في المغرب العربي له خصوصية وأوضاع خاصة به تجعل منه إحدى فترات التاريخ الخاص بتلك الأقاليم، عكس ما تذهب إليه الكثير من الدراسات الغربية

التي تحاول جاهدة اعتبار العهد العثماني استعماراً تركياً يتنافى ومصالح وتطلعات شعوب المغرب العربي.

٢ - أن الفترة العثمانية من تاريخ ولايات المغرب العربي تعتبر بحق فترة مميزة بواقعها الاقتصادي وتنظيماتها الاجتماعية، ونوعية الجهاز الحاكم، وخصوصية الإدارة المحلية، وهذا ما سمح لشعوب تلك الولايات باستكمال بنائها الاجتماعي، وساعدها على تشكل ذهنيها الثقافية، وهياً الظروف لاندماج العناصر المختلفة التي كانت تشكل مجتمع المدن، ومكن من إيجاد انسجام ضمن تعايش المجموعات القاطنة بالريف؛ فتحول الحكم العثماني لأقطار المغرب من نظام عسكري مرتبط بالخارج ومهتم بممارسة النشاط البحري (القرصنة) إلى مؤسسات إدارية معتمدة على القدرات المحلية ومتجاوبة مع الظروف الاجتماعية.

٣ - أن الواقع الاجتماعي والمتطلبات الاقتصادية كان لها تأثير ملموس على تطور نظام الحكم في كل من الجزائر وتونس وطرابلس وعلى فترات القوة والضعف والازدهار والانكماش، فنوعية العلاقات الاجتماعية والأنظمة الإدارية ومستوى النشاطات الاقتصادية، تسمح لنا أن نعتبر ولايات المغرب العثمانية عرفت في القرنين العاشر والحادي عشر الهجري / السادس عشر والسابع عشر الميلادي فترات نمو وازدهار تميزت بصفة عامة باستقرار الأوضاع ونشاط الاقتصاد وتوافر مصادر دخل كافية للإنفاق على الجهاز الحاكم، بينما في القرنين التاليين (الثاني عشر والثالث عشر الهجري / الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي) عرفت تلك الأقطار فترات جمود وتراجع تميزت بتكرر الثورات وزيادة الضغط المالي على الريف وسكان المدن بعد أن شحت مصادر الجهاد البحري، وتكررت هجمات الأساطيل الأوروبية، وتوترت العلاقة بين الحكام والسكان.

٤ - أن النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والتنظيمات الإدارية لولايات المغرب العثمانية يقوم على مبدأ التخصيص في الإنتاج، والامتياز في المعاملة

حسب المقدرة الاقتصادية، والمنزلة العسكرية، والمكانة الاجتماعية. فالنشاط الاقتصادي يقوم على توفير المداخل المالية لضمان الحاجات الضرورية ولتلبية متطلبات الجهاز الإداري، بينما الحراك الاجتماعي تحكمه وتوجهه موازين القوى بين فئات وطوائف المدن والحكام وكذلك بين جماعات الريف والجهاز الإداري، وهذا ما أكسب التنظيم الإداري المتحكم في النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية طابعاً عسكرياً من حيث موظفوه وقوانينه وتوجهاته التي تتلخص في مهمتين رئيسيتين هما إقرار الأمن وقمع حركات التمرد، وضمان مصادر دخل قارة للإنفاق على الجهاز الحاكم عن طريق استخلاص الجبايات، وتشجيع النشاط البحري للحصول على الغنائم والأسرى الأوروبيين.

٥ - أن الخدمات الاجتماعية والمهام التعليمية والتنظيمات الدينية ظلت خارج اهتمام الجهاز الحاكم باعتبارها شؤوناً تخص السكان، وتهم الهيئات القائمة عليها، وهذا ما أعطى دوراً مهماً لمؤسسة الأوقاف في المدن، وخاصة منها المهتمة بأوقاف الحرمين الشريفين أو المشرفة على المساجد الحنفية (سبل الخيرات)، أو التي تعود إلى هيئات خاصة كالأندلسيين والأشراف ورجال الدين الصالحين (الأولياء والمرابطين)، أو الموجهة لبعض الخدمات كأوقاف العيون والثكنات، وغيرها. بينما الريف تكفلت بحاجاته الروحية والتعليمية والاجتماعية الطرق الدينية (الزوايا)، وأعيان العشائر، وشيوخ القبائل، وهذا ما عمل على المحافظة على استمرارية الحياة وتأكيد التقاليد المتوارثة، وأبقى على تماسك المجتمعات المحلية ونظم العلاقة بين الجهاز الحاكم ومختلف الطوائف والجماعات في المدن والريف لفائدة الحكام، وعلى حساب السكان الخاضعين، وأدى في أواخر العهد العثماني إلى انفصام الروابط بين الجهاز الحاكم والقوى المؤثرة في المجتمعات المحلية على الرغم من تحول ذلك الجهاز الحاكم في أقطار المغرب العثمانية إلى سلطة فعلية مستقلة عملياً عن إستانبول ومتعاملة مباشرة مع الدول الأوروبية، وهذا ما أدى إلى تأزم في الأوضاع

الداخلية وتوتر في العلاقات الخارجية، ومهد للنفوذ الأجنبي، وساعد على نجاح المشروع الاستعماري في المغرب العربي باحتلال الفرنسيين للجزائر (١٢٤٦هـ/١٨٣٠م) وفرض حمايتهم على تونس (١٢٩٨هـ/١٨٨١م) وعودة طرابلس للحكم العثماني المباشر (١٢٥١هـ/١٨٣٥م) قبل أن تقع هي الأخرى تحت الاحتلال الإيطالي (١٣٢٩هـ/١٩١١م).

الهوامش والإحالات

١ - المطالب المخزنية: هي مجموع الضرائب المستخلصة من سكان الريف في العهد العثماني نقداً أو عيناً، وهي صنفان: ضرائب اعتيادية شرعية، وهي العشور والزكاة، وضرائب مستحدثة طارئة لا تستند إلى دليل شرعي، تستخلص في أوقات غير محددة، وقد يلجأ الحكام إلى استعمال القوة في تحصيلها، ومن أهمها النائية والغرامة والخطية والمجس والضيفة واللزمة وغيرها.

2 - Abderrahmane Benachenhou, *Régimes des terres et structures agraires au Maghreb*, Alger, Éd. Populaire, 1970.

- Dr Worms, «Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans», in *Journal Asiatique*, janvier, 1844.

٣ - الكراغلة أو القرغلان تحويل للتعبير التركي "قول أوغلي" أي أبناء العبيد على اعتبار أنهم عبيد للسلطان، وهم المولدون من آباء أتراك عاملين بالإنكشارية وأمّهات من سكان البلاد. أصبحوا يشكلون جماعة مهمة من سكان المدن ذات مكانة اجتماعية مميزة، وإن لم يسمح لهم الأتراك العاملون بالحامية بمنافستهم في المناصب والامتيازات فظلوا تابعين لهم وخاضعين لأوامرهم.

٤ - الفحوص جمع فحص، وهي الجهات القريبة من المدن والتي عرفت في الفترة الإسلامية بالأرباض (جمع ربض)، يمتلك أراضيها سكان المدن ويقوم فلاحون بخدمتها لفائدتهم؛ تحول جزء منها أواخر العهد العثماني إلى أوقاف خيرية حتى لا يستحوذ عليها الحكام أو يصادرونها، وقد اشتهرت فحوص مدن الجزائر وتونس وطرابلس وقسنطينة بوفرة إنتاجها وسعة مساحتها التي تمتد خارج أسوار المدينة عشرات الكيلومترات.

5 - J. Pouyanne, *La propriété foncière en Algérie*, Alger, A. Jourdan, 1900, P.226.

- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة العثمانية)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠١، ص ص. ٢٦ و ٤٩.
- ٦ - المصدر السابق، ص ص. ٥٢ و ٦١.
- ٧ - المصدر السابق، ص ص. ٥٥ و ٥٦.
- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠، ص ص. ٥٤٥-٥٤٦.
- نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا في منتصف القرن السادس عشر، حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد حاتم، ط. ٢، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠١، ص ص. ١٥١-١٥٢.
- 8 - Consul Vallière, *Mémoire (Alger en 1781)*, pub. Par Chaillou, Toulon, s.d., p. 31.
- 9 - A. M. Perrot, *Alger, esquisse topographique*, Paris, Ladvocat, 1830, sp..
- P. Genty de Bussy, *De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger*, T. 2, Paris, Firman-Didot, 1839, pp. 342-345.
- 10 - A. Memmi, «Exemple de structure de la propriété dans une bourgade tunisienne au XIX^e siècle (Ksar-Hellal)», in *Actes du Colloque: Structures précapitalistes*, Université Paris VIII, Paris, 1981, p. 322.
- ١١ - الجابدة أو المشية أو الزويجة أو السكة : مترادفات لوحدة قياس المساحة الزراعية المتعارف عليها الفلاحون بأقطار المغرب العربي وهي تماثل "جفتك" بالأناضول. و مساحتها تقدر بما يمكن لثورين أو بقرتين حرثه من الأرض في يوم واحد، وعادة ما تحدد بـ ١٠ هكتارات و ٦ في الجبل (الهكتار ١٠,٠٠٠ متر مربع).
- الصاع: الوحدة التقليدية لقياس الحبوب ببلدان المغرب العربي، يختلف وزنها حسب المواد والأمكنة، ففي الجزائر مثلاً يقدر الصاع بـ ٨٠ لتراً للحبوب و ٨٥ للملح.

- 12 - I. Urbain, « Appendice, Notice sur l'ancienne province du Titteri », in *Tableau de la situation des établissements français en Algérie, 1844-1845*, p. 402.
- 13 - P. Costanzo Bergna, *Tripoli del 1510 al 1850*, pp. 281-282.
- القرش أو الريال الإسباني أو الدورو وقد يعرف بالدولار أو القرش القوي، تقدر قيمته بالنسبة للفرنك ما بين ٥,٢٥ و ٥,٤٣ فرنك، (الفرنك = ٨٦، ١ ريال جزائري).
- 14 - Archives du Ministère de la Guerre (A.M.G.) à Vincennes, *Rapport Rousseau sur le système monétaire de Constantine*, 1838, p. 50.
- الريال بوجو يعرف بدراهم الجزائر أو دورو في الجزائر، وهو عملة فضية تماثل الأتجة العثمانية، وإن كانت تختلف عنها في القيمة والوزن، ومتوسط وزن الريال ١٠ غ. و يعادل في قيمته ١,٨٦ فرنك فرنسي.
- ١٥ – الجرايات جمع جراية، وهي مرتبات الجند وعلاوات الموظفين، تعرف في أقطار المشرق التابعة للدولة العثمانية بالعلوفات أو السليانة، وقد جرت العادة أن تسدد نقداً أو عيناً في نهاية الشهر، وتضاف لها مكافآت خاصة في المواسم وعند تولية الحكام.
- ١٦ – ناصر الدين سعيدوني، *دراسات تاريخية في الملكية*، ص ص. ٣٥ و ٦٠-٦١.
- Nacereddine Saidouni, *Le waqf en Algérie à l'époque ottomane (XVII-XIX^e siècles)*, Koweït, Fondation publique des Awqaf, 2007, pp. 122-141.
- 17 - L. Rinn, « Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey », in *Revue africaine*, T. 41/1897, p.137.
- ١٨ – رودلفو ميكايي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، القاهرة، معهد الدراسات العربية العليا، ١٩٦٥، ص ص. ١٣١-٢٣٠.
- ١٩ – الدراسات M. Morineau, « L'ankylose de l'économie méditerranéenne au XVIII^e et au début du XIX^e siècle », in *Actes de Journées d'Étude*, Nice, 12-13 mai 1972, pp. 95-107.

- وكذلك : ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، ص ص. ٣٦٣-٣٦٤ و ٣٧٢.
- الهكتار : وحدة قياس الأراضي الزراعية المستعملة بشمال أفريقيا، تقدر مساحته بـ ١٠,٠٠٠ متر مربع، وهو بمثابة الفدان في المشرق الذي يقل عنه بأكثر من الضعفين (الفدان : ٤,٢٠٠ متر مربع).
- 20 - E. Vayssettes, « Histoire des derniers Beys de Constantine », in *Revue africaine*, T. 3/1858, p. 116.
- A. Nouschi, *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919*, Paris, P.U.F., 1961, pp. 97-98 et 101.
- الحكور : وهو كراء أراضي الدولة المسماة بأراضي البايليك، والمعروفة في المشرق بأراضي الميري.
- ٢١ - الحاج أحمد الشريف الزهار، "مذكرات"، نشر أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، ١٩٧٤، ص ص. ١٥-١٦.
- الآغا يحيى : قائد الإنكشارية بمدينة الجزائر وإقليمها، عرف بحسن تصرفه، فنظم الإدارة المحلية وأحمد انتفاضات القبائل، واهتم بتحسين البلاد، ورعاية السكان. أمر حسين باشا آخر دايات الجزائر بقتله بفعل الوشاية (١٨٢٧)، ففقدت الجزائر بموته قائداً محنكاً، في وقت فرض فيه الفرنسيون الحصار على السواحل تمهيداً لاحتلال مدينة الجزائر (١٨٣٠).
- ٢٢ - أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٦، الجزء ٢، ص ص. ١٦٠-١٦١.
- ٢٣ - المصدر السابق، ج. ٣، ص. ٢٣.
- ٢٤ - المصدر السابق، ج. ٣، ص. ٢٤.
- ٢٥ - ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، ص ص. ٥٠ و ٥٢-٥٣.
- 26 - Venture de Paradis, «Alger au XVIIIè siècle», pub. par E. Fagnan, in *Revue africaine*, T. 39/1895, pp. 245-246.

- عمر علي بن إسماعيل، انهيار الأسرة القرامانلية في ليبيا (١٧٩٥-١٨٣٥)، طرابلس، ١٩٦٦، ص ص. ٢٢٦-٢٢٧. اعتماداً على تقرير مور (Mur).
- 27 - W. Shaler, *Esquisse de l'État d'Alger*, traduit de l'anglais par Bianchi, Paris, L. Ladvocat, 1830, p. 49.
- لمعرفة قيمة الريال بوجو، انظر هامش ١٤.
- ٢٨ - بيت المال يقصد بها الخزينة العامة حيث تحفظ أموال ومقتنيات الدولة، يشرف عليها عادة الخزنار ويساعده موظفون، منهم الدفتر دار ووكيل الحرج.
- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (١٧٩٢-١٨٣٠)، ط. ٢، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥، ص ص.
- 29 - Dr Shaw, *Voyage dans la Régence d'Alger*, traduit de l'anglais par J. Mac Carthy, Paris, Malin, 1830, p. 176.
- الفرنك: عملة فرنسية عوض بها الجنيه الفرنسي بعد الثورة الفرنسية (١٧٨٩)، وهو عملة فضية تسد بها عادة الاحتكارات الفرنسية، تقدر بربع الريال الإسباني المستعمل (٠,٢٥) وتعادل بالريال الجزائري ٨٦، ١.
- 30 - Venture de Paradis, pp. 242-245.
- ٣١ - عمر علي بن إسماعيل، ص. ٢٢٦.
- 32 - Prince de Bourbon, *La dernière conquête du Roi, Alger, 1830*, Paris, Éd. C. Lévy, 1930, p. 16.
- ٣٣ - ميكال دي إيبالزا، معاهدة السلم الأولى الإسبانية-الليبية (١٧٨٤)، ترجمة طه إدريس، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، ١٩٨٠، ص. ٤٣.
- 34 - Sacerdoti, «Venise et les Régences d'Alger, Tunis et Tripoli (1699-1764)», in *Revue africaine*, n°452-453/1957, pp. 273-297.
- سكة البندقية، وتعرف بالدكة، وهي عملة ذهبية كانت شائعة الاستعمال بأقطار المغرب العربي، تحدد قيمتها العملات الأخرى وهي الريال أو القرش الإسباني، والتالاري النمساوي، والأقجة العثمانية، انطلاقاً من وزنها وهو ٣,٥٥٩ غ. ذهب.
- ٣٥ - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص. ١٩٨.
- ٣٦ - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص ص. ١٩٦-٢١٠.

- A. Dugaste, *Notice sur les poids, mesures et monnaies de Tunis*, Paris, 1832, pp. 52 et suiv.1
- A. Bonneville, *Nouvelle Encyclopédie monétaire*, Paris, Gros, 1849, pp. 44 et suiv.
- كولا فرلايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القره مانلي، ترجمة عبد القادر المحيشي، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، ١٩٨٨، ص ص. ٤٩-٤١.
- 37 - M.-H. Chérif, « Introduction de la piastre espagnole (Rayal) dans la Régence de Tunis au début du XVIII^e siècle, in *Les Cahiers de la Tunisie*, 16^{ème} année, 1968, pp. 45-53.
- حسن حسن الفقيه، اليوميات الليبية، تحقيق محمد الأسطى وعمار جعيدر، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح ومركز دراسة جهاد الليبيين، ١٩٨٤، ص ص. ١٨٤-١٨٥.
- ٣٨ - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص ص. ١٧٩-١٨٣.
- ٣٩ - المصدر السابق، ص. ٢١٣.
- محمد مصطفى الشركسي، سك وتداول النقود بطرابلس الغرب (١٥٥١-١٩١١)، طرابلس، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين، ١٩٩١، ص. ٦٩.
- 40 - W. Shaler., pp. 49-50 et 104.
- ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر في العهد العثماني، موسوعة الجزائر في التاريخ، الجزء الرابع، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤، ص. ٦٢.
- ٤١ - محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس، سيراس للنشر، ١٩٨٠ ص ص. ٩٢ و ٩٤.
- ٤٢ - عمر علي بن إسماعيل، ص. ٢٣٣.
- 43 - M. Dallouni, « Le problème de l'alimentation en eau potable de la ville d'Alger », in *Bulletin de la Société géographique d'Alger*, 1928.
- ٤٤ - عثمان الكعاك، عنابة قبل وبعد الإسلام، مجلة الأصالة، الجزائر، عدد ٣٤-٣٥، ١٩٧٦، ص. ٥٣.

- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣، ص ص. ٣٠-٣١.
- ٤٥ - أحمد بن أبي الضياف، ج. ٢، ص. ١١٨.
- ٤٦ - المصدر السابق، ج. ٣، ص. ١٩٥.
- ٤٧ - حمودة بن عبد العزيز، كتاب الباشي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم ٣٥١، ص. ٣٤٠.
- ٤٨ - لوسيت فالنسي، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر (١٧٩٠-١٨٣٠)، ترجمة إلياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٨٠، ص ص. ٩٥-...
- Nacereddine Saidouni, *L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1792-1830)*, Beyrouth, Dar al-Gharb al-Islami, 2001, pp. 409-416.
- ٤٩ - الحسين بن محمد السعيد الورتلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، نشر محمد بن أبي شنب، الجزائر، مطبعة فونتانا، ١٩٠٨، ص ص. ٦١٠-٦١٤.
- ٥٠ - محمد الهادي الشريف، حمودة بن عبد العزيز وأفكاره التقدمية، بحث قدم في ندوة المؤسسات الدينية ببرلين (٢٤-٢٩ مارس ١٩٨٠)، عمل غير مطبوع، ص. ٣.
- الهيكتولتر، يستعمل في قياس السوائل وتحدد سعته بمئة لتر.
- القفيز، يماثل القيسة أو الكيلة، يستعمل بتونس، ويقدر القفيز الواحد بالنسبة للحبوب بنصف هيكتولتر.
- 51 - Nacereddine Saidouni, *L'Algérois rural*, pp. 83-116.
- ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر، ص. ٥٨.
- كنتال، هو تحويل لكلمة القنطار، يعتبر وحدة قياس الكميات الكبيرة من المحاصيل، يختلف وزنه حسب النواحي والمحاصيل من ١٠٠ إلى ١١٩ رطل (حوالي ٥٤ إلى ٥٩,٥ كلغ).

- حوش بالجزائر وهنشير بتونس وطرابلس، وهو مزرعة صغيرة مؤلفة من عدة جابدات، تكون عادة في ملكية الدولة أو بعض الخواص ويعمل فيها أجراء (الخماسة).

52 - Desfontaines et Peyssonnel, Voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger, pub. par Dureau de la Malle, Paris, Gide, 1838, T. 2.

٥٣ - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، لمحة تاريخية وإحصائية عن إيالة الجزائر، ترجمة محمد العربي الزبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥، ص. ٧٤.

٥٤ - محمد الصالح العنثري، سنين القحط والمسغبة أو مجاعات قسنطينة، نشر رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤، ص. ٣٥.

٥٥ - عبدالله بن محمد بن الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (١١٠٧-١١١٧ هـ/ ١٦٩٥-١٧٠٥ م)، تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيديوني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٦.

- L. Golvin, *Aspects de l'artisanat en Afrique du Nord*, Paris, 1957.
- P. Ricard et A. Bel, *Les industries indigènes de l'Algérie*, Alger, 1913.

56 - Desfontaines et Peyssonnel., T. I, pp. 76-77.

57 - Le D. de Haëdo, «La topographie d'Alger», trad. de A. Berbrugger et Dr. Monneau, in *Revue africaine*, T. 20/1876, pp. 145-163.

58 - Desfontaines et Peyssonnel, op. cit., T. II, pp. 15-16.

59 - L. Golvin, *Les tapis algériens*, Alger, 1953.

٦٠ - ناصر الدين سعيديوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر، ص. ٦٧.

٦١ - المصدر السابق، ص. ٦٦.

٦٢ - محمد رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس (١٧٦٤-١٧٨٢)، تونس، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨٠، ص. ٢٢١.

63 - A. Nouschi, « Constantine à la veille de la conquête française », in *Les Cahiers de la Tunisie*, n°11/1955, p. 381.

- 64 - H. Klein, *Feuillets d'El-Djazar*, Alger, Fontana, 1937, p. 102.
- A. M. Perrot, op. cit.
- محمد رشاد الإمام، ص. ٢٢١.
- أحمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي (١٧٩٥-١٨٣٢)، بيروت، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠١، ص. ٢٤.
- 65 - P. Eudel, *Aperçu historique de l'orfèvrerie algérienne et tunisienne*, Alger, 1920.
- ٦٦ - عبد الله بن محمد بن الشويهد، ص. ٣٠-٣٣.
- 67 - A. Raymond, *Tunis sous les Mouradites, la ville et ses habitants au XVIII^e siècle*, Tunis, Cerès éditions, 2006, pp.
- ٦٨ - علي الميلودي عمورة، مدينة طرابلس العريقة ومعمارها الإسلامي، طرابلس، الفرجاني، ١٩٩٣.
- 69 - C. Charmet, *Le commerce de la Tunisie au XVIII^e siècle*, Alger, s.d., p. 65.
- 70 - M. Emerit, « Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIII^e et au début du XIX^e siècle », in *Bulletin de l'Institut de recherches sahariennes*, Faculté d'Alger, 1^{er} semestre, T. 11/1954, p. 39.
- ٧١ - لوسيت فالنسي، ص. ١٢٩-١٣٠. شارل فيرو، الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة وتعليق محمد عبد الكريم الوافي، ط٢، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٤، ص. ١٨٧ و ٢٢٥.
- 72 - R. Romano, *Commerce et prix du blé à Marseille au XVIII^e siècle*, Paris, A. Colin, 1956, pp. 134-136.
- 73 - M. Emerit, « Les liaisons... », pp. 29-37.
- 74 - W. Shaler., pp. 49-50.
- 75 - P. Masson, « Concessions et compagnies d'Afrique », in *Bulletin de géographie historique et descriptive*, 1909, p. 57.
- M. Mauroy, *Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale*, Paris, 1845, pp. 32-63.
- 76 - P. S. Girard, *Mémoire sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Égypte*, Paris, imp. Royale, 1822, pp. 153-154.

- 77 - M. Emerit, « La situation économique de la Régence d'Alger en 1830 », in *Information historique*, n°2, mars-avril 1952, p. 171.
- 78 - Eu. Plantet, *Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833)*, Paris, F. Alcan, 1889, T. 2, p. 463.
- P. Montagnon, *La conquête de l'Algérie (1830-1871)*, Paris, 1986, p. 50.
- ٧٩ - كوستنازيو بيرنيا، طرابلس منذ ١٥١٠ إلى ١٨٥٠، ترجمة خليفة محمد التليسي، طرابلس، الفرجاني، ١٩٦٩، ص ص. ٢٨٤-٢٨٥.
- ٨٠ - أبو عبد الله محمد بن أبي دينار القيرواني، المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس، تحقيق وتعليق محمد شمام، تونس، المكتبة العتيقة، ١٩٦٧، ص. ٢٠٣.
- ٨١ - الحسن الوزان المعروف بليون الأفريقي، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط. ٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣، ج. ٢، ص ص. ١٧، ٣٧، ٥٠، ٥٦، ٧٤.
- 82 - J.-A. Peyssonnel, op. cit., T. 1, p. 258.
- ٨٣ - حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط. ٤، تونس، دار الجنوب، ٢٠٠١، ص ص. ١١٤-١١٥.
- ٨٤ - رودولفو ميكافي،.
- Dr F. Hoefert, *États tripolitains (Régence de Tripoli)*, 2^{ème} éd., Tunis, Bouslama, 1980.
- ٨٥ - ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر، ص. ٨٨.
- ٨٦ - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص ص. ٥٦١-٥٦٥.
- ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر، ص ص. ٨٩-٩٠.
- عبد الله بن محمد الشويهد، ص ص. ١٤١-١٤٢.
- A. Berbrugger, *Un mémoire sur la peste en Algérie*, Paris, 1847, pp. 205-247.
- N. Saïdouni, *L'Algérois rural...*, op. cit., pp. 362-364.

- Ch. Bois, « Famines et sécheresses en Algérie », in *Revue pour l'étude des calamités*, Genève, 1944, pp. 47-62.
- 87 - Ed. Bloch, *La peste en Tunisie*, Tunis, 1929.
- Ch. Bois, « Sécheresses et pluies en Tunisie », in *Revue pour l'étude des calamités*, Genève, 1944, pp. 3-26.
- P. Sebag, *La peste dans la Régence de Tunis aux 17-18 siècles*, in. Ibla, Tunis, n.109/ 1965, pp.35-48.
- ٨٨ - محمد رجب الزائدي، ليبيا في عهد القره مانلي، بنغازي، دار الكتاب الليبي، ١٩٧٤، ص ٨٧.
- شارل فيرو، ص ص ١٨٧، ٢٢٥، ٣٣٦ - ٣٣٨.
- نيكولاي إ. بروتشين، ص. ١٣١.
- أحمد سعيد الطويل، ص ص. ٢٨٤ - ٢٨٥.
- 89 - E. Lapène, *Aperçu historique sur la Régence d'Alger*, Metz, 1842.
- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص. ٥٦٢.
- ٩٠ - الورتلاني، ص ص. ٢٢٨ - ٢٢٩ و ٦١٢.
- ٩١ - رودولفو ميكاي، ص. ١٠٨.
- ٩٢ - محمد الصالح العنثري، ص. ٣٩.
- ٩٣ - ابن أبي الضياف، ج. ٣، ص. ٥٤.
- 94 - E. Lapène, op. cit., p. 250.
- 95 - C. Boutin, *Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger*, pub. par G. Esquer, Paris, Champion, 1927, pp. 72-73.
- W. Shaler, op. cit., p. 72.
- X. Yacono, «Peut-on évaluer la population de l'Algérie à la veille de la conquête», in *Revue africaine*, T. 98/1954, pp. 277-307.
- 96 - L. Valensi, *Fellahs tunisiens aux XVIII-XIXè siècles*, Paris, 1977, pp. 31-88.
- J. Pignon, «La Tunisie turque et husseïnite», in *Initiation à la Tunisie*, Paris, 1950, pp. 98-133.

- 97 - E. Rossi, « Tripoli », in *Encyclopédie de l'Islam*, Éd. Paris, T. IV, pp. 857-861.
- 98 - T. Bachrouch, *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVII^e siècle*, Tunis, SNET, 1977, p. 35.
- . A. Raymond, p 63
- 99 - Eu. Plantet, *Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la cour (1577-1830)*, Paris, 1883, T. 1, p. 124
- T. Bachrouch, op. cit., p. 43.
- 100 - Le père Dan, *Histoire de la Barbarie et ses corsaires*, Paris, P. Rocolet, 1637, pp. 285, 377-379 et 411-434.
- ١٠١ - شارل أندري جوليان، تاريخ أفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير ابن سلامة، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٥، ج. ٢، ص. ٣٧١.
- ١٠٢ - نيكولاي إ. بروتشين، ص ص. ١٠٥-١٢٠.
- J. Pignon, « L'esclavage en Tunisie de 1590 à 1620 », in *Revue tunisienne*, T.1/1930, pp. 23-37.
- 103- X. de Planhol, *Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, Paris, Falmmarion, 1968,, pp155-158.
- حسن حسني عبد الوهاب، ص ص. ١٣٤-١٣٥.
- M. Epalza et R. Petit, *Études sur les Moriscos andalous en Tunisie*, Madrid, 1973, pp. 77-88.
- ١٠٤ - ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، ص ص. ٢٩ و ٤٨.
- D. Brahimi, « Quelques jugements sur les Maures andalous dans les Régences turques au XVIII^e siècle », in *Revue d'histoire et civilisation du Maghreb*, n°9/1970, pp. 39-51.
- ١٠٥ - أبو سالم عبد الله العياشي، ماء الموائد (رحلة)، نشر محمد حجي، الرباط، ١٩٧٧.
- 106 - N. Saïdouni, *L'Algérois rural.*, p. 320.
- 107 - S. Bencheneb, « Un contrat de mariage algérois du début du XVIII^e siècle », in *Annales de l'Institut des études orientales*, T. XIII/1955, pp. 99-100.
- ١٠٨ - رودولفو ميكافي، ص ص. ٢٠٦-٢٠٧ و ٢٩٦.

- M. Eisenbeth, « Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830) », in *Revue africaine*, T. 96/1952, pp. 114-187.
- C. Hagège, « Communautés juives en Tunisie à la veille du protectorat français », in *Le mouvement social*, Paris, 1980, pp. 35-50.
- ١٠٩ - يعود سببها إلى تحكم اليهود في النشاط التجاري بعد أن وجدوا الدعم والمساندة من الداي مصطفى باشا، وقد حدثت الانتفاضة شهري يونيو وأغسطس (١٢١٠ هـ / ١٨٠٥ م) وتسببت في هلاك ١٠٧ يهودي وهجرة نحو ٢٠٠ أسرة يهودية من مدينة الجزائر إلى مدينة ليفورن بإيطاليا و ١٠٠ أسرة أخرى إلى مدينة تونس.
- عزيز سامح إتر، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمد عامر، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ص. ٥٨٤-٥٨٥.
- J. Chouraqui, *Les Juifs d'Afrique du Nord marchant vers l'Occident*, Paris, P.U.F., pp. 63-84.
- M. Eisenbeth, op. cit., pp. 134-146.
- 110 - P. Costanzo Bergna, op. cit., p. 284.
- ١١١ - ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر، ص ص. ٩٩-١٠٢.
- ١١٢ - المصدر السابق، ص ص. ١٠٠-١٠١.
- عبدالله بن محمد الشويهد، ص. ٦٧.
- 113 - P. Masson., p. 57 et suiv.
- L. Valensi., pp. 31-88.
- ١١٤ - اليولداش (جمعه اليولداشلار)، يطلق على الجندي الإنكشاري المستقدم من الأناضول للعمل العسكري في إيلات المغرب العثمانية، ويشكل هؤلاء الجنود فرق الوجاق الموزع على الحاميات، ويختلف عددهم حسب سياسة الحكام وتبعاً للظروف الأمنية والاقتصادية، وقد تراوح مجمل عدد اليولداشلار في أغلب الفترات التاريخية بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠، ففي القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي كان عددهم يقدر بـ ٨٠٠٠ في الجزائر، وبـ ٤٠٠٠ بتونس، و ٣٠٠ بطرابلس.

- 115 - N. Federmann et H. Aucapitaine, « Notice sur l'histoire et l'administration du Beylik du Titteri », in *Revue africaine*, T. 9/1865.
- L. Valensi, op. cit., pp. 31-88.
- ١١٦ - ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر، ص. ١٠٨.
- ١١٧ - ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، ص. ٤٠-٤٢.
- ١١٨ - ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر...، ص. ١١١-١١٢.
- H. D. de Grammont, *Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)*, Paris, E. Leroux, 1887, p. 409.
- ١١٩ - ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص. ٢٥١ و ٢٧٨-٢٧٩.
- 120 - M. Emerit, *Les tribus privilégiées...*, pp. 44-54.
- J. E. Hebenstreit, *Lettres à Frédéric Auguste II Roi de Pologne*, Pub. par Bernouillies, Berlin-Leipzig, Trad. française par Eyriès sous le titre: «Voyage à Alger, Tunis et Tripoli en 1732», in *Les nouvelles annales de voyages*, T. 16/1830, pp. 44-46, 70-72, 89-90.
- ١٢١ - الحاج الشريف الزهار، ص. ٨٤-٨٧.
- ١٢٢ - صالح عبد المولى الحريري، سياسة يوسف باشا، المجلة التاريخية المغربية، زغوان، عدد ٣٧-٣٨/١٩٨٥، ص. ٨٨-٩٢.
- ١٢٣ - الحسين الورتلاني، ص. ٦٤٤.
- 124 - O. Damerdji, « Tlemcen, un exemple de l'organisation économique d'un centre urbain dans l'Algérie précoloniale », in *Actes du colloque « Structures et cultures précapitalistes »*, Université Paris-Vincennes, Paris, 1981, p. 381.
- ١٢٥ - محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، دمشق، دار البيقظة العربية، ١٩٦٤، ص. ٢٩٥.
- 126 - J. E. Hebenstreit, op. cit., pp. 30-46.

- ١٢٧ - محمد بيرم التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، القاهرة، المطبعة الإسلامية، ١٨٨٥، ج. ١، ص ١٣٢-١٣٣.
- ١٢٨ - صالح عبد المولى الحريري، ص ٨٨-٩٢.
- ١٢٩ - الحسين الورتلاني، ص ٦١٠ و ٦٥٠-٦٥١.
- 130 - G. Esquer, *Les commencements d'un Empire, la prise d'Alger*, Paris, Larousse, 1929, p. 13.
- ١٣١ - الحسين الورتلاني، ص ٢١٧.
- ١٣٢ - رودولفو ميكافي، ص ١٠٨.
- 133 - *Aperçu historique, statistique et topographique sur l'État d'Alger*, rédigé par des officiers français, Marseille, 1830, p. 206.
- ١٣٤ - حمدان بن عثمان خوجة، ص ٨٧.
- ١٣٥ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨١ (٢ ج.).
- العيد مسعود، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة سرتا، قسنطينة، عدد ٣ / ١٩٨٠، ص ٥٨-٧٦.
- ناصر الدين سعيدوني، دور الزوايا التربوي والتعليمي في الجزائر العثمانية (نموذج بلاد القبائل)، أعمال مؤتمر العلم والمعرفة في العالم العثماني، إستانبول، ٢٠٠٠، ص ٤١-٨٧.
- محمد بن محمد الأندلسي الوزير سراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيروت، دار الغرب الإسلامي (ثلاثة أجزاء).
- عثمان الكعاك، محاضرات في مراكز الثقافة بالمغرب العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، القاهرة، معهد الدراسات العربية العليا، ١٩٥٨.
- علي مصطفى المصراتي، مؤرخون من ليبيا، مؤلفاتهم ومناهجهم، طرابلس، ١٩٧٧.
- M. Emerit, « L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 », in *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, Paris, T. 1/1954, pp. 199-212.

- ١٣٦ - الحسين الورتلاني، ص. ٦٢١.
- ١٣٧ - سعد الدين بن شنب، النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر، مجلة جامعة الجزائر، العدد الأول، ١٩٦٤، ص. ٣٩.
- نقلا عن تقارير: و. إسترهazy (W. Esterhazy) وإ. أوربان (I. Urbain).
- ١٣٨ - اعتمدنا في التعريف بالشخصيات العلمية بولايات المغرب العثمانية على المصادر التالية:
- أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، بيروت، مؤسسة الرسالة (جزءان).
 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج ١ و ٢.
 - ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي (تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩.
 - الهادي حمودة الفزي، الأدب التونسي في العهد الحسيني (١٧٠٥-١٨٨١)، تونس، ١٩٧٣.
 - أحمد بن عبد السلام، المؤرخون التونسيون في القرون ١٧ و ١٨ و ١٩، رسالة في تاريخ الثقافة، ترجمة أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الكليري، تونس، بيت الحكمة بقرطاج، ١٩٩٣.
 - محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، بيروت، دار الغرب الإسلامي (٥ ج.)، ١٩٨٢-١٩٨٤-١٩٨٦.
 - محمد مفتاح قريد المصراطي، تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته، القاهرة، ١٩٧٠.
 - علي مصطفى المصراطي، "مؤرخون من ليبيا، مؤلفاتهم ومناهجهم"، طرابلس، ١٩٧٧.
 - الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، ط. ٣، بيروت، المدار الإسلامي، ٢٠٠٤.
- ١٣٩ - أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجمانى في ابتسام الثغر الوهراني، نشر الشيخ المهدي البوعبدلي، قسنطينة، منشورات الشؤون الدينية، ١٩٧٣.

- ١٤٠ - محمد الصالح العنتري، فريدة مؤنسة أو تاريخ بايات قسنطينة، نشر يحيى بوعزيز، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨١.
- ١٤١ - محمد بن خليل بن غلبون، التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تصحيح وتحقيق الطاهر أحمد الزاوي، طرابلس، مكتبة النور، ١٩٦٧، ص. ٢٠٦.
- ١٤٢ - جميل أبو النصر، مدارس العلم التونسية في العهد العثماني، ندوة المؤسسات الدينية، جامعة برلين الحرة، ٢٤-٢٩ مارس ١٩٨٠، عمل غير مطبوع، ص. ٣.
- 143 - Hadj-Sadok, «À travers la Berbérie orientale au XVIII^e siècle, avec le voyageur El-Wartilani», in *Revue africaine*, T. 95/1951, p. 370.
- ١٤٤ - اعتمدنا في التعريف بالطرق الدينية وفروعها على كل من:
- محمد السعيد بن زكري الزاوي، أوضح الدلائل على وجوب إصلاح الزوايا ببلاد القبائل، الجزائر، فونتانا، ١٩٠٣.
 - ناصر الدين سعيدوني، دور الزوايا التربوي والتعليمي، ص. ٤١-٨٧.
 - علي الشامي، مصادر جديدة لدراسة تاريخ الشابية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد ١٣-١٤/١٩٧٩، ص. ٥٥-٨١.
 - علي فهمي خشيم، أحمد زروق والزروقية، ط. ٢، طرابلس، ١٩٨٠.
 - عبد السلام بن عثمان التاجوري، الإشارات لبعض ما بطرابلس من المزارات، نشر روفائيل رابكس، طرابلس، ١٩٢١.
 - E. Demenhem, *Le culte des saints dans l'Islam maghrébin*, Paris, Gallimard, 1954.
 - Ch. Brosselard, *Les khouans, ordres religieux chez les musulmans de l'Algérie*, 2^{ème} éd., Alger, A. Guyot, 1846.
 - X. Coppolani et O. Depont, *Les confréries religieuses musulmanes*, Alger, A. Jourdan, 1897.
 - 145 - Venture de Paradis,., p. 117.
 - N. Saïdouni, *L'Algérois rural*, pp. 284-286.
- ١٤٦ - ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، ص. ٥٨.

- J. E. Hebenstreit, op. cit., p. 26.
- ١٤٧ - ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، ص ٥٣-٥٤.
- شريفة طيان، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ١٩٩١ (غير مطبوعة).
- P. Pichault, *Le costume traditionnel maghrébin*, Alger, 1975.
- ١٤٨ - عبد العزيز الدولاتي، مدينة تونس في العهد الحفصي، تونس، دار سیراس، ١٩٨١، ص ١٧٢-١٩٢.
- عبد العزيز الأعرج، الزليج في العمارة الإسلامية بالجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٩٠.
- علي الميلودي عمورة.
- J. E. Hebenstreit, op. cit., pp. 16-17.
- J. Cotereau, *La maison mauresque*, pub. Les cahiers nord-africains, Paris, 1930.
- ١٤٩ - صالح المهدي، الموسيقى العربية (تونس، الجزائر، ليبيا)، تونس، ١٩٨٦، ص ١٢١-١٤٤.
- ١٥٠ - عبد العزيز بن عبد الجليل، الموسيقى الأندلسية المغربية (فنون الأداء)، سلسلة عالم المعرفة بالكويت، عدد ١٢٩، سبتمبر ١٩٨٨، ص ٥٧-٦١ و ٢٤١-٢٤٨.
- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية، ص ٥٨ و ٦٣-٦٤.
- ١٥١ - صالح المهدي، ص ١٢١-١٤٤.

ثبت بالمصادر والمراجع المعتمدة

أولاً - المصادر والمراجع العربية:

- أبو النصر (جميل)، مدارس العلم التونسية في العهد العثماني، ندوة المؤسسات الدينية، جامعة برلين الحرة، ٢٤-٢٩ مارس ١٩٨٠، عمل غير مطبوع.
- الأعرج (عبد العزيز)، الزليج في العمارة الإسلامية بالجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٩٠.
- الإمام (محمد رشاد)، سياسة حمودة باشا في تونس (١٧٦٤-١٧٨٢)، تونس، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨٠.
- الأندلسي (محمد بن محمد)، الوزير سراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، بيروت، دار الغرب الإسلامي (ثلاثة أجزاء).
- إلتر (عزيز سامح)، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمد عامر، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.
- بروشين (نيكولاي إيليتش)، تاريخ ليبيا في منتصف القرن السادس عشر، حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد حاتم، ط. ٢، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠١.
- ابن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٦، الجزء ٢.
- ابن أبي دينار القيرواني (أبو عبد الله محمد)، المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس، تحقيق وتعليق محمد شمام، تونس، المكتبة العتيقة، ١٩٦٧.
- ابن إسماعيل (عمر علي)، انهيار الأسرة القرامانلية في ليبيا (١٧٩٥-١٨٣٥)، طرابلس. اعتماداً على تقرير مور (Mur).

- ابن زكري الزواوي (محمد السعيد)، أوضح الدلائل على وجوب إصلاح الزوايا ببلاد القبائل، الجزائر، فونتانا، ١٩٠٣.
- ابن سحنون الراشدي (أحمد)، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، نشر الشيخ المهدي البوعبدلي، قسنطينة، منشورات الشؤون الدينية، ١٩٧٣.
- ابن شنب (سعد الدين)، النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر، مجلة جامعة الجزائر، العدد الأول، ١٩٦٤.
- ابن عبد الجليل (عبد العزيز)، الموسيقى الأندلسية المغربية (فنون الأداء)، سلسلة عالم المعرفة بالكويت، عدد ١٢٩، سبتمبر ١٩٨٨.
- ابن عبد السلام (أحمد)، المؤرخون التونسيون في القرون ١٧ و ١٨ و ١٩، رسالة في تاريخ الثقافة، ترجمة أحمد عبد السلام وعبد الرزاق اكليري، تونس، بيت الحكمة بقرطاج، ١٩٩٣.
- ابن عبد العزيز (حمودة)، كتاب الباشي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم ٣٥١.
- ابن عثمان خوجة (حمدان)، المرأة، لمحة تاريخية وإحصائية عن إيالة الجزائر، ترجمة محمد العربي الزبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.
- ابن غلبون (محمد بن خليل)، التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تصحيح وتحقيق الطاهر أحمد الزاوي، طرابلس، مكتبة النور، ١٩٦٧.
- بيرم التونسي (محمد)، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، القاهرة، المطبعة الإسلامية، ١٨٨٥، ج. ١.
- بيرنيا (كوستنازيو)، طرابلس منذ ١٥١٠ إلى ١٨٥٠، ترجمة خليفة محمد التليسي، طرابلس، الفرجاني، ١٩٦٩.
- التاجوري (عبد السلام بن عثمان)، الإشارات لبعض ما بطرابلس من المزارات، نشر روفائيل رابكس، طرابلس، ١٩٢١.
- جوليان (شارل أندري)، تاريخ أفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٥، ج. ٢.

- الحريري (صالح عبد المولى)، سياسة يوسف باشا، المجلة التاريخية المغربية، زغوان، عدد ٣٧-٣٨ / ١٩٨٥.
- الحفناوي (أبو القاسم محمد)، تعريف الخلف برجال السلف، بيروت، مؤسسة الرسالة (جزآن).
- خشيم (علي فهمي)، أحمد زروق والزروقية، ط. ٢، طرابلس، ١٩٨٠.
- الدولاتي (عبد العزيز)، مدينة تونس في العهد الحفصي، تونس، دار سيراتس، ١٩٨١.
- الزائدي (محمد رجب) ليبيا في عهد القره مانلي، بنغازي، دار الكتاب الليبي، ١٩٧٤.
- دي إيبالزا (ميكال)، معاهدة السلم الأولى الإسبانية-الليبية (١٧٨٤)، ترجمة طه إدريس، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، ١٩٨٠.
- الزاوي (الطاهر أحمد)، أعلام ليبيا، ط. ٣، بيروت، المدار الإسلامي، ٢٠٠٤.
- سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨١ (٢ ج).
- سعيدوني (ناصر الدين)، الجانب الاقتصادي والاجتماعي من تاريخ الجزائر في العهد العثماني، موسوعة الجزائر في التاريخ، الجزء الرابع، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤.
- سعيدوني (ناصر الدين)، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (١٧٩٢-١٨٣٠)، ط. ٢، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٥.
- سعيدوني (ناصر الدين)، دراسات أندلسية، مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣.
- سعيدوني (ناصر الدين)، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية (الفترة العثمانية)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠١.
- سعيدوني (ناصر الدين)، دور الزوايا التربوي والتعليمي في الجزائر العثمانية

- (نموذج بلاد القبائل)، أعمال مؤتمر العلم والمعرفة في العالم العثماني، إستانبول، ٢٠٠٠.
- سعيدوني (ناصر الدين)، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي (تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩.
 - سعيدوني (ناصر الدين)، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠.
 - الشامي (علي)، مصادر جديدة لدراسة تاريخ الشابية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد ١٣-١٤/١٩٧٩.
 - الشركسي (محمد مصطفى)، سك وتداول النقود بطرابلس الغرب (١٥٥١-١٩١١)، طرابلس، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين، ١٩٩١.
 - الشريف (محمد الهادي)، تاريخ تونس، ترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس، سيراس للنشر، ١٩٨٠.
 - الشريف (محمد الهادي)، حمودة بن عبد العزيز وأفكاره التقدمية، بحث قدم في ندوة المؤسسات الدينية ببرلين (٢٤-٢٩ مارس ١٩٨٠)، عمل غير مطبوع.
 - الشريف الزهار (الحاج أحمد)، مذكرات، نشر أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، ١٩٧٤.
 - الشويهد (عبد الله بن محمد)، قانون أسواق مدينة الجزائر (١١٠٧-١١١٧ هـ/ ١٦٩٥-١٧٠٥ م)، تحقيق وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٦.
 - الطويل (أحمد سعيد)، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرماني (١٧٩٥-١٨٣٢)، بيروت، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠١.
 - طيان (شريفة)، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ١٩٩١ (غير مطبوعة).
 - عبد الوهاب (حسن حسني)، خلاصة تاريخ تونس، ط ٤، تونس، دار الجنوب للنشر، ٢٠٠١.

- العنتري (محمد الصالح)، سنين القحط والمسغبة أو مجاعات قسنطينة، نشر رابح بونار، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٤.
- العنتري (محمد الصالح)، فريدة مؤنسة أو تاريخ بايات قسنطينة، نشر يحيى بوعزيز، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨١.
- العياشي (أبو سالم عبد الله)، ماء الموائد (رحلة)، نشر محمد حجي، الرباط، ١٩٧٧.
- فالنسي (لوسيت)، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر (١٧٩٠-١٨٣٠)، ترجمة إلياس مرقص، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٨٠.
- فرلايان (كولا)، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القره مانلي، ترجمة عبد القادر المحيشي، طرابلس، مركز دراسة جهاد الليبيين، ١٩٨٨.
- الفزي (الهادي حمودة)، الأدب التونسي في العهد الحسيني (١٧٠٥-١٨٨١)، تونس، ١٩٧٣.
- الفقيه (حسن حسن)، اليوميات الليبية، تحقيق محمد الأسطى وعمار جعيدر، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح ومركز دراسة جهاد الليبيين، ١٩٨٤.
- فيرو (شارل)، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة وتعليق محمد عبد الكريم الوافي، ط ٣، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٤.
- الكعك (عثمان)، عنابة قبل وبعد الإسلام، مجلة الأصالة، الجزائر، عدد ٣٤-٣٥/١٩٧٦.
- الكعك (عثمان)، محاضرات في مراكز الثقافة بالمغرب العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، القاهرة، معهد الدراسات العربية العليا، ١٩٥٨.
- محفوظ (محمد)، تراجم المؤلفين التونسيين، بيروت، دار الغرب الإسلامي (٥ ج)، ١٩٨٢-١٩٨٤-١٩٨٦.
- محمد بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، دمشق، دار اليقظة العربية، ١٩٦٤.

- مسعود (العبد)، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة سرتا، قسنطينة، عدد ٣ / ١٩٨٠.
- المصراطي (علي مصطفى)، مؤرخون من ليبيا، مؤلفاتهم ومناهجهم، طرابلس، ١٩٧٧.
- المصراطي (محمد مفتاح قريد)، تراجم أعيان العلماء من أبناء مصراته، القاهرة، ١٩٧٠.
- المهدي (صالح)، الموسيقى العربية (تونس، الجزائر، ليبيا)، تونس، ١٩٨٦.
- ميكايي (رودلفو)، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرماني، ترجمة طه فوزي، القاهرة، معهد الدراسات العربية العليا، ١٩٦٥.
- الميلودي عمورة (علي)، مدينة طرابلس العريقة ومعمارها الإسلامي، طرابلس، الفرجاني، ١٩٩٣.
- الورتلاني (الحسين بن محمد السعيد)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، نشر محمد بن أبي شنب، الجزائر، مطبعة فونتانا، ١٩٠٨.
- الوزان (الحسن)، المعروف بليون الأفريقي، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط. ٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣، ج. ٢.

ثانياً - المصادر والمراجع الأجنبية :

- Aperçu historique, statistique et topographique sur l'État d'Alger, rédigé par des officiers français, Marseille, 1830.
- Archives du Ministère de la Guerre (A.M.G.) à Vincennes, *Rapport Rousseau sur le système monétaire de Constantine*, 1838.
- Bachrouch (T.), *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIIè siècle*, Tunis, SNET, 1977.
- Benachenhouch (Abderrahmane), *Régimes des terres et structures agraires au Maghreb*, Alger, Éd. Populaire, 1970.
- Bencheneb (S.), « Un contrat de mariage algérois du début du XVIIIè siècle », in *Annales de l'Institut des études orientales*, T. XIII/1955.
- Berbrugger (A.), *Un mémoire sur la peste en Algérie*, Paris, 1847.
- Bergna (Costanzo P.), Tripoli del 1510 al 1850.

- Bloch (Ed.), *La peste en Tunisie*, Tunis, 1929.
- Bois (Ch.), « Famines et sécheresses en Algérie », in *Revue pour l'étude des calamités*, Genève, 1944.
- Bois (Ch.), « Sécheresses et pluies en Tunisie », in *Revue pour l'étude des calamités*, Genève, 1944.
- Bonneville (A.), *Nouvelle Encyclopédie monétaire*, Paris, Gros, 1849.
- Bourbon (Prince de), *La dernière conquête du Roi, Alger, 1830*, Paris, Éd. C. Lévy, 1930.
- Boutin (C.), *Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger*, pub. par G. Esquer, Paris, Champion, 1927.
- Brahimi (D.), « Quelques jugements sur les Maures andalous dans les Régences turques au XVIII^e siècle », in *Revue d'histoire et civilisation du Maghreb*, n°9/1970.
- Brosselard (Ch.), *Les khouans, ordres religieux chez les musulmans de l'Algérie*, 2^{ème} éd., Alger, A. Guyot, 1846.
- Charmet (C.), *Le commerce de la Tunisie au XVIII^e siècle*, Alger, s.d.
- Chérif (M.-H.), « Introduction de la piastre espagnole (Rayal) dans la Régence de Tunis au début du XVIII^e siècle », in *Les Cahiers de la Tunisie*, 16^{ème} année, 1968.
- Chouraqui (J.), *Les Juifs d'Afrique du Nord marchant vers l'Occident*, Paris, P.U.F.
- Coppolani (X.) et Depont (O.), *Les confréries religieuses musulmanes*, Alger, A. Jourdan, 1897.
- Cotereau (J.), *La maison mauresque*, pub. Les cahiers nord-africains, Paris, 1930.
- Dallouni (M.), «Le problème de l'alimentation en eau potable de la ville d'Alger», in *Bulletin de la Société géographique d'Alger*, 1928.
- Damerdji (O.), «Tlemcen, un exemple de l'organisation économique d'un centre urbain dans l'Algérie précoloniale», in *Actes du colloque «Structures et cultures précapitalistes»*, Université Paris-Vincennes, Paris, 1981.
- Dan (Le père), *Histoire de la Barbarie et ses corsaires*, Paris, P. Rocolet, 1637.
- Demenghem (E.), *Le culte des saints dans l'Islam maghrébin*, Paris, Gallimard, 1954.

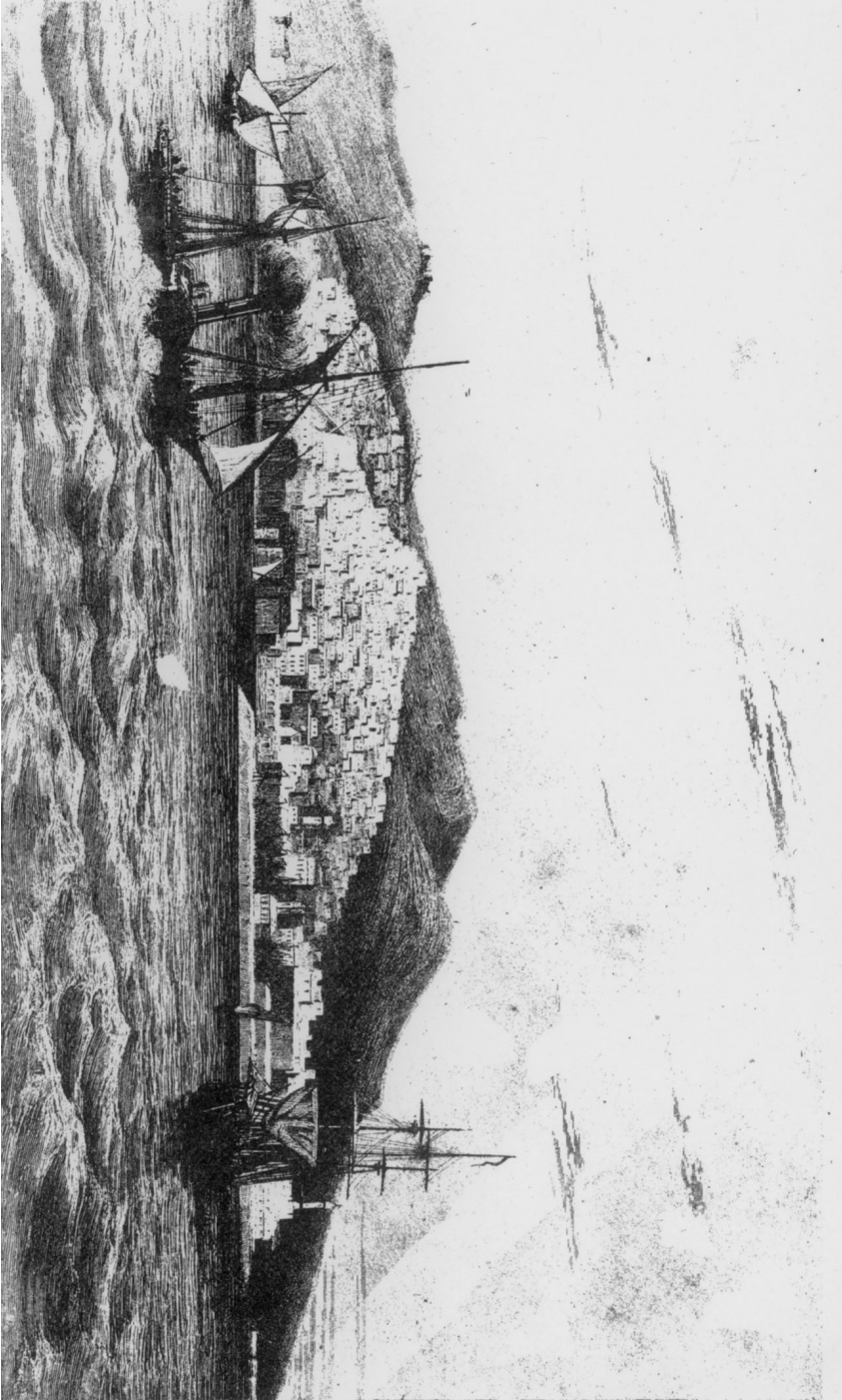
- Desfontaines et Peyssonnel, Voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger, pub. par Dureau de la Malle, Paris, Gide, 1838, T. 2.
- Dugaste (A.), *Notice sur les poids, mesures et monnaies de Tunis*, Paris, 1832.
- Eisenbeth (M.), « Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830) », in *Revue africaine*, T. 96/1952.
- Emerit (M.), « L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830 », in *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, Paris, T. 1/1954.
- Emerit (M.), « La situation économique de la Régence d'Alger en 1830 », in *Information historique*, n°2, mars-avril 1952.
- Emerit (M.), « Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIII^e et au début du XIX^e siècle », in *Bulletin de l'Institut de recherches sahariennes*, Faculté d'Alger, 1^{er} semestre, T. 11/1954.
- Emerit (M.), *Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du 19^e siècle*, in *Annales E.S.C Paris*, n.1/1966, pp.44-58.
- Epalza (M.) et Petit (R.), *Études sur les Moriscos andalous en Tunisie*, Madrid, 1973.
- Esquer (G.), *Les commencements d'un Empire, la prise d'Alger*, Paris, Larousse, 1929.
- Eudel (P.), *Aperçu historique de l'orfèvrerie algérienne et tunisienne*, Alger, 1920.
- Federmann (N.) et Aucapitaine (H.), « Notice sur l'histoire et l'administration du Beylik du Titteri », in *Revue africaine*, T. 9/1865.
- Genty de Bussy (P.), *De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger*, T. 2, Paris, Firman-Didot, 1839.
- Girard (P. S.), *Mémoire sur l'agriculture, l'industrie et le commerce de l'Égypte*, Paris, imp. Royale, 1822.
- Golvin (L.), *Aspects de l'artisanat en Afrique du Nord*, Paris, 1957.
- Golvin (L.), *Les tapis algériens*, Alger, 1953.
- Grammont (H. D. de), *Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)*, Paris, E. Leroux, 1887.
- Hadj-Sadok, « À travers la Berbérie orientale au XVIII^e siècle, avec le voyageur El-Wartilani », in *Revue africaine*, T. 95/1951.
- Haëdo (Le D. de), « La topographie d'Alger », trad. de A. Berbrugger et Dr. Monneau, in *Revue africaine*, T. 20/1876.

- Hagège (C.), « Communautés juives en Tunisie à la veille du protectorat français », in *Le mouvement social*, Paris, 1980.
- Hebenstreit (J. E.), *Lettres à Frédéric Auguste II Roi de Pologne*, Pub. par Bernouillies, Berlin-Leipzig, Trad. française par Eyriès sous le titre : « Voyage à Alger, Tunis et Tripoli en 1732 », in *Les nouvelles annales de voyages*, T. 16/1830.
- Hoefert (Dr F.), États tripolitains (Régence de Tripoli), 2^{ème} éd., Tunis, Bouslama, 1980.
- Klein (H.), *Feuillets d'El-Djazar*, Alger, Fontana, 1937.
- Lapène (E.), *Aperçu historique sur la Régence d'Alger*, Metz, 1842.
- Masson (P.), « Concessions et compagnies d'Afrique », in *Bulletin de géographie historique et descriptive*, 1909.
- Mauroy (M.), *Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale*, Paris, 1845.
- Memmi (A.), « Exemple de structure de la propriété dans une bourgade tunisienne au XIX^e siècle (Ksar-Hellal) », in *Actes du Colloque : Structures précapitalistes*, Université Paris VIII, Paris, 1981.
- Montagnon (P.), *La conquête de l'Algérie (1830-1871)*, Paris, 1986.
- Morineau (M.), « L'ankylose de l'économie méditerranéenne au XVIII^e et au début du XIX^e siècle », in *Actes de Journées d'Étude*, Nice, 12-13 mai 1972.
- Nouschi (A.), « Constantine à la veille de la conquête française », in *Les Cahiers de la Tunisie*, n°11/1955.
- Nouschi (A.), *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919*, Paris, P.U.F., 1961.
- Perrot (A. M.), *Alger, esquisse topographique*, Paris, Ladvocat, 1830.
- Pichault (P.), *Le costume traditionnel maghrébin*, Alger, 1975.
- Pignon (J.), « L'esclavage en Tunisie de 1590 à 1620 », in *Revue tunisienne*, T.1/1930.
- Pignon (J.), « La Tunisie turque et husseïnite », in *Initiation à la Tunisie*, Paris, 1950.
- Planhol (X. de), *Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, Paris, Falmarion, 1968.

- Plantet (Eu.), *Correspondance des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la cour (1577-1830)*, Paris, 1883, T. 1.
- Plantet (Eu.), *Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833)*, Paris, F. Alcan, 1889, T. 2.
- Pouyanne (J.), *La propriété foncière en Algérie*, Alger, A. Jourdan, 1900.
- Raymond (A.), *Tunis sous les Mouradites, la ville et ses habitants au XVIII^e siècle*, Tunis, Cerès éditions, 2006.
- Ricard (P.) et Bel (A.), *Les industries indigènes de l'Algérie*, Alger, 1913.
- Rinn (L.), « Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey », in *Revue africaine*, T. 41/1897.
- Romano (R.), *Commerce et prix du blé à Marseille au XVIII^e siècle*, Paris, A. Colin, 1956.
- Rossi (E.), « Tripoli », in *Encyclopédie de l'Islam*, Éd. Paris, T. IV.
- Sacerdoti (A.), « Venise et les Régences d'Alger, Tunis et Tripoli (1699-1764) », in *Revue africaine*, n°452-453/1957.
- Saidouni (Nacereddine), *L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1792-1830)*, Beyrouth, Dar al-Gharb al-Islami, 2001.
- Saidouni (Nacereddine), *Le waqf en Algérie à l'époque ottomane (XVII-XIX^e siècles)*, Koweït, Fondation publique des Awqaf, 2007.
- Sebag (P.), *La peste dans la Régence de Tunis aux 17-18 siècles*, in. Ibla, Tunis, n.109/ 1965, pp.35-48.
- Shaler (W.), *Esquisse de l'État d'Alger*, traduit de l'anglais par Bianchi, Paris, L. Ladvocat, 1830.
- Shaw (Dr), *Voyage dans la Régence d'Alger*, traduit de l'anglais par J. Mac Carthy, Paris, Malin, 1830.
- Urbain (I.), « Appendice, Notice sur l'ancienne province du Titteri », in *Tableau de la situation des établissements français en Algérie, 1844-1845*.
- Valensi (L.) *Fellahs tunisiens aux XVIII-XIX^e siècles*, Paris, 1977.
- Vallière (Consul), *Mémoire (Alger en 1781)*, pub. Par Chaillou, Toulon, s.d.
- Vayssettes (E.), « Histoire des derniers Beys de Constantine », in *Revue africaine*, T. 3/1858.

- Venture de Paradis, « Alger au XVIII^e siècle », pub. par E. Fagnan, in *Revue africaine*, T. 39/1895.
- Worms (Dr), « Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans », in *Journal Asiatique*, janvier, 1844.
- Yacono (X.), « Peut-on évaluer la population de l'Algérie à la veille de la conquête », in *Revue africaine*, T. 98/1954.

الخرائط والأشكال والصور



مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر

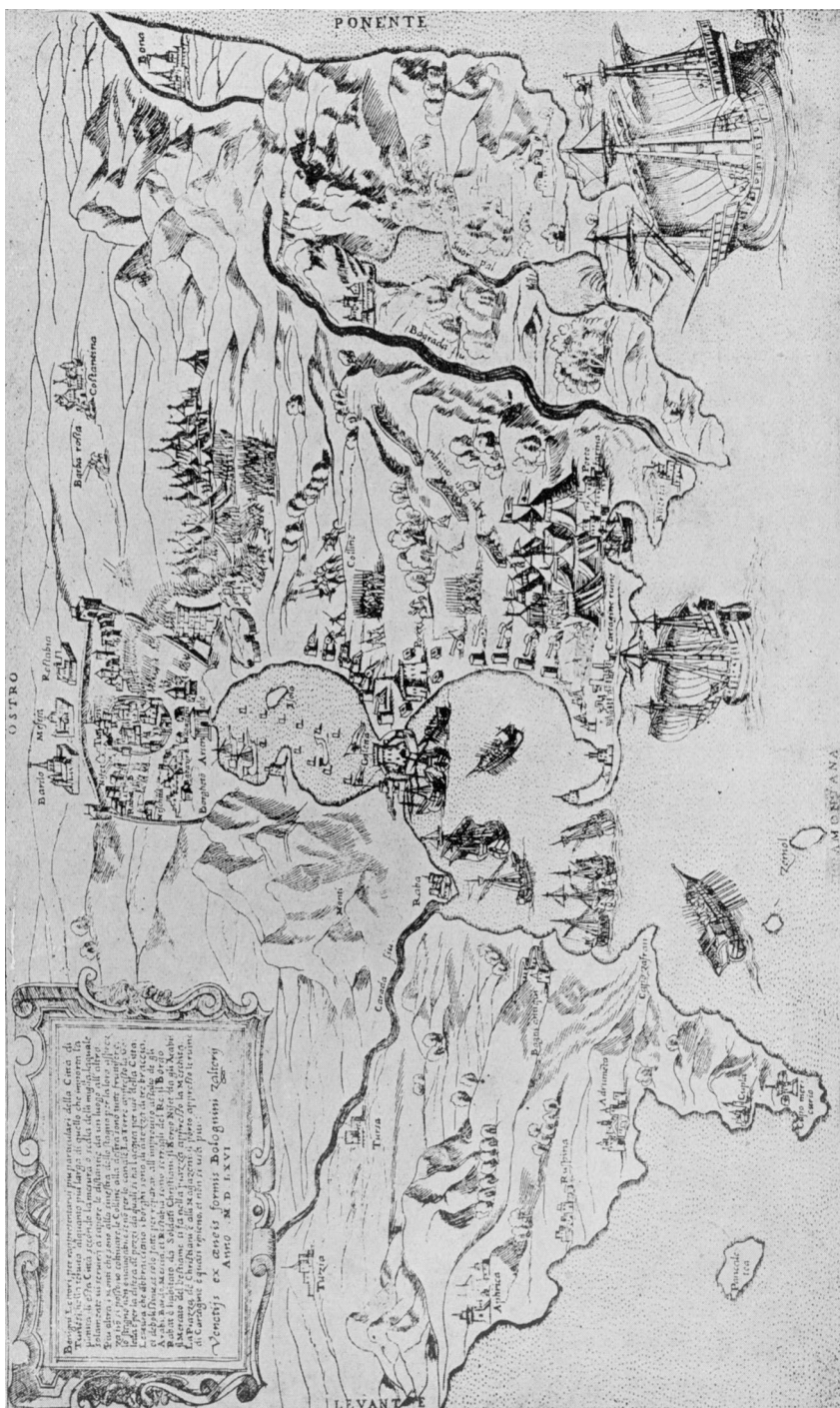


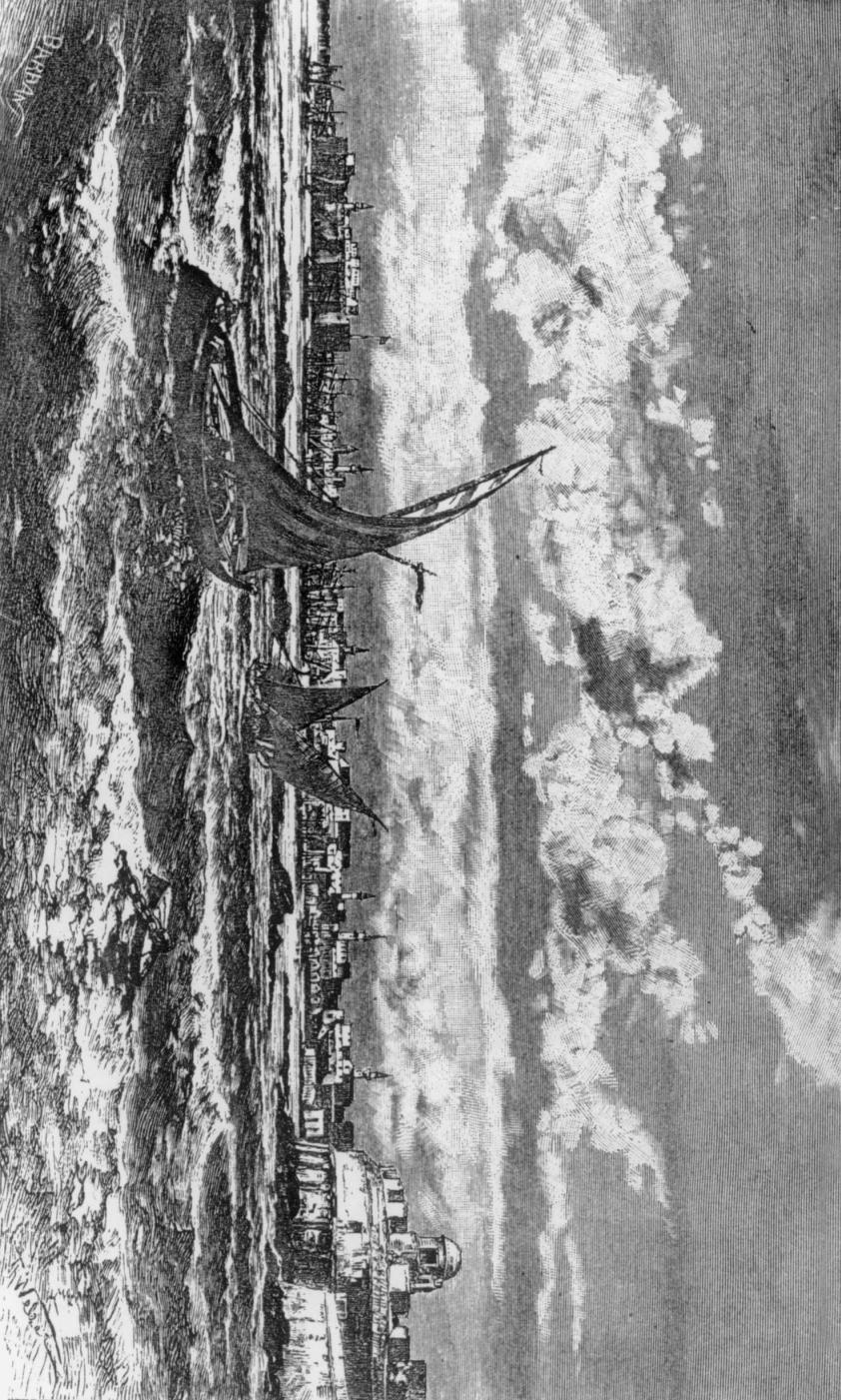
فقيه وقاخي في زيه التقليدي



صورة لكتاب (مدينة قرآنية) بالجزائر تعود إلى سنة ١٨٣٣

رسم لمدينة تونس تعود إلى سنة ١٥٣٥ (في مقدمة الصورة خليج تونس وبحيرتها)

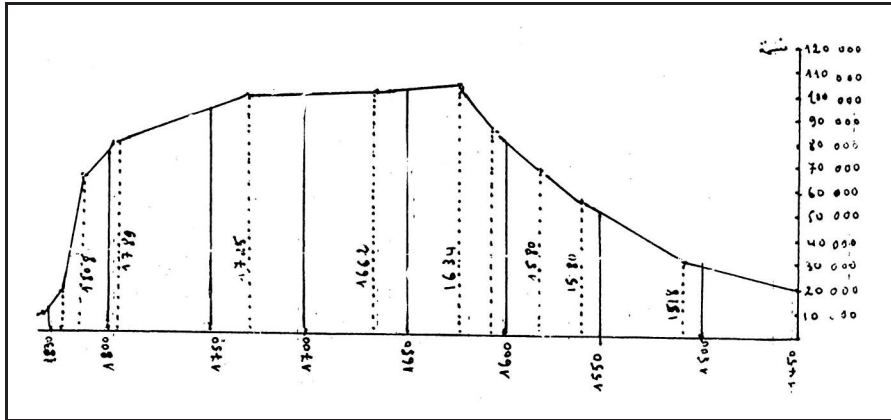




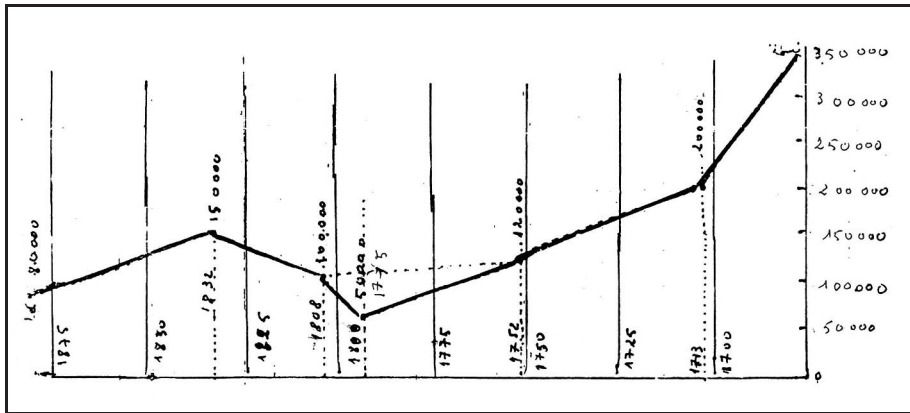
منظر عام لمدينة طرابلس الغرب أخذ من البحر (ث. ويبير Th. Webat) أثناء حكم القرمانليين



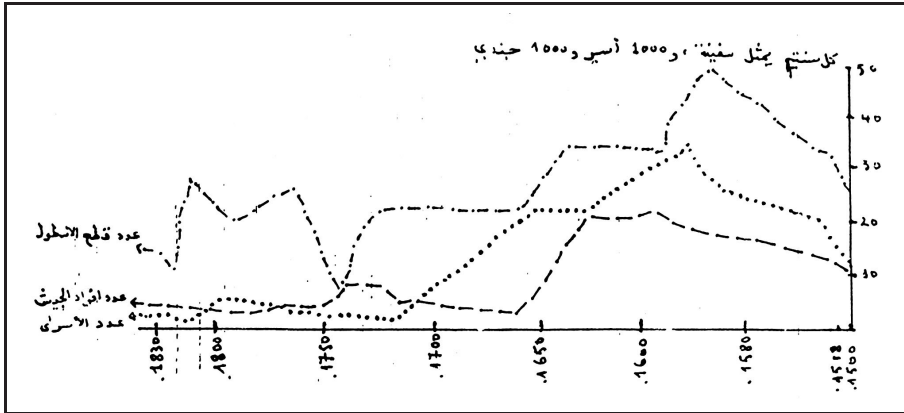
محصور لمدينة طرابلس الغرب في القرن السادس عشر (عن لافرييري Laffrey) ١٥٦٠



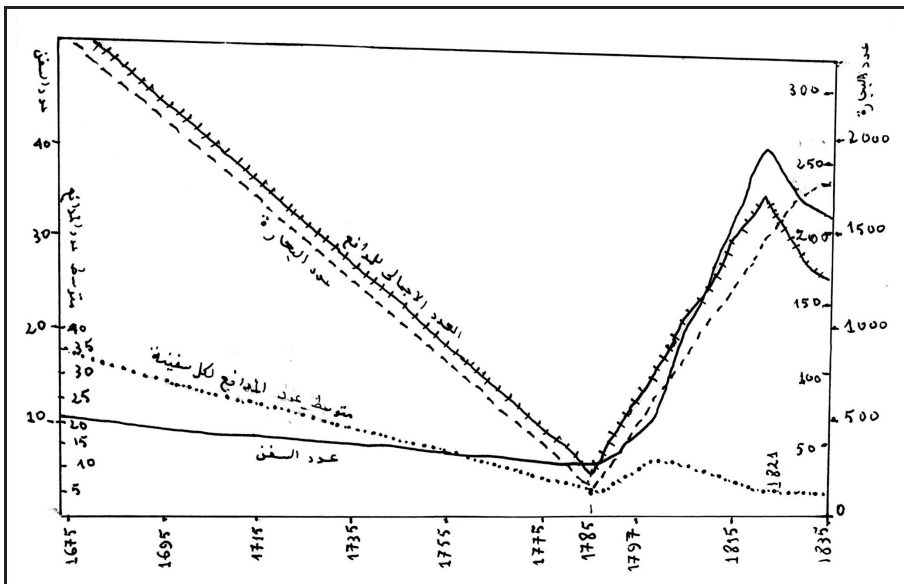
تطور سكان مدينة الجزائر في العهد العثماني



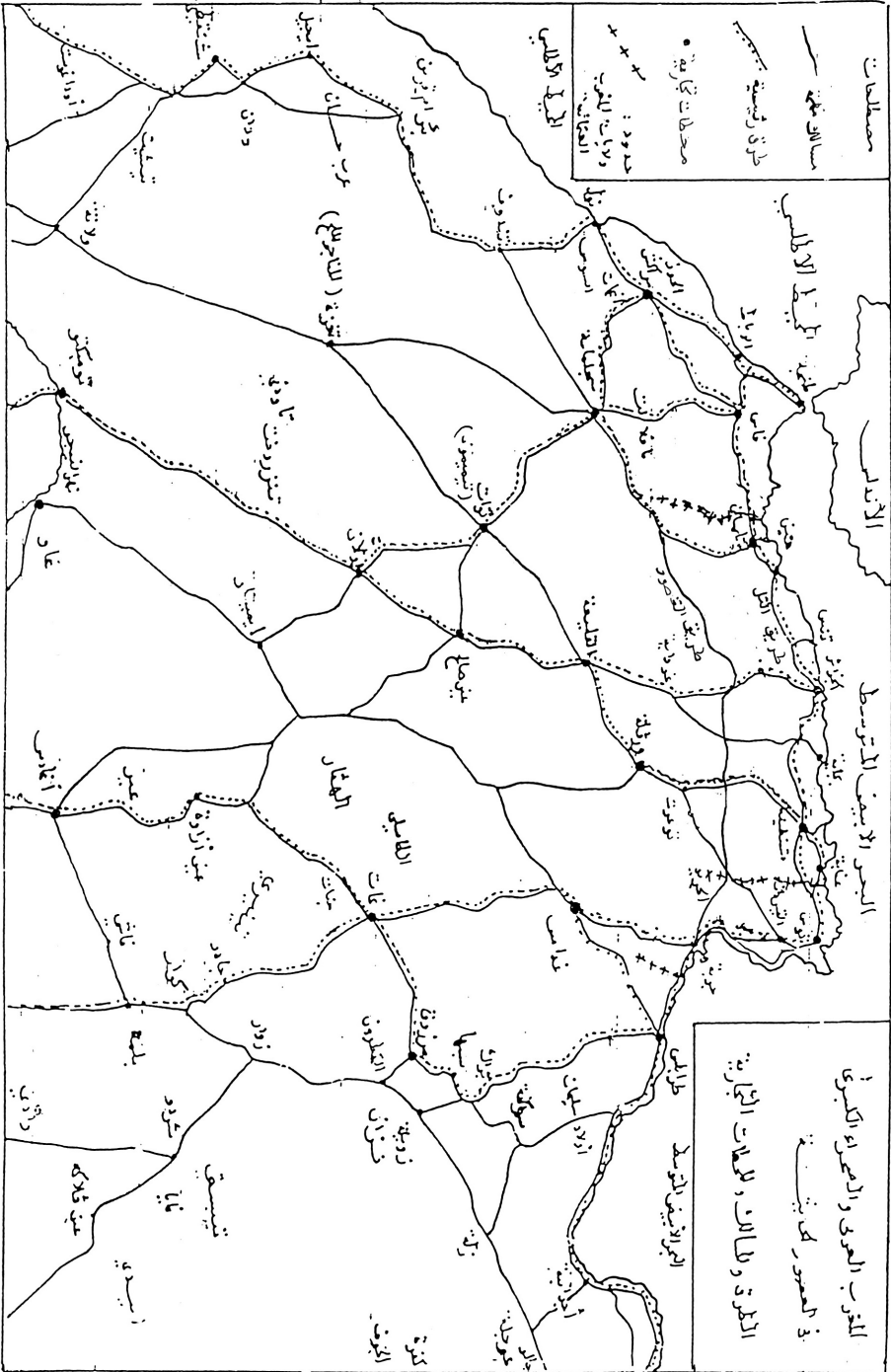
تطور سكان مدينة تونس في العهد العثماني
(القرن الثامن عشر والتاسع عشر)

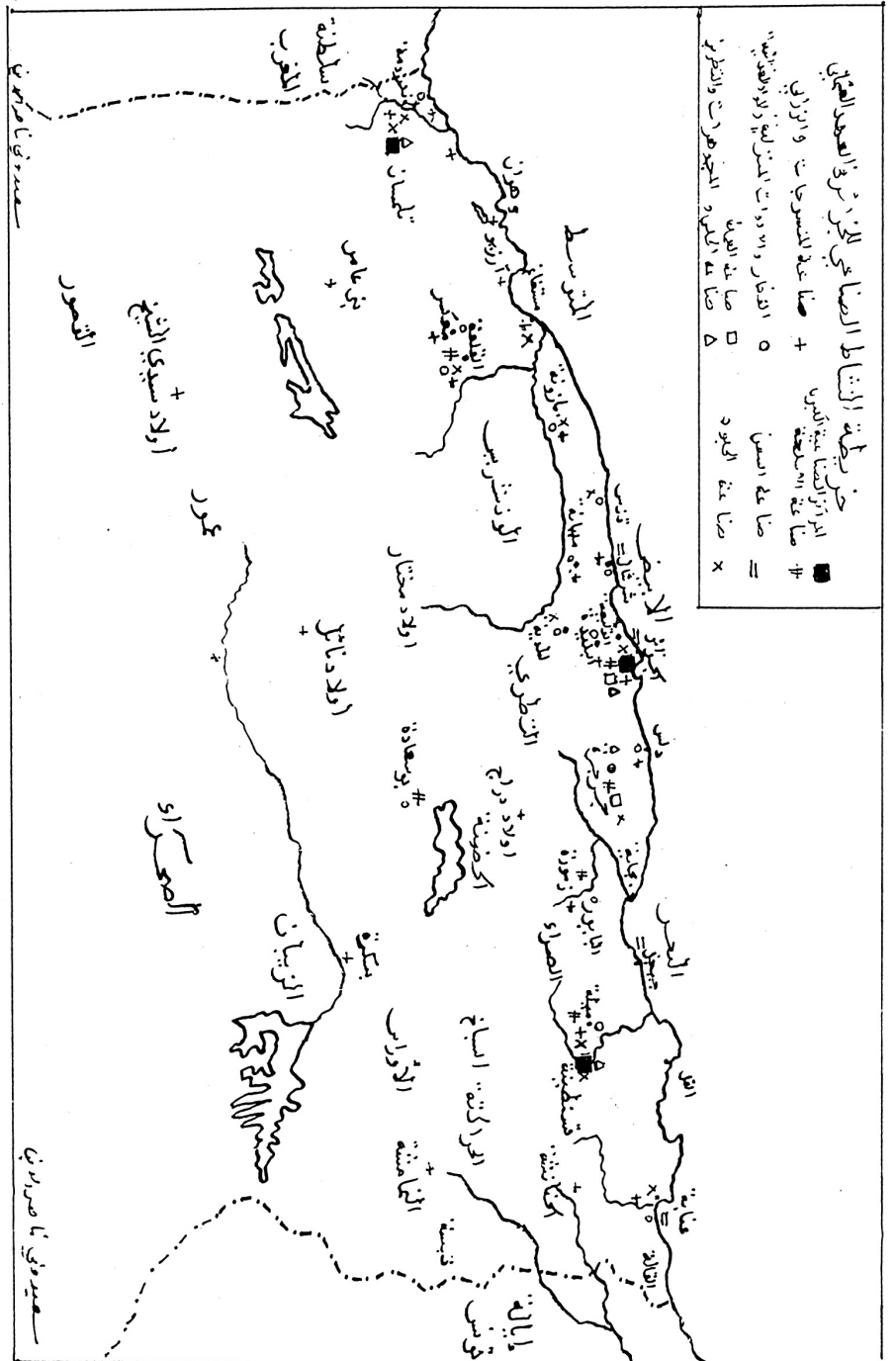


تطور القطع البحرية وعدد الأسرى وأفراد الجيش بالجزائر
أثناء العهد العثماني



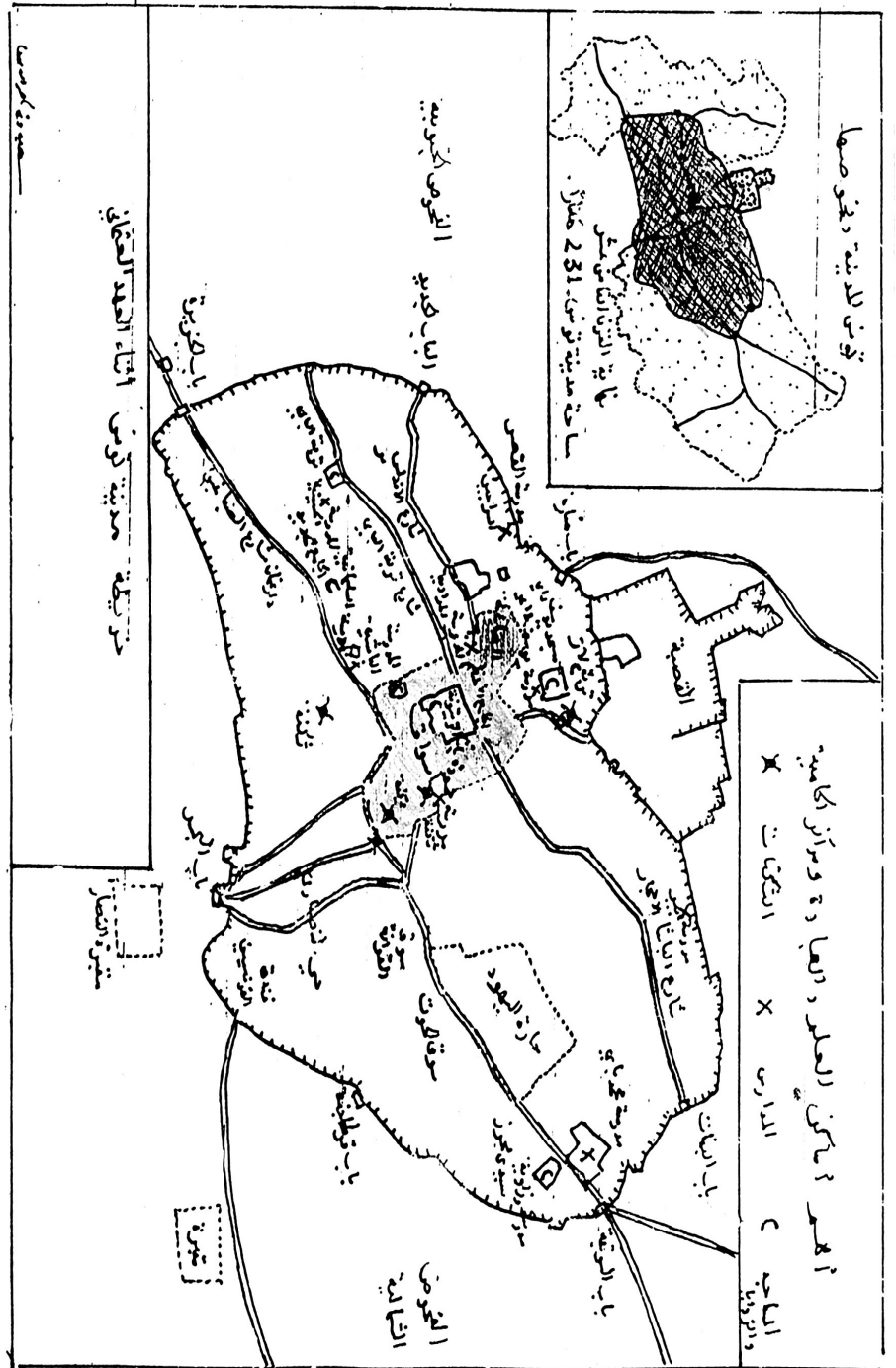
تطور البحرية الطرابلسية أثناء العهد العثماني

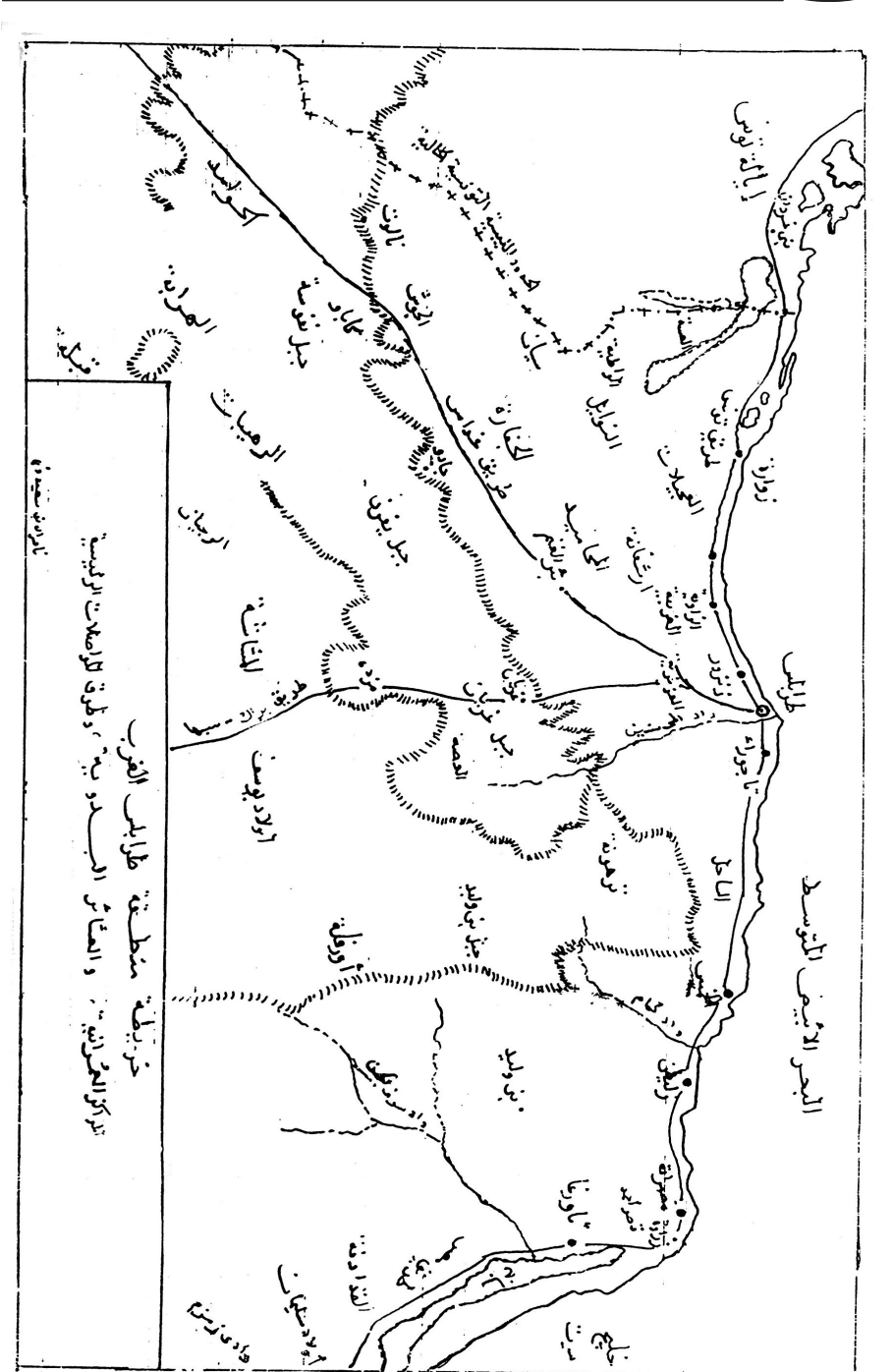


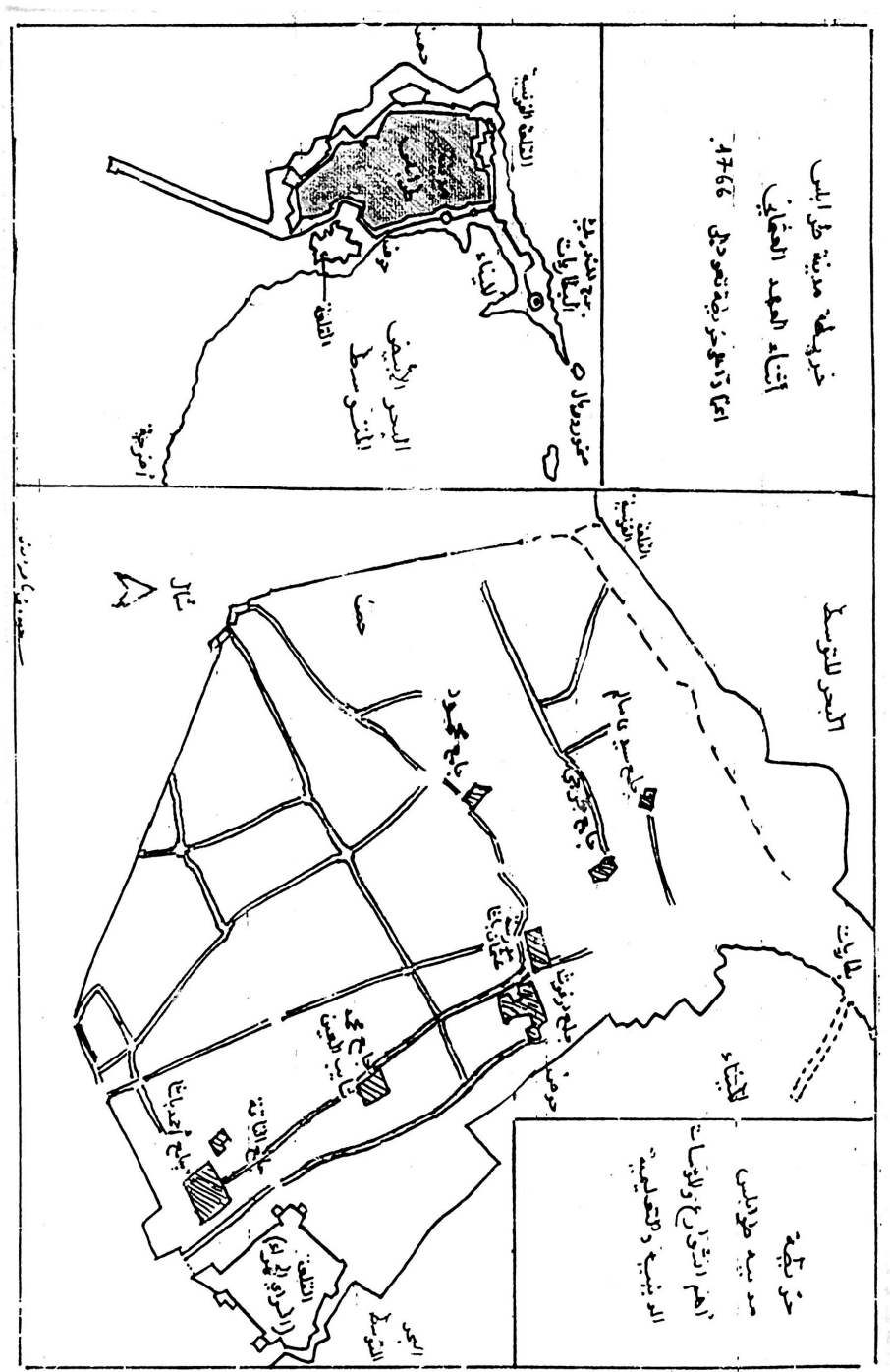












Economic, Social and Cultural Situation in Maghreb Ottoman Provinces (Algeria, Tunisia, Tripolitania) from 10th to 14th H. Centuries (16th-19th Centuries)

Abstract

The aim of this study is to go beyond the traditional display of historical events and international relations of Maghreb Ottoman provinces (Algeria, Tunisia, Tripolitania) and to highlight their everyday life realities. It also tries to provide an overall, plain and simple picture of the local history of the Ottoman entities in North Africa (10th-14th H. centuries/16th-19th centuries), a picture that transcends territorial boundaries and portrays these entities as a homogenous human realm, a unified cultural area and a single social structure whose conditions are very similar and whose activities are highly complementary.

This global approach to the internal history of Maghreb Ottoman provinces emphasize the influential factors and the main features of the economic activity related to various aspects as property regime, tax system, production modalities and categories, trade and related maritime activity. It presents the social conditions of a human configuration based on urban communities and rural groups interacting through changing rapports and struggles involving the local forces and Central Administration. It also depicts different aspects of the cultural life, notably the main spiritual trends and knowledge output shaped and oriented by *fouqaha* and *marabouts* who were in charge of education and cult institutions.

The whole contribution is fundamentally based on the key sources and references on Maghreb Ottoman history.

Author:**Dr. Necereddin Saidouni**

- Ph.D. in Modern History from The University of Provence (France) 1988.
- Assistant Professor, Department of History, University of Kuwait.
- Previously Professor of Modern and Contemporary History, Department of History, Algiers University.

Publications:**A. Books:**

- 1 - Islamic Occident Historical and Geographical Heritage (Biographies), Beirut, 1999.
- 2 - Historical Methodology Fundamentals, Algiers, 2000.
- 3 - Algeria: Bases and Perspectives (Historical Issues and Concepts), Beirut, 2000.
- 4 - Algerian Notes, Beirut, 2000.
- 5 - The Era of Emir Abdelkader, Kuwait, 2000.
- 6 - Studies on Property, Waqf and Fiscality, Beirut, 2001.
- 7 - Andalusian Studies, Beirut, 2003.
- 8 - Algiers Markets Code (1695 - 1705), Manuscript, Beirut, 2006.
- 9 - Waqf in Ottoman Algeria (17th - 19th centuries), Kuwait, 2007.
- 10 - Hebenstreit Trip to Algiers, Tunis and Tripolitania (1732), Beirut, 2008.

B. Papers:

- 1 - European Historical School in the 16th Century (in Dirassat Inssania, Algiers, no 1-2, 2001).
- 2 - Toward a New Approach to Arab Contemporary History: Concepts and Theories. Gulf Historical and Archaeological Journal, no 2, 2006.
- 3 - European Renaissance Concept of War. Alam Al-Fikr, Vol. 36, no 2, 2007.
- 4 - Paris: A Product of Genius Loci and Human Action. Alam al-Fikr, Vol. 38, no 3, 2010.

Monograph 318

**Economic, Social and Cultural Situation in
Maghreb Ottoman Provinces
(Algeria, Tunisia, Tripolitania)
from 10th to 14th H. Centuries
(16th-19th Centuries)**

Dr. Nacereddine Saidouni

Department of History - Faculty of Arts
University of Kuwait

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حويات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحويات؛ وذلك من خلال إجاباتكم عن هذه الأسئلة:

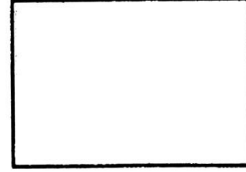
- ١ - العمر: سنة
- ٢ - الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٣ - بلد الإقامة: ☐ الكويت ☐ خارج الكويت (انكر)
- ٤ - التعليم: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- ٥ - طبيعة المهنة: ☐ أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (وانكرها) ...
- ٦ - مواضيعك المفضلة: ☐ أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐ تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (وانكرها) ...
- ٧ - كيف تحصل على الحويات؟ ☐ شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐ لا
- ٨ - هل تصك الحويات في الوقت المناسب؟ ☐ نعم ☐ لا
- ٩ - رأيك في حجم الحويات؟ ☐ كبير ☐ متوسط ☐ صغير
- ١٠ - كيف ترى موضوعات الحويات؟ ☐ متنوعة ☐ غير متنوعة
- ١١ - ما الطابع العام للحويات من وجهة نظرك؟ ☐ لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع
- ١٢ - هل تقرأ الحويات بانتظام؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٣ - هل تقرأ الحويات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٤ - هل تقرأ الحويات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٥ - هل تحتفظ بالحويات بعد قراءتها؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٦ - اقترحاتك لتطوير الحويات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....





حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
ص.ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION



التعاون Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول

في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ — يناير ١٩٨٦ م

— تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول
مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية
والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

— تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت
عنوان : بحوث — آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب /
يوميات مجلس التعاون / بيليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

بحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشاركون مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير — مجلة التعاون

ص . ب : ٧١٥٣ — الرياض : ١١٤٦٢

هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)

فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)

Email : attaawun@gcc-sg.org



لجنة التأليف والتعريب والنشر



جامعة الكويت مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب
والنشر - التابعة لمجلس النشر
العلمي بجامعة الكويت
في عام 1976 م .

* أهداف اللجنة :

- 1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .
- 2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .
- 3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book) . و المترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها علي نفقة الجامعة. ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atape

مجلة فصلية أكاديمية

محكمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرحمن الملحم



صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية	
٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً	الأفراد
١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً	المؤسسات



توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣

E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol>

ISSN 1029 - 6069

المجلة التربوية



مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
رئيس التحرير: أ. د. راشد علي السهل



نشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية
- وملخصات الرسائل الجامعية

❖ تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
❖ تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنائير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنائير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

مَجَلَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالدراسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

فَصْلِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مَحْكَمَةٌ تَصُدِّرُ عَنْ مَجْلِسِ النُّشْرِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْكُوَيْتِ
تُعْنَى بِالْبَحْثِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

رئيس التحرير السيد الأستاذ الدكتور: أبو اليزيد أبو زيد العجمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤ هـ - أبريل ١٩٨٤ م

- * تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- * تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
- * تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
- * تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسال المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤
بذالة: ٢٤٨٤٦٨٤٣ - ٢٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - josais@kuniv.edu.kw

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS>

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيسة التحرير

د. فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون
منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف علوم البحث والدراسة .

ومن ابوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها .
- البيبلوجرافيا العربية.
- ملخصات الرسائل الجامعية:
- ماجستير - دكتوراه.
- التقارير : مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 17073 الخالدية - الرمز البريدي : 72451 الكويت

تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833215 +965 - فاكس: 24833705 +965

E-mail: jgaps@ku.edu.kw - <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps>

تفهرس المجلة في دليل أولرخ الدولي تحت رقم 1807614

الرقم الدولي للمجلة 4288 - 0254 ISSN:

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية - أكاديمية - محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات



رئيسة التحرير: الدكتورة طيبة عبد المحسن العصفور



توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

ص.ب 27780 الصفاة، 13055 - الكويت

تليفون: 00965-4810436

فاكس 4836026

E-mail: JSS@kuc01.kuniv.edu.kw



تفتح أبوابها أمام

أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال

العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة

والاسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم

التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم

بالقضايا المطروحة.

المقابلات والمناقشات الجادة

ومراجعات الكتب والتقارير.

تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في

مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتريها.

الاشتراكات

الدول الأجنبية

15 دولاراً

أفراد

60 دولاراً في السنة

110 دولارات لسنتين

مؤسسات

الكويت والدول العربية

3 دنانير سنوياً ويضاف إليها
دينار واحد في الدول العربية

أفراد

15 ديناراً في السنة

25 ديناراً لمدة سنتين

مؤسسات

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسجولاً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العدلية).

Visit our web site: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss>

المجلة العربية للمعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

بحوث باللغة العربية

بحوث باللغة الإنجليزية

مناقشات وندوات

عروض الكتب الجديدة

تقارير ومؤتمرات

مجلس
النشر
العلمي

رئيسة التحرير

أ.د. سعد عبد الوهاب عبد الرحمن



P.o.Box: 26585 - Safat. 13126 kuwait

Tel: (+965) 4817689 - 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail: ajh@kuniv.edu.kw <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/>



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م



مدير المركز
د. فهد عبدالرحمن الناصر

يصدر عن المركز مايلي:

- ❖ سلسلة الإصدارات الخاصة.
- ❖ سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- ❖ مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- ❖ سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
- ❖ سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير، الدكتوراه).
- ❖ دليل الرسائل الجامعية «الماجستير والدكتوراه» لباحثين المعنيين في موضوعاتهم بمنطقة الخليج والجزيرة العربية «جزأين».

سلسلة الإصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة . صدر العدد الأول عام ١٩٩٧م.
يرحب المركز بنشر الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات.

قواعد النشر

- أولاً : أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية :
السياسة ، الاقتصاد ، الجغرافيا ، التاريخ ، علم النفس ، الاجتماع ، التربية ، اللغة العربية وآدابها ، الثقافة ، البيئة ، القانون ، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون) .
ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .
ثالثاً : لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .
رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو (الدراسة) عن ١٠٠ صفحة ، ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٣ د.ك	٤ د.ك	٦٠ دولاراً
المؤسسات	١٥ د.ك	١٥ د.ك	٦٠ دولاراً

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز

ص.ب : ٦٤٩٨٦ (ب) الشويخ ، ١٧٠٤٦٠ الكويت

هاتف : ٤٨١٦٧٩٩ - ٤٨١٦٨٠٧ - ٤٨١٦٨٢٤ (الافتاح الدولي ٠٠٩٦٥) فاكس : ٤٨١٤٢٩٥ - ٤٨١٠٤٧٤

البريد الإلكتروني للمركز cgaps@kuni.edu

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز www.cgaps.kuniv.edu

المراسلات

المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ.د. علي محمود عبد الرحيم

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ .
- First issue, November 1993.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصلية في مجال العلوم الإدارية.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September).
- تساهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- Listed in several international databases.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنائير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنائير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: (965) 4827317 أو 4416 / 4734 (965) 4984415 - فاكس: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuniv.edu.kw - Web Site: <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas>



مجلة الكويت للعلوم والهندسة

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

EDITOR - IN - CHIEF: *Prof. Fawzia Al-Ruwaih*

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

An International Journal of the University of Kuwait

ISSN 1024 8684

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also all fields of Engineering and Computer Sciences. The Journal is published biannually (June and December) by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University - one volume in two parts.

The Journal is cited in Chemical Abstracts, Compumath Citation Index, Current Contents, Energy Data Base, Helminthological Abstracts, Mathematics Abstracts, Mathematical Reviews, Microbiological Abstract, Petroleum Abstracts, Science Citation Index, Zentralblatt fur Mathematik, and Zoological Record. The Journal current page and titles are featured on our website.

Refer to the **Instructions to Authors** for submission of manuscripts.

مجلة الكويت للعلوم والهندسة

المجلة العالمية لجامعة الكويت

ISSN 1024 8684

مجلة الكويت للعلوم والهندسة دورية علمية عالمية تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت تهتم بنشر البحوث الأصلية المحكمة في مختلف العلوم الطبيعية والحياتية والتطبيقية وجميع فروع علوم الهندسة وعلوم الكمبيوتر. تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) في جزأين اثنتين أحدهما يختص بالهندسة والآخر بالعلوم.

الاستفسارات بخصوص النشر بالمجلة تطلب من مدير التحرير بالعنوان المذكور على الصفحة المقابلة. يرجى مراجعة إرشادات النشر للمؤلفين في الصفحات الأخيرة من العدد. وكذلك على صفحة الإنترنت.

www.kjse.kuniv.edu.kw

Annual Subscription (two parts, including Postage)

Inside Kuwait		Arab Countries		Other Countries	
for individuals	for establishments	for individuals	for establishments	for individuals	for establishments
3 KD	15 KD	4 KD	15 KD	15 US\$	60 US\$

Index to Kuwait Journal of Science & Engineering from Volume 1 to 35 is available from the Kuwait Journal of Science & Engineering, Academic Publication Council, Kuwait University.

Enquiries about the journal should be sent to the Managing Editor.

All Correspondence and Manuscripts directed to: Editor-in-Chief: Prof. Fawzia Al-Ruwaih
P.O.Box 17225, Khaldiya 72453, KUWAIT,

Tel: (+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456. Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjse@ku.edu.kw - Website: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/kjse

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin

Department of Arabic Language and
Literature - University of Jordan

Prof. Hayat N. Al-Hajji

Department of History
University of Kuwait

Prof. Ahmed Etman

Department of Greek and Latin
Studies - University of Cairo

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al-Fehri

Department of Arabic Language and
Literature - University of Mohamed V

Prof. Ismail S. Muqlad

Department of Political Science -
University of Assiout

**Prof. Marie-Therese Abdul
Messieh**

Department of English Language and
Literature - University of Kuwait

Prof. Imam Abdul Fattah Imam

Department of Philosophy
University of Ain-Shams

**Prof. Mohammed Ghanem
Al-Rumeihi**

Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein

Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mohammed M. I. Al-Dib

Department of Geography
University of Ain-Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil

Department of Psychology - University of Ain Shams

Editorial Board

Dr. Fatima Ibrahim AL - Khalifa

Editor-in-chief

Prof. Ahmed Al-Toukhi

Department of History

Prof. Hassan Sayed Abul-Enen

Department of Geography

Prof. Ali A. Altarrah

Department of Sociology and
Social Work

Prof. Mohammed A. Al-Taweel

Department of Arabic Language
and Literature

Dr. Hani Amin Azir

Department of English Language
and Literature

Prof. Bader m. AL-Ansari

Department of psychology

Dr. Abdulla Misha'l Al-Anzi

Department of Political Science

Dr. Gassem S. Al-Fehaid

Department of Arabic Language
and Literature

Maha Ibrahim Al-Mes'ad

Acting Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT
PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELE-
VANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE
VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF
ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 31, 2010